تقرير

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

التصورات، ومكامن الضعف، وسُبل المنع:

تقييم تهديد التطرف العنيف في مناطق مُختارة من الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا وشمال غرب نيجيريا

UNDP

مسح الأسلحة الصغيرة

التصورات، ومكامن الضعف، وسُبل المنع:

تقييم تهديد التطرف العنيف في مناطق مُختارة من الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا وشمال غرب نيجيريا

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

إصدار مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من حكومتي هولندا والسويد

حقوق النشر والتأليف

تم النشر في سويسرا من قِبل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

© برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022

تم النشر لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

تم نشر الترجمة للغة العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أو تخزين أي جزء من هذا المنشور أو إرساله بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن خطي مُسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، أو بموجب ما يسمح به القانون والبنود المتفق عليها مع منظمة حقوق إعادة الطبع والنشر. ينبغي إرسال أي استفسارات متعلقة بالاستنساخ خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى منسق النشر والمطبوعات في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva, Switzerland

منسقة الإعداد: أوليفيا دينونفيل
المحررة: إميليا دونجل

مدقق الحقائق: فرانسوا فابري
محررة النسخة الإنجليزية: أليساندرا ألين

المُصحِّحة اللغوية: ستيفاني هويتسون
التصميم والإخراج: ريك جونز

رسام الخرائط: جيليان لوف
المترجم: أحمد بركات

تصميم النسخة العربية: واثق زيدان
مراجعة الترجمة العربية: دارين عطوه

تمت الطباعة بواسطة Gonnet في فرنسا

ISBN 978-2-940548-97-2

لا يتخذ برنامج مسح الأسلحة الصغيرة أي موقف فيما يتعلق بالوضع القانوني أو باسم البلدان أو الأقاليم المذكورة في هذا المنشور.

الآراء والتحليلات والتوصيات الواردة في هذا المنشور هي من وجهة نظر المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في مجلسه التنفيذي، أو الأمم المتحدة عمومًا أو الدول الأعضاء فيها.

لا تُعبر التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا طريقة عرض المادة المتضمنة وخريطتها عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو بشأن تعيين حدودها.

صورة الغلاف: رجل من الطوارق يجلس على صخرة في تادرارت أكاكوس، شرق غات، ليبيا. 8 كانون الأول/ديسمبر 2005. المصدر: برتنارد ريجير/ Hemis

نبذة عن المؤلفين

نيكولاس فلوركين رئيس قسم البيانات والتحليلات وباحث رئيسي في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة. يعمل على تنسيق المشاريع المتعلقة بالجهات الفاعلة المسلحة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة في سياقات متنوعة. هو أيضًا عضو في المجلس البحثي الاستشاري التابع لشبكة البحث عن حلول للتطرف العنيف (RESOLVE). عمل سابقًا في منظمة "نداء جنيف" المتخصصة في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشأن القضايا الإنسانية، كما عمل ضمن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيريا. وهو حاصل على درجة الدكتوراة من جامعة برايتون، وعلى درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد ميدلبري للدراسات الدولية في مونتيري.

حافظ أبو عدوان يعمل في مجال السلام والأمن والاستقرار منذ ما يزيد على عقد من الزمن، حيث تولى مجموعة متنوعة من الأدوار التشغيلية والداعمة في المنظمات غير الحكومية الربحية وغير الربحية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة السلام الدولية (Interpeace)، ومنظمة بناة السلام في القدس، ومنظمة كريتيف أسوشيتس إنترناشونال (Creative Associates International). يعمل حالياً كمحللاً في مجموعة التحليل المشترك للإرهاب (T-JAG)، وزميلاً في مركز جنيف للسياسة الأمنية (GCSP). عمل سابقًا في مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا، وفي فرق أخرى تابعة لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة. وهو حاصل على درجتي ماجستير في إدارة المشاريع والتدريب والتنمية والنزاع والأمن من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ومن جامعة ماساتشوستس أمهيرست.

جيرجلي هيديج متخصص في الدراسات الاستقصائية ومستشار في المنهجيات لدى برنامج مسح الأسلحة الصغيرة. يعمل منذ عام 1999 على إجراء البحوث الاجتماعية الكمية في مجال السياسات في بلدان متعددة حول الرفاه وضحايا الجرائم والتمييز. عمِلَ في السابق لحساب الاتحاد الأوروبي، وشغل منصب مدير البحوث في فلاش يوروبارومتر (Flash Eurobarometer) للدراسات الاستقصائية والاستطلاعات بين عامي 2004-2010. يعمل حاليًا مستشارًا لمعاهد بحثية خاصة ومنظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

علاء الترتير باحث رئيسي ومنسق مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا التابع لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة. وهو أيضًا باحث مشارك في مركز دراسات الصراع والتنمية وبناء السلام، ومنسق أكاديمي في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف بسويسرا، وزميل عالمي في معهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO). من بين مناصب أخرى، عمل الترتير أستاذًا زائرًا في كلية باريس للشؤون الدولية بمعهد الدراسات السياسية، وزميلًا باحثًا في مركز جنيف للسياسة الأمنية، وباحثًا في دراسات التنمية الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية والتي حصل منها على درجة الدكتوراة.

نبذة عن برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

يُمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً متميزاً مهمته توليد معرفة محايدة مستندة إلى الأدلة والمعرفة السياسية ذات الصلة بكل ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويُعد البرنامج المصدرَ الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، ويشكل مصدرًا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. يقع مقر البرنامج في جنيف بسويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

يضُم البرنامج طاقمَ عملٍ دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلدًا. استفادَ البحث الخاص بهذا التقرير من مدخلات وشبكة خبراء مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا، وهو مشروع يمتد على مدار عدة سنوات وتابع لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، ويهدف إلى دعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمنًا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org وwww.smallarmssurvey.org/sana

نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة التي تكافح من أجل إنهاء الظلم المتمثل في الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. ومن خلال شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 بلدًا، نساعد الدول على بناء حلول متكاملة ودائمة للشعوب والكوكب. يَسهم المشروع الإقليمي لمنع التطرف العنيف في إفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مبادرة مشتركة لمكاتب البرنامج الإقليمية في إفريقيا والدول العربية، في التنمية من خلال التصدي للتحديات التي تواجه القارة، وزيادة الفرص المتعلقة بالأولويات والتطلعات التي حددها الاتحاد الإفريقي والكيانات الإقليمية الأخرى. لمعرفة المزيد، يرجى زيارة africa.undp.org وarabstates.undp.org

تمهيد

يمثل التطرفُ العنيف أحدَ التهديدات والتحديات الرئيسية التي تواجه السلام والتنمية، نظرًا لعواقبه المدمرة واتساع نطاقه الجغرافي. وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في التطرف العنيف في أنحاء عديدة من القارة الإفريقية، وخاصةً عبر حزام الساحل. ولا يزال تأثيره الاقتصادي على العديد من الدول والمجتمعات المحلية في منطقة الساحل شديداً وعواقبه على نتائج التنمية التحويلية وخيمة.

تُبيِّن خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف لعام 2015 أن العديد من الدوافع والظروف المؤدية إلى التطرف العنيف تتعلق بمجال التنمية. وفقاً لذلك فإن للجهات الفاعلة في هذا المجال دورًا حاسمًا في إحباط تهديدات التطرف العنيف ومعالجه دوافعه. وهذا الدور ضروري ومكمِّل لتدابير مكافحة الإرهاب المركِّزةٍ على الأمن.

تعمل العديد من الجهات الفاعلة على تطوير وتنفيذ البرامج والمبادرات التي تتصدى للتطرف العنيف مباشرةً. ومع ذلك، ثمة نقصٌ في المعلومات والبيانات التجريبية حول فاعلية البرامج المتعلقة بمنع التطرف العنيف. يعكس هذا النقص في البيانات التجريبية فجوةً خطيرة لا تقتصر على البرامج الواعية بالمخاطر والمراعية لظروف النزاع، بل أيضاً، على نطاق أوسع، تؤثر على جهود تعميم منع التطرف العنيف في جميع العمليات الإنمائية.

يُعدُّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد الجهات الفاعلة الرائدة في مجال منع التطرّف العنيف في إفريقيا من خلال مشروعه الإقليمي لمنع التطرّف العنيف، والمنفَّذ في 22 دولة إفريقية منذ عام 2016. تعمل مبادرة "منع التطرف العنيف في إفريقيا والتصدي له: نهج إنمائي" والتي تضم أصحابَ مصلحةٍ متعددين على مستوى إفريقيا، مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية لتحقيق نتائج على المستوى الجماعي في مجال منع التطرف العنيف، مع المساهمة أيضًا في تحسين مستوى الفهم المنهجي لهذه الظاهرة وديناميكياتها من خلال زيادة المعرفة وإنتاج البيانات.

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2017 تقريرًا بعنوان "رحلة إلى التطرف في إفريقيا: دوافع التجنيد وحوافزه ونقاط التحول باتجاهه" بهدف معالجة الثغرات، وإسناد السياسات والبرامج القائمة على الأدلة، بما في ذلك من خلال جمع المعلومات بشأن منظور المجندين إزاء حوافز التطرف العنيف ودوافعه. وبينما تميل الهجمات في المدن إلى لفت الانتباه، فإن التقرير يُبيِّن بأن التطرف العنيف كثيرا ما يترسخ في المناطق النائية – المحيطية بلغة التنمية، والواقعة غالبًا في المناطق الحدودية التي تربط بين دولتين أو أكثر – حيث يعاني السكان من

التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويُعرضّ الأفراد في المناطق الحدودية المهمشة بوجه خاص للتجنيد على يد الجماعات المتطرفة العنيفة بسبب أنشطة الجهات المسلحة غير التابعة للدول المختلفة ومحدودية وصول مؤسسات الدولة إلى تلك المناطق.

إن توسع عمليات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ليشمل المناطق الحدودية في جنوب ليبيا، والزيادة الكبيرة (عشرة أضعاف) في الهجمات في منطقة الساحل منذ عام 2007، يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن البشري والتنمية والاستقرار في المنطقة. وقد أثار المجتمع الدولي هذه المسألة أمام مؤتمر برلين بشأن ليبيا في 20 كانون الثاني/ يناير 2020، داعيًا إلى مشاركة وقائية أكثر إقدامًا للتصدي لعودة ظهور التطرف العنيف في المنطقة. وفي هذا السياق، أدركَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن زيادة البحوث في هذا المجال عاملٌ محوري في توسيع نطاق التدخلات المراعية لظروف النزاع والقائمة على الأدلة في هذه البيئة شديدة التعقيد، وفي توجيه الإجراءات الوقائية العابرة للحدود توجيهًا أفضل من خلال نهجٍ إنمائي يزيد ويعزز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة ويضمن مسارات للسلام والازدهار.

توفر هذه الدراسة فهمًا تجريبيًا متجددًا، مستندة إلى البيانات الأولية والأصيلة لعوامل الخطر التي تدفع إلى التطرف العنيف في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا. وتُشدد الدراسة على أهمية دور الاستثمارات العميقة والمستدامة في التصدي للحرمان الاقتصادي والمنازعات العرقية والتمييز والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغيرها من تحديات الحوكمة باعتبارها عوامل خطر حاسمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التطرف العنيف إذا تُركت دون معالجة. لذلك، يجب على الجهات الفاعلة في مجال التنمية مواصلة العمل بطريقةٍ منسقة لمعالجة العوامل البُنيوية والجاذبة للتطرف العنيف العابر للحدود الوطنية، وفي بناء مجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة التطرف العنيف في تشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان.

في النهاية، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للمشروع الإقليمي لمنع التطرف العنيف في إفريقيا، وهو مبادرة مشتركة بين المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إفريقيا والدول العربية، في تسليط الضوء على الحالة المتطورة في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا من خلال هذا التقرير، بعنوان "التصورات، ومكامن الضعف، وسُبل المنع: تقييم تهديد التطرف العنيف في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا وشمال غرب نيجيريا". ونأمل أن تكون نتائج التقرير وتوصياته دافعاً لتحسين عملية وضع البرامج، وعنصراً مهماً في وضع أسُس لتعزيز المشاركة السياسية للتصدي لتهديدات ودوافع التطرف العنيف في هذه المنطقة وخارجها.

ستان نكوين
مدير مركز الخدمات الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خالد عبد الشافي
مدير المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شكر وتقدير

يحتوي هذا التقرير على مساهمات ومعلومات مستقاة من فريق متعدد التخصصات جمَّعه برنامج مسح الأسلحة الصغيرة ومركز الخدمات الإقليمية لإفريقيا في أديس أبابا والمركز الإقليمي للدول العربية في عمَّان التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ضمّ الفريق باحثين في العلوم الاجتماعية، ومتخصصين في الدراسات الاستقصائية، وخبراء وممارسين في مجال منع التطرف العنيف. شارك في كتابة التقرير نيكولاس فلوركين وحافظ أبو عدوان وجيرجلي هيديج وعلاء الترتير من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، اعتمادًا على البحث الميداني ومُدخلات من مجموعة من المساهمين والشركاء. وقام بإدارة المشروع وتنسيقه نيرينا كيبلاغات، وأنيلور بيكيما، ومحمد القصاري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونيكولاس فلوركين وعلاء الترتير من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة.

قدَّمت المكاتب القُطرية والميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الخمسة (تشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان) الدعم لعملية جمع البيانات داخل كل بلد لإعداد التقرير. وقامت هذه المكاتب بدورٍ مهم في التعاقد مع فرق البحث الميداني والإشراف عليها والتواصل مع السلطات الوطنية. وكان الدعم الذي قدمه الزملاء في قسم الإدارة والشؤون المالية في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وفي المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاسمًا أيضًا في معالجة العديد من التحديات اللوجستية طوال العملية.

تستحق فرق البحث القُطرية الخمسة ومنسقوها شكرًا خاصًا وتقديراً لجهودهم في تنفيذ العمل الميداني في ظل ظروف متقلبة وصعبة بوجه خاص. وهؤلاء المنسقون هم أوليفييه جويريانان من مكتب الإرشاد والتدريب والبحوث والدراسات (BUCOFORE) التابع لمركز بحوث الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية (CRASH) في تشاد؛ وجان لويس رومانيه بيرو من مبادرة سياسة شمال إفريقيا (NAPI) في ليبيا؛ وإبراهيم غاربا من مركز دراسات وأبحاث الهجرة والتطرف العنيف في منطقة الساحل (CERMEV) في النيجر؛ والبروفيسور أنتوني أوباي أونيشي من نيجيريا؛ والدكتورة انتصار عبد الصادق من مركز بادية لخدمات التنمية المتكاملة في السودان. لعبت آن-سيفيرين فابر من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة دورٍ مهم في تنسيق جوانب البحث الميداني في البلدين الناطقتين بالفرنسية. والشكر أيضا للمستشار دييغو شيريما الذي قام ببرمجة أداة جمع البيانات وقدَّم الدعم الفني طوال مرحلة العمل الميداني. وبالتأكيد، نحن ممتنون لآلاف الأشخاص الذين كرَّسوا وقتهم وجهدهم لإجراء المقابلات والمشاركة في الدراسة الاستقصائية مع فرق البحث في البلدان الخمسة. فلولاهم ولولا مُدخلاتهم وتصوراتهم وآرائهم، لَما تسنّى إنجاز هذا التقرير.

خضعَ التقرير لمراجعات عديدة قامت بها مجموعة مرجعية أنشأها المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكونت من خبراء وممارسين رئيسيين في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج في مجال منع التطرّف العنيف، وهم جويل سيم بارك، وتوماس كرال (مركز الخدمات الإقليمية لإفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق منع التطرف العنيف)؛ روحي أفغاني، وآنا كاريستو، وإلين هسو، وفادي أبي المنى، وأنيسة والجي (المركز الإقليمي بعمَّان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ لاسينا بارو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشاد)؛ باتريك مكارثي، وعبد الوهاب با (مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، تشاد)؛ إيمانويل مادويكي وبيتر روندیل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا)؛ جان فيليكس نتانغو، وميشيل نسينغيومفا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النيجر)؛ فريدريك أمبيا، وتشوكوما أوم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا)؛ خالد الطاهر، وسرينيفاس كومار، وديسيسلافا كيوركييفا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان).

خضع التقرير أيضًا لمراجعة أجراها عددٌ من الأفراد الذين ساعدوا في تحسين جودته. فقامت إميليا دونجل وأوليفيا دينونفيل، من طرف برنامج مسح الأسلحة، بإدارة هذه العملية المهمة، بدعمٍ متواصل من فرانسوا فابري الذي كان مسؤولاً عن تدقيق الحقائق، وأليساندرا ألين عن تحرير النسخ، وريك جونز عن التصميم والإخراج، وجيليان لوف عن رسم الخرائط، وستيفاني هويتسون عن التصحيح اللغوي. عملت إميليا دونجل كمحررةٍ للمحتوى، وقام جيروم دريفون ومحمد محمود ولد محمدو بدور المراجع الخارجي. وساعدَ جيانولكا بو في وضع أُطر إبراز البيانات، وقدَّم كالوم واتسون آراء وتعقيبات مفصّلة على الملاحظات المتعلقة بالسياسات. قدّم كل من نجيلي علي وميشيل ميندي مويتا من فريق الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إرشادات عامة بشأن عملية الإنتاج.

اعتمد التقرير على الدعم القيّم من الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متمثلةً في ستان نكوين (مدير مركز الخدمات الإقليمية لإفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وخالد عبد الشافي (مدير مكتب المركز الإقليمي للدول العربية بعمَّان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وروزلين أكومبي (مركز الخدمات الإقليمية لإفريقيا، قائدة فريق الحوكمة وبناء السلام)، وجيوردانو سيجنيري (مكتب المركز الإقليمي للدول العربية بعمَّان، قائد فريق الحوكمة وبناء السلام). واعتمد التقرير كذلك على الدعم القيِّم من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين ونوابهم في تشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان.

أخيرًا، ما كان ليتسنى إنتاجُ هذا التقرير لولا الدعم السخي من حكومتي هولندا والسويد اللتين دعمتا تنفيذ مشروع منع التطرف العنيف في إفريقيا من خلال توفير الموارد لتمكين إنتاج البحوث القائمة على الأدلة لإرشاد التدخلات على صعيد السياسات والبرامج.

المحتويات

قائمة الأطر، والأشكال، والخرائط، والجداول 13

الملخص التنفيذي 17

الاستنتاجات الرئيسية 19

ملاحظات بشأن السياسات والبرامج 20

مقدمة 27

1. معلومات أساسية عن السياق 33

1.1 تشاد 34

1.2 ليبيا 36

1.3 النيجر 36

1.4 نيجيريا 37

1.5 السودان 39

2. استعراض الأدبيات 41

2.1 الأطُر المفاهيمية للتطرف العنيف 42

2.2 دوافع التطرف العنيف 43

3. المنهجية 47

4. مكامن ضعف المجتمعات الحدودية أمام دوافع التطرف العنيف 53

4.1 المشقة والحرمان 54

4.2 عدم كفاية المستوى الذي توفره الدولة من الأمن والعدالة 63

4.3 إخفاق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية 68
4.4 تنامي أهمية الهويات العرقية و/أو الدينية 68
4.5 انعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن 76
4.6 حظر المشاركة السياسية وتأثير الجماعات المسلحة غير التابعة للدول 78
4.7 الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة 84
5. التجنيد في الجماعات المسلحة 99
5.1 التجنيد في الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية 100
5.2 التجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة 109
6. الانجذاب إلى الجماعات والقيم المتطرفة العنيفة 113
6.1 التصورات إزاء الجماعات المتطرفة العنيفة 114
6.2 التصورات إزاء القيم المرتبطة بالتطرف العنيف 120
6.3 الانجذاب إلى التطرف العنيف 122
الخاتمة 125
الملاحظات الختامية 128
المراجع 130
الملحق 1: موجز استبيان الدراسة الاستقصائية 135

قائمة الأطر، والأشكال، والخرائط، والجداول

الأطر

1.1	المصطلحات	31
4.1	تسليط الضوء على البيانات الخاصة بالتعرض لدوافع التطرف العنيف بحسب دراسة الحالة الإفرادية	54
5.1	تسليط الضوء على البيانات الخاصة بالتعرض لدوافع التطرف العنيف بناءً على ما إذا كانت الجماعات المسلحة تقوم بالتجنيد في المجتمع	100
6.1	تسليط الضوء على البيانات الخاصة بالتعرض لدوافع التطرف العنيف بناءً على انجذاب المستجيبين إلى التطرف العنيف	114

الأشكال

4.1	ما هو شعورك حيال حياتك الآن، على مقياس من 0 (أسوأ حياة ممكنة) إلى 10 (أفضل حياة ممكنة)؟	55
4.2	في آخر 12 شهرًا، كم مرة واجهت أنت أو عائلتك المصاعب التالية؟	56
4.3	في الأشهر الاثني عشر الماضية، هل حصلت أسرتك على دخل إضافي إلى جانب دخلها من العمل؟ ممن؟	58
4.4	هل تقول إن الكثير من الشباب في الوقت الحاضر يتركون هذا المجتمع بحثًا عن حياة أفضل في مكان آخر؟	59
4.5	هل تعمل عائلتك في التجارة العابرة للحدود؟	61
4.6	هل سافرت إلى هذه البلدان في العام الماضي؟	62
4.7	ما هي المؤسسات / المجموعات / الأفراد القائمون على توفير الخدمات الأمنية في منطقتك؟	64
4.8	إلى أي مدى تعتقد أن مقدمي الأمن يمنعون الجريمة ويسيطرون عليها في منطقتك؟	65
4.9	هل أبناء هذا المجتمع المحلي ممثلون تمثيلًا جيدًا في جهاز(أجهزة) الأمن في هذه المنطقة؟	65

4.10 هل تأذيت أنت أو أحد أفراد أسرتك المُصغرة شخصيًا من عنف الجماعات المسلحة (باستثناء الحكومات الوطنية والأجنبية) التي هاجمت المدنيين في هذا المجتمع المحلي؟ 66

4.11 في بلدك، هل تعرضت للتمييز بسبب لون بشرتك، أو الأصل العرقي أو القبلي، أو الرأي الديني، أو المدينة الأصلية، أو الوضع الاقتصادي، أو الجنس خلال الـ 12 شهرًا الماضية؟ 67

4.12 إلى أي مدى تتوفر الخدمات الحكومية التالية لأفراد هذا المجتمع؟ 69

4.13 هل يواجه المنتمون إلى عرقك/قبيلتك/ديانتك التهميش أو الإهمال في المدينة أو القرية التي تعيش فيها؟ 70

4.14 بشكل عام، ما مدى رضاك عن جودة التعليم العام المتاح لأطفالك؟ 70

4.15 ما نوع التعليم الذي يتلقاه أطفالك (6-14 سنة) حاليا؟ 71

4.16 هل درست تعاليم الإسلام أو الشريعة الإسلامية بعد التخرج من المدرسة؟ 74

4.17 إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: "الدين الوحيد المقبول هو ديني"؟ 75

4.18 هل يمكن القول إنهم مضطهدون في المدينة أو القرية التي تعيش فيها؟ 75

4.19 هل يمكن أن تخبرني كيف تشعر بالأمان هذه الأيام في حيك؟ 76

4.20 كيف هو الأمن في حيك الآن مقارنة بما كان عليه قبل اثني عشر شهرا؟ 76

4.21 هل تأذيت أنت أو أحد أفراد أسرتك المُصغرة شخصيًا من عنف الجماعات المسلحة (باستثناء الحكومات الوطنية والأجنبية) التي هاجمت المدنيين في هذا المجتمع المحلي؟ 77

4.22 هل تعرضت لأي نوع من العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية تعتقد أنه وقع بسبب نوعك الاجتماعي، أي لكونك رجلًا أو امرأة، أو بسبب طريقتك في التعبير عن كونك رجلًا أو امرأة من خلال المظهر أو السلوك؟ يمكن أن يكون هذا العنف نفسيًا أو جسديًا أو جنسيًا. 78

4.23 هل شاركت في أي مظاهرة عامة أو مسيرة أو اعتصام خلال الأشهر الستة الماضية؟ 79

4.24 هل تشعر أنك مشترك في عمليات صنع القرارات المؤثرة في مستقبل مجتمعك المحلي؟ 80

4.25 من فضلك قل لي، من يقوم بتحصيل الضرائب أو الرسوم التي عادة ما يتعين على الأشخاص والشركات الصغيرة دفعها في هذا المجتمع؟ 82

4.26 وبخصوص دور هذه الجماعة(الجماعات) المسلحة، ما مدى اتفاقك مع المقولات التالية؟ 83

4.27 يعتقد بعض الناس أن امتلاك أسلحة نارية في هذه المنطقة أمر ضروري، والبعض الآخر يختلف. ماذا عنك؟ 84

4.28 في رأيك، هل يملك الكثيرون في هذا المجتمع المحلي أسلحة نارية؟ 85

4.29 كم مرة ترى مدنيين، أي أشخاص لا ينتمون إلى قوات أمن الدولة (الشرطة أو الجيش) يحملون السلاح الناري علانية في هذه المنطقة؟ 85

4.30 من أين يحصل الناس على الأسلحة النارية أو يشترونها باعتقادك؟ 87

4.31 على حد علمك، ما هي الدول التي تأتي منها الأسلحة النارية إلى هذه المنطقة؟ 88

4.32 إلى أي البلدان يُرسل التجار في هذا المجتمع المحلي أسلحتهم النارية باعتقادك؟ 89

4.33 تدفقات الأسلحة المبلغ عنها إلى المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية 91
4.34 تدفقات الأسلحة المبلغ عنها من المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية 92
4.35 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف* 94
4.36 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب نوع الجنس* 95
4.37 4.37 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب الفئة العمرية* 96
4.38 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب نوع المجتمع* 97
5.1 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف مصنفة حسب
ما إذا كان تجنيد الجماعات المسلحة المحلية أو الأجنبية قائم او غائب في المجتماعات المحلية 101
5.2 هل تعرف أي جماعة مسلحة محلية أو أجنبية تحاول تجنيد أفراد من هذا المجتمع المحلي؟ 102
5.3 هل حاولت أي جماعة من هذه الجماعات تجنيدك أو تجنيد شخص من أسرتك؟ 103
5.4 كيف تحاول الجماعات المسلحة المحلية أو الأجنبية تجنيد أفراد من هذا المجتمع المحلي؟ 104
5.5 هل تستخدم أي منصة من منصات التواصل الاجتماعي أو منصات الدردشة؟ 105
5.6 هل حاولت أي جماعة من هذه الجماعات تجنيدك أو تجنيد شخص من أسرتك؟ 105
5.7 العلاقة بين مشاركة المجتمعات المحلية في التجارة عبر الحدود وتجنيد الجماعات المسلحة 108
5.8 هل تعرف شخصيًا رجالًا أو نساءً من هذه المنطقة انضموا إلى جماعة مسلحة
متطرفة في السنوات الخمس الماضية؟ 109
5.9 في أي دولة/دول؟ [انضموا هؤلاء الي الجماعات المسلحة]؟ 110
5.10 على حد علمك، هل يمكن للإناث في هذا المجتمع المحلي أن يتولين أيّا من
الأدوار التالية في الجماعات المسلحة المتطرفة؟ 111
6.1 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب صلة
المستجيبون بالتطرف العنيف 115
6.2 عند التفكير، مثلًا، في القاعدة أو بوكو حرام أو داعش أو حركة الشباب،
إلى أي مدى تعتقد أنها تُجسِّد الأوصاف التالية؟ 116
6.3 من فضلك قل لي، هل أنت غاضب / ساخط ظ ناقم من\على أي مما يلي؟ 118
6.4 يعتقد البعض أن استهداف القوات الأمنية للمدنيين وقتلهم له ما يبرره أحيانًا،
بينما يعتقد البعض الآخر أن هذا النوع من العنف غير مبرر أبدًا. ما هو رأيكم؟ 120
6.5 يعتقد بعض الناس أنه في بعض الأحيان يكون هناك ما يبرر قيام فرد
أو مجموعة صغيرة من الأشخاص باستهداف المدنيين وقتلهم،
بينما يعتقد آخرون أن هذا النوع من العنف غير مبرر أبدًا. ما هو رأيكم؟ 120
6.6 أيُّ هؤلاء تموت لأجله؟ 121
6.7 هل تُقدِّر الحياة الدنيا والحياة الآخرة بالطريقة نفسها وهل تعمل لكلتا الحياتين بالتساوي؟ 122
6.8 هل هذا التطرف حقا "عنيف"؟ 123

الخرائط

1 المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستقصائية 29

الجداول

1.1 مؤشرات الأمن والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في سياق البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية 35
3.1 نبذة عن العمل الميداني 49
3.2 توزيع العينة بحسب البلد والفئة العمرية 51
3.3 توزيع العينة بحسب البلد وحالة العمل 51
3.4 توزيع العينة بحسب البلد ونوع الجنس 51
4.1 مستوى المشقة في ليبيا كما أفادَ المستجيبون 59
6.1 الانجذاب إلى التطرف العنيف بحسب دراسة الحالة الإفرادية والفئة العمرية وجنس المستجيبين 124

الملخص التنفيذي

خلص تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "رحلة إلى التطرف في إفريقيا" الصادر عام 2017 أن الأفراد الناشئين في المناطق الحدودية المهمشة يمكن أن يكونوا أكثر عُرضةً للتجنيد على يد الجماعات المتطرفة العنيفة. تضمُّ منطقة الساحل عددًا من هذه الأراضي الحدودية حيث تتحرك وتنشطُ جماعات مسلحة مختلفة، وتَغيب مؤسسات الدولة القوية، وتنتشر المجتمعات المحرومة والمهمشة. ولعلَّ اجتماعَ هذه العوامل يجعل هذه المنطقةَ دون الإقليمية أكثر عرضة للمخاطر، ومستحقةً للمزيد من الدراسة.

يبدو أن الحدود الليبية، دون سائر المناطق الحدودية في الساحل، توفر ظروفًا مؤاتية بوجه خاص لتوسع الجماعات المتطرفة العنيفة. فبعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مدينة سِرت الليبية في عام 2016، توجَّه المقاتلون المتطرفون العنيفون نحو جنوب البلاد، مثيرين المخاوف بشأن استقرار المناطق الحدودية داخل ليبيا وفي الدول المجاورة مثل تشاد والنيجر والسودان وحتى نيجيريا حيث استُخدمت أسلحة يُشكُّ في أن أصلها ليبي في أحداث العنف. تتسم الأراضي الحدودية الليبية، كسائر منطقة الساحل الأوسع، بمحدودية فرص الحصول على الخدمات العامة، وضعف المؤسسات السياسية، وسهولة اختراق الحدود، وتعدد التدخلات العسكرية المباشرة، وحضور الجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدخل القوى الإقليمية والعالمية – وكلها عوامل تُسهمُ في زيادة خطر التطرف العنيف.

يسعى هذا التقرير إلى اكتساب فهم أفضل حول ديناميات عوامل الخطر في المنطقة الحدودية بجنوب ليبيا. ويعتمد هذا التقرير على الدراسات الاستقصائية الكمية لمعرفة تصورات الناس حول العوامل (أو الدوافع) والجهات الفاعلة والقيم المرتبطة بالتطرف العنيف. وقد أُجريت في سياقه 6852 مقابلة في مناطق حدودية مختارة في شمال تشاد وجنوب ليبيا وشمال شرق النيجر وشمال غرب نيجيريا وغرب السودان بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وتموز/يوليو2021.

يتناول التقرير التطرف العنيف من منظور المجتمعات المحلية المتضررة – أو المحتمل تضررها – ويهدف إلى إرشاد عملية وضع السياسات والبرامج من منظور وقائي. ويقوم بذلك من خلال تحليل مدى تعرُّض المجتمعات في المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستقصائية لسبعةٍ من دوافع التطرف العنيف، وهي: (1) المشقة والحرمان، (2) عدم كفاية الأمن والعدالة، (3) محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، (4) تنامي أهمية الهويات العرقية أو الدينية، (5) انعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن، (6) حظر المشاركة السياسية وتأثير الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، (7) انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع. وفي حين أن هذه الدوافع – إذا أُخذت في عُزلة – قد لا تؤدي بالضرورة إلى التطرف العنيف، يمكن للجماعات المتطرفة العنيفة استخدام تصورات التهميش والتمييز ونسجها معاً في سرد مُبسط يمكن أن يكون بمثابة حافز للعنف.

وعلاوة على ذلك، يتحرى التقريرُ مدى معرفةَ المقابَلين باستراتيجيات التجنيد التي تستخدمها الجماعات المسلحة المختلفة في مجتمعاتهم، ويستقرئ مواقفَهم إزاء مجموعات متطرفة عنيفة معينة والقيم المرتبطة بها. ويُسلِّط الضوءَ على تصورات السكان، يُبرزُ التقرير بعضاً من التوجهات الشائعة في الأراضي الحدودية، ويُقدم فهم دقيق حول تحديات معينة. وعلى الرغم من أن الجماعات المتطرفة العنيفة لم تسيطر بالضرورة على المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية، إلا أن التحليل يشير إلى أن الوضع يمكن أن يتدهور بسرعة ما لم تُتَخذ إجراءات للحيلولة دون وصول الناس إلى "نقطة تحول" محتملة.

الاستنتاجات الرئيسية

- تُعد المشقة والحرمان تحديًا رئيسًا في المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستقصائية في منطقة الساحل، حيث وصَف 71 و56 في المائة من المستجيبين في النيجر والسودان، على التوالي، حياتهم بوصفٍ سلبي. وأفاد ما يزيد على نصف المستجيبين في البلدان الخمسة جميعها بأنهم افتقروا إلى الدخل النقدي في "معظم الأحيان" أو "بعض الأحيان" في العام السابق للدراسة.

- كان الشعور بالتمييز والتهميش على أسس عرقية أو قبلية أو دينية أكثر وضوحًا في نيجيريا والسودان. وكان الوضع في السودان جدير بالملاحظة بشكل خاص حيث أفاد المستجيبون أيضًا بمحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية نسبيًا. إن اجتماع هذين الدافعين يبعثُ على القلق من منظور منع التطرف العنيف لأن بإمكانه أن يُؤججَ المظالم ويفاقمها.

- عبّر سكان المجتمعات الحدودية عن تصورات معقدة ودقيقة إزاء قدرة الدولة على توفير الأمن والعدالة. فبينما كان المستجيبون في ليبيا ونيجيريا والسودان ساخطين بشكل خاص على الحكومة، وبدرجة أقل نسبيًا على قوات الأمن، كان العكس صحيحًا في تشاد والنيجر. وقد أشارت جميع دراسات الحالات الإفرادية أن الثقة في قوات الأمن كانت أعلى قليلاً عندما تشاركت كلا من القوات المحلية (الحكومية أو غير حكومية) والقوات الوطنية أو الفيدرالية في توفير الامن.

- تباينت التصورات إزاء الاستقرار والأمن تباينًا كبيرًا بين دراسات الحالات الإفرادية. ففي نيجيريا، شعر61 في المائة من المستجيبين بانعدام الأمن أو انعدام الأمن الشديد في أحيائهم، مقارنة بـ 12 في المائة فقط في النيجر، و17 في المائة في ليبيا، و21 في المائة في تشاد، و38 في المائة في السودان.

- تباينت التصورات إزاء الأسلحة الصغيرة تباينًا كبيرًا أيضًا بين دراسات الحالات الإفرادية، حيث كانت أكثر انتشارًا في نيجيريا والسودان حسبما أفادَ المستجيبون. وشملت مصادر تلك الأسلحة، كما ذكر المستجيبون، السوق غير الشرعية والسوق الشرعية، والتصنيع اليدوي، والميراث، وسلطات الدولة، وأرباب العمل. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة يتجاوز تدفقات الأسلحة إلى ليبيا.

- أفاد 19 بالمائة من المستجيبين في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان بأنهم على دراية بأن جماعات مسلحة محلية أو أجنبية تعكف على التجنيد في مجتمعاتهم. وقال 11 في المائة إنهم على دراية بقيام جماعات متطرفة عنيفة بالتجنيد في مناطقهم.

- تكاد نسبة المجندين في الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية يتساوى بين الرجال والنساء، وإن كان عدد الرجال والفتيان المجندين أكثر بقليل من عدد النساء والفتيات المجندات. ومع ذلك، كانت الأدوار التي أسندها المستجيبون إلى النساء والفتيات ضمن هذه المجموعات أقل اتساقًا. ففي تشاد، كان دور المقاتلة هو أكثر أدوار النساء ذِكرًا لدى المستجيبين (16 في المائة)، في حين أن أسندت نسبةً ضئيلة فقط من المستجيبين النيجيريين هذا الدور إلى النساء.

- أعربَ حوالي 3 في المائة من المستجيبين في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان عن وجهات نظر إيجابية جدًا تجاه الجماعات المتطرفة العنيفة الرئيسية، وعن سخط شديد على مجموعة من المؤسسات والمجتمعات والمنظمات – بما فيها كيانات تابعة للدول وغير تابعة للدول وكيانات

دولية. وأبدت هذه المجموعة الفرعية كذلك تأييدًا قويًا للعنف ضد المدنيين، ومستوياتٍ عاليةً من الاستعداد للموت فداءً للزعيم.

- عبرّ المستجيبون في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان عن مستويات متفاوتة من التأييد أو الاستياء تجاه الجماعات المتطرفة العنيفة المعروفة، مثل داعش والقاعدة والشباب. وكان المستجيبون السودانيون أكثر مَن أكّد أنه يمكن احياناً تبرير قتل الأفراد أو الجماعات للمدنيين (52 في المائة)، يليهم المستجيبون في نيجيريا (32 في المائة) وتشاد (22 في المائة) والنيجر (17 في المائة).

ملاحظات بشأن السياسات والبرامج

تستند ملاحظات السياسات التالية على استنتاجات البحث، وهي مبنية على مشاورات متعمقة مع الفرق الإقليمية والقُطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتستهدف واضعي السياسات والممارسين الذين يعملون على منع العنف المسلح والتطرف العنيف والتصدي لهما في المنطقة الإقليمية المشمولة بهذه الدراسة. وبينما تقوم بالفعل الدول الأعضاء والأمم المتحدة وشركاء التنمية الدولية بتنفيذ توصيات مماثلة في سياقات محددة، إلاّ أن القائمة التالية تهدف إلى أن تكون بمثابة دعوة لاتخاذ إجراءات أكثر منهجية على مستوى المنطقة.

المشقة والحرمان

- ينبغي للدول الأعضاء[1] والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يراعوا الرابط الأشمل بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام عند تصميم تدخلات منع التطرف العنيف في المجتمعات الحدودية. وينبغي أن تكون البرامج محددة السياق من أجل تنفيذ الأنشطة على نحو متكامل ودعمَ القدرة المستدامة على الصمود في المجتمعات المستهدفة.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تَضمنَ بأن الخطط الاستراتيجية الوطنية والنفقات العامة تولِّدُ فرصًا اقتصادية، وتوسِّع نطاق الموارد المتاحة، وتَلتزم برؤية إنمائية طويلة الأجل للنساء والرجال في المناطق الحدودية المهمشة.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يركزوا على تعزيز قدرة المجتمع على الصمود، ودعم جهود تطوير القدرات لاستحداث الأنشطة الاقتصادية، وتنويع أنشطة مصادر الدخل للفئات المستضعفة والمهمشة، بما فيها الشباب والنساء.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يعزِّزوا برامج استعادة سبل المعيشة والاستدامة باستخدام أدوات مثل نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالوقاية (3x6 Approach and Prevention Offer)، وكذلك دعم وعد "عدم إغفال أحد" المتضمَّن في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. نهج 3×6 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو برنامج مبتكر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يروج لسبل العيش المستدامة للفئات المهمشة والمعرضة للخطر كالمجموعات المتضررة من الكوارث أو النزاعات. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالوقاية فهوعبارة عن جهد مؤسسي للتعبير عن طموح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوقاية وبناء السلام والتشجيع على تبني منظور تنموي قوي لمنع الأزمات وبناء السلام.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يدعموا البرامج التي تهدف إلى تغيير المعايير، بما في ذلك معايير نظام المهور، حيث يُنسَب رأس المال الاجتماعي والسياسي إلى الرجال المتزوجين (وبدرجةٍ محدودة، إلى النساء المتزوجات).

- ينبغي للدول الأعضاء أن يستثمروا في الأنشطة الاقتصادية والمشاريع المدرة للدخل المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، ويقدموا الدعم للتجار غير الرسميين عبر الحدود من خلال تشجيعهم على إضفاء الطابع الرسمي على تجارتهم أو أعمالهم وتيسير وصولهم إلى الأسواق وتعزيز قدرتهم على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يقدموا الدعم قصير الأجل والمُراعي لظروف النزاع "لسد الفجوات" – مثل مشاريع التنمية المجتمعية، والائتمانات ميسورة التكلفة لتمكين الشباب من إطلاق أعمالهم التجارية الخاصة، والمساعدات النقدية – بالتوازي مع مواصلة الاستثمار في الرؤى والخطط الإنمائية الأبعد أجلًا. وينبغي لنُظم الحماية الاجتماعية في المناطق الحدودية ألا تقتصر على تقديم الدعم الفوري أو قصير الأجل للشباب، بل ينبغي أن تهدف أيضًا إلى تحفيز الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في مناطق التجارة المتخصصة لإجهاض تجنيد الشباب في الجماعات المتطرفة العنيفة.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يدعموا تقييمات المتابعة لمصادر الرزق البديلة في المناطق الحدودية حيث يكون الدخل النقدي محدود أو متقطع بشكل دوري من أجل تحديد نقاط الدخول المُحتملة للحد من تعرض السكان المحليين للمشقة والحرمان.

عدم كفاية الأمن والعدالة

- ينبغي للدول الأعضاء، بدعمٍ من الشركاء الدوليين في التنمية وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، أن تضمنَ أن قطاع الأمن ومبادرات إصلاح نظام العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً يعالجون أوجُه القصور في الثقة والشرعية لمؤسسات أمنية وقضائية مُحددة. وينطوي ذلك على إيلاء الأولوية للشرطة المجتمعية وآليات توفير الأمن، مثل المشاركة المدنية العسكرية، وتطوير تدخلات التواصل وبناء الثقة في المجتمعات الأكثر تعرضًا للتمييز بحسب تصوراتها. وينبغي ربط هذه المبادرات ربطًا صريحًا بالأحكام القانونية والسياسات الوطنية المتعلقة بالنوع الجنساني (مثل خطط العمل الوطنية المنبثقة عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325)، والعمل على رفع مستوى تمثيل المرأة في قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك من خلال توفير التدريب لهذه القوات على حماية حقوق المرأة ومنع العنف الجنساني.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يُنشؤوا وينفذوا آليات للإنذار المبكر لاكتشاف ومراقبة التهديدات والمخاطر وتصورات انعدام الأمن في المجتمعات المحلية، ومستويات الثقة في الجهات الرئيسية القائمة على الأمن وفي مؤسسات العدالة. وينبغي أيضًا أن يطوِّروا نُظمًا للاستجابة المبكرة التي تعزز التفاعل بين الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية على مستوى المجتمع المحلي بهدف تحقيق استجابات أكثر تكاملًا وفاعلية واستدامة في الرد على السرديات والأيديولوجيات المتطرفة العنيفة.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية، بدعمٍ من منظمات المجتمع المدني، أن يدعموا المشاركات والحوارات التي يقودها المجتمع المحلي لمواجهة التحديات المحدقة

بالتماسك الاجتماعي والناتجة عن التنقل المعقد في المناطق الحدودية، وذلك بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود في وجه التطرف العنيف.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية ومنظمات المجتمع المدني أن يصمِّموا وينفذوا مشاريع مشتركة مع مجموعات متنوعة من النساء والرجال والفتيات والفتيان لإنهاء الإفلات من العقاب في حالات العنف الجنساني؛ وضمان تلبية احتياجات الأمن والعدالة لجميع النساء والرجال والفتيات والفتيان؛ وتعزيز فرص الناجين من العنف الجنساني في اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات العامة.

محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية

- ينبغي للدول الأعضاء أن تضمنَ الشفافية والمساواة في توزيع الموارد والوصول إلى الخدمات الأساسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق النائية والمجتمعات العابرة للحدود التي تشعر بالتهميش وتصبح ضعيفة أمام استغلال الجماعات المتطرفة العنيفة وسرديتها ودعايتها. بموازاة ذلك، ينبغي إشراك المجتمعات في إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي، وإطلاعها على توزيع الموارد والسياسات. وينبغي للأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يضمنوا بأن يكون الدعم المقدم للمؤسسات الحكومية محددَ السياق ومراعيًا لظروف النزاع كي لا يؤدي إلى تفاقم تصورات التهميش والتمييز لدى المجتمعات الحدودية.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يفكروا في إدماج تدخلات منع التطرف العنيف في جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي والإنمائي الأوسع نطاقاً منذ مرحلةٍ مبكرة لمنع الجماعات المتطرفة من استغلال الفراغ أو الافتقار إلى الخدمات الحكومية.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يفكروا في وضع مخطط يظهر التوزيع الجغرافي المكاني للنفقات العامة كوسيلة لإحداث زخم سياسي يهدف إلى زيادة تغطية المناطق الحدودية والفئات السكانية المهمشة، بما فيها الأسر المعيشية التي تُعيلها النساء، والعازبات، والشباب، والأشخاص الذين يعانون التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، والأقليات العرقية والدينية. وينبغي لهم أيضًا أن يفكروا في تبني ممارسات ملائمة فيما يتعلق بدعم التنمية المستدامة في المناطق المحدودة من حيث مقومات الدولة، والوفاء بالعقد الاجتماعي أو تجديده من خلال الشراكات في تقديم الخدمات مع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل قادة المجتمع.

- ينبغي للدول الأعضاء أن تحرص على توفير التعليم الإلزامي لجميع الفتيات والفتيان في المناطق المعرضة للخطر – وفقًا لهدف التنمية المستدامة 4 – بالتوازي مع تنفيذ تدخلات الحماية الاجتماعية لضمان الحضور في المدرسة، ولا سيما في المناطق النائية عن المركز أو العاصمة.

تنامي أهمية الهويات العرقية أو الدينية

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يوسِّعوا ويدعموا المبادرات التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الشفافية في المدارس والإشراف عليها، بما فيها المناهج الدراسية.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يستثمروا في تطوير نُظم

حوكمة شاملة للجنسين وذات قيادة مجتمعية توفر زعامة للشؤون الدينية تكون شفافة وخاضعة للمساءلة، وأن يستفيدوا من الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه التدريسُ الديني باعتباره أحد مصادر القدرة على الصمود، وأن يدعموا زيادة محو الأمية الدينية لدى الفئات المعرضة للخطر.

- ينبغي للدول الأعضاء، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية ومنظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين والمجتمعيين، أن تشرعَ في تنفيذ تدخلات شاملة للجنسين تشجع الحوار بين الأديان والطوائف، وتوفر مساحة للمشاركة المتساوية للمرأة، وتؤدي إلى نتائج ملموسة للمجتمعات، مثل مشاركتها في خطط تنمية المجتمع المحلي التي يمكن أن تدعمها الحكومات.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن ينخرطوا مع المدارس القرآنية والقادة الدينيين وأصحاب المصلحة الآخرين كمدخل لتطوير استراتيجيات وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف بالشراكة مع الأمهات والآباء، بما في ذلك من خلال وضع برامج لتشجيع التسامح الديني والعرقي وتحديد المجالات الرئيسية للإصلاح في المدارس القرآنية بغية تحسين جودة التعليم.

حظر المشاركة السياسية

- ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذَ الإجراءات اللازمة، بما فيها تغيير السياسات والممارسات، لمعالجة القضايا الحساسة المتمثلة في المواطنة والتصويت لدى النساء والرجال في المجتمعات الحدودية.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية، بالشراكة مع وسائل الإعلام والخبراء، أن يدعموا مبادرات أو تدخلات الإعلام والصحافة الحرة والمسؤولة والتي تهدف إلى منع خطاب الكراهية والتخفيف من حدته والحيلولة دون إدامة مفاهيم الذكورة المتحجرة، وإلى نشر الوعي بما ينطوي عليه التطرف العنيف من تهديدات ومخاطر. وينبغي أن تتضمنَ هذه الجهود رسائلَ صريحةً تدعم مساواة المرأة ومنع تهميشها.
- ينبغي للدول الأعضاء تيسِّيرَ المشاركة في المناظرات السياسية وتشجِّيعَها من خلال عمليات تشاركية تشمل الشباب وتُؤدي إلى اعتماد خطط لتنمية المجتمع المحلي.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يفكروا في رعاية وتغذية ثقافة الحوار والمناظرات التي يقودها المجتمع المدني والتي تشمل الجنسين لجعل العمليات أكثر شمولاً ولبناء شراكات قوية مع منظمات المجتمع المدني بهدف تصميم وتنفيذ خطط وبرامج التنمية على نحو أكثر فاعلية.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يتصدوا بهمة لتهميش المرأة في العمليات السياسية، بما في ذلك من خلال تخصيص مقاعد للنساء في المجالس، وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة كمرشحة ومسؤولة في العمليات الانتخابية، وإدراج أحكام محددة تُمكِّن النساء من إسماع أصواتهن في الفعاليات الإعلامية مثل مناظرات المرشحين وأنشطة الحملات الانتخابية.

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يعزِّزوا ويصمّموا استجابات محددة السياق ومُراعية لظروف النزاع للتعامل مع انتشار الأسلحة، وأن تضمنَ في الوقت نفسه تنسيقَ التدخلات عبر المجتمعات والحدود بما يحدُّ من وصول الجماعات المتطرفة العنيفة إلى

الأسلحة، ويمنع التبعات الضارة المحتملة غير المقصودة (كضمان ألا تتسبب التدخلات عن غير قصد في إيجاد حوافز للاتجار بالأسلحة عبر الحدود).

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن ينفذوا تقييمات سريعة للمخاطر المرتبطة بالأسلحة الصغيرة، بحسب تصورات المجتمعات الأكثر تعرضًا، ولتهريب الأسلحة أو الاتجار بها – الي جانب الأنشطة غير القانونية الأخرى - باعتبارها وسيلةً لتمويل أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يصمِّموا ويدعموا المبادرات التي تخفف حدة المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات (مثل تطوير برامج لنشر الوعي بشأن أمن وسلامة الأسلحة النارية، وتوفير بدائل لحيازة الأسلحة كوسيلة للحماية وكسب العيش)، وأن يُقرِّوا في الوقت نفسه بأن جمع الأسلحة قد لا يكون واقعيًا على المدى القصير في المناطق المتسمة بمستويات عالية من انعدام الأمن.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا الجهود الرامية إلى عرقلة وصول الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة إلى الأسلحة الصغيرة، تماشيًا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 لسنة 2011 بشأن حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.

التجنيد على يد الجماعات المسلحة

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يعطوا الأولوية لتدخلات منع التطرف العنيف في المناطق المعتمدة اعتمادًا كبيرًا على التجارة عبر الحدود.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يُصمموا ويُنفذوا استراتيجيات تعالج مكامن الضعف والتصورات المحددة لدى الرجال والنساء باعتبارهم مجندين محتملين للجماعات المسلحة (بما فيها المتطرفة العنيفة وغيرها)، بالاعتماد على البحوث التعاونية الهادفة إلى فهم أسباب انضمام النساء والرجال إلى الجماعات المتطرفة. وقد تشمل الاستراتيجيات استحداث فرص اقتصادية بالشراكة مع الشركات الصغيرة، وإشراك الشباب وقادة المجتمع وغيرهم من القادة المعنيين المؤثرين.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يطوِّروا، بالشراكة مع وسائل الإعلام والزعماء الدينيين، سرديات ورسائل بديلة لمواجهة خطاب الجماعات المتطرفة العنيفة واستراتيجياتها المستخدمة في التجنيد عبر شبكة الإنترنت.

- ينبغي للدول الأعضاء أن تشجِّعَ مبادرات التجارة الحدودية وتعززها بهدف ضمان سلامة التجارة المشروعة عبر الحدود، ومنع الجماعات المتطرفة العنيفة من استغلالها.

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يدعموا مُخرجات مؤتمر برلين واتفاق الحوار السياسي الليبي بشأن عملية انسحاب الجماعات المسلحة الأجنبية في المنطقة (مثل خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5)، ولا سيما عملية إعادة إدماج المقاتلين في بلدانهم أو مجتمعاتهم الأصلية لمنع انضمامهم إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

الانجذاب إلى التطرف العنيف

- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يولوا الأولوية لجهود منع التطرف العنيف في المناطق الأكثر انجذابًا نسبيًا إلى التطرف العنيف، دون وصم المجموعات السكانية، وبالتركيز بوجه الخصوص على الحملات الإعلامية ونشر الوعي في المجتمعات، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والزعماء الدينيين، والمؤسسات التعليمية ومعاهد البحث أو الجامعات.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يدعموا خدمات التوجيه المعنوي المجتمعية للمصابين بصدمات، وكذلك مبادرات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في المجتمعات المتضررة.
- ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يُصمِّموا وينفذوا برامج ذات رسائل بديلة ومضادة، بحيث تكون البرامج مُصممة لِتُلائم سياقاً وثقافة معينة، وتُركز على الأقران، والأمهات والآباء، والزعماء الدينيين، والمدارس القرآنية كمداخل. يمكن لتلك البرامج أن تستفيدَ من منظور وصوت المجندين السابقين - بمن فيهم المستجيبون الذين نبذوا التطرف وشاركوا في دراسة "رحلة إلى التطرف" التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2017 - كقنوات لبث الرسائل المضادة. ينبغي لهذه المبادرات أن تراعي الممارسات الجيدة التي أرستها برامج نبذ التطرف المُنفذة في بلدان المنطقة وخارجها، بما في ذلك الحاجة إلى تمكين جهود المصالحة المجتمعية والمحلية وإعادة الإدماج.
- ومن أجل مقارنة النتائج وزيادة المعرفة بعوامل الخطر، ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التنمية أن يدعموا دراسات المتابعة التي تستهدف الأفراد من المناطق الحدودية الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

قيَّمت الدراسة الاستقصائية تصورات المستجيبين لبعض الدوافع الرئيسية التي تقف وراء التطرف العنيف كما يرِد تعريفه في الأدبيات ذات الصلة، ومدى درايتهم بجهود التجنيد التي تبذلها الجماعات المسلحة، ووجهات نظرهم إزاء القيم والجهات الفاعلة المرتبطة بالتطرف العنيف.“

مقدمة

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2017 تقريرًا بعنوان "رحلة إلى التطرف في إفريقيا" حللَّ فيه حوافز التطرف العنيف ودوافعه كما عبرَّ عنها مجندو الجماعات المتطرفة العنيفة الذين شملتهم الدراسة. ومن النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير أن مسقط رأس هؤلاء الأفراد – الذي يقع في معظم الحالات في مناطق مهمشة وأراضٍ حدودية – كان له دورٌ مهم في تشكيل نظرتهم تجاه العالم ومدى ضعفهم أمام الانضمام للتطرف العنيف (UNDP, 2017a, p. 4). في الواقع، تستطيع الجماعات المتطرفة العنيفة أن "تستغلَّ التضاريس الخارجة عن السيطرة نسبيًا من الناحية اللوجستية " مثل الأراضي الحدودية النائية، مع تطوير "سرديات مقنعة عن مظالم المجتمعات التي تعيش في أوضاعًا مهملة"(p. 33). انضم العديد من المجندين إلى الجماعات المتطرفة العنيفة بعد تواصلهم الأول معها، وهذا يوضح مدى قابليتهم للتجنيد (p. 6).

من الواضح أن لهذه الديناميات دورٌ في الأراضي الحدودية لجنوب ليبيا، ولا سيما في ليبيا، التي وفَّرت بيئةً مؤاتية لتطور الجماعات المتطرفة العنيفة بالنظر إلى غياب الحكومة المركزية، وضعف المؤسسات السياسية، وسهولة اختراق الحدود، وتعدد التدخلات العسكرية المباشرة، والتدخل غير المباشر من طرف القوى الإقليمية والعالمية (Marshall and Cole, 2014). ووفقًا لتقرير صادر عن المركز الدولي لدراسة التطرف، كانت ليبيا بحلول كانون الأول/ديسمبر 2013 من البلدان الخمس الأولى في إرسال المقاتلين الأجانب إلى سوريا (Zelin, 2013). وأصبحت ليبيا ما بعد الثورة "رابع أكبر موقع لتعبئة المقاتلين الأجانب" في التاريخ الجهادي الحديث (Zelin, 2018). وظلت ليبيا منذ عام 2011 عاملًا جوهريًا في الظواهر المتعددة التي زعزعت استقرار منطقة وسط الساحل، مثل الاتجار عبر الحدود وتهريب البشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وإيواء الجماعات المصنفة بأنها إرهابية (Romanet Perroux, 2020).

تُظهر البحوث السابقة التي أجراها برنامج مسح الأسلحة الصغيرة أن الحملةَ على قمع تهريب المهاجرين في بلدان مثل تشاد والنيجر والسودان أثرت على سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد على التجارة غير الرسمية، فتجعل أبناءَها عرضةً لخطر اللجوء إلى "اعمال اللصوصية أو الاتجار بالمخدرات أو التمرد أو الجهاد" (Tubiana and Gramizzi, 2018, p. 13). وعلى نحو مماثل، فإن المنظمات المصنفة كإرهابية (انظر الإطار 1.1) والتي ما انفكت تزعزع الاستقرار في شمال مالي منذ عام 2013، قد وسَّعت نطاق انتشارها داخل مالي وعبر الحدود باتجاه بوركينا فاسو والنيجر (ICG, 2021a). وبعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت بليبيا في أواخر عام 2016، تزايدت المخاوف على وقْع تقاريرَ تفيد بتوجه مقاتلين متطرفين عنيفين نحو جنوب البلاد وممر السلفادور عند ملتقى الحدود بين ليبيا والنيجر والجزائر، ونحو منطقة الساحل عمومًا (Tubiana and Gramizzi, 2018, p. 35). أمّا في نيجيريا، فتنشَط الجماعات المتطرفة العنيفة بشكل أساسي في شمال شرق البلاد، بينما يشهد شمالها الغربي أيضًا زيادةً في حضور تلك الجماعات وأنشطتها منذ عام 2011. تشتري الجماعات في الشمال الغربي أسلحتها محليًا ومن خلال الاتجار عبر الحدود، حتى من المناطق البعيدة مثل ليبيا كما تفيد التقارير (CAR, 2020, p. 5; ICG, 2020b). إنّ وجودَ هذه الجماعات المسلحة المختلفة وتحركها المستمر، وغياب مؤسسات الدولة القوية، والتهميش العام الذي تعانيه المناطق يجعل الأراضي الحدودية الجنوبية لليبيا مؤاتيةً لتوسع المنظمات المتطرفة العنيفة ويجعل أبناء تلك المناطق عُرضةً للتجنيد فيها.

يعرض هذا التقرير نتائجَ دراسة أُعدت بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التصورات المجتمعية للدوافع الرئيسية وراء التطرف العنيف (انظر القسم 2.2) في مناطق حدودية مختارة في شمال تشاد، وجنوب ليبيا، وشمال شرق النيجر، وشمال غرب نيجيريا، وغرب السودان (انظر الخريطة 1). وتعرض هذه الدراسة آراء 6852 مستجيبًا. عينت المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شركاء محليين في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان لإدارة استبيان موحَّد أعدَّه برنامج مسح الأسلحة الصغيرة لعينة عشوائية تكونت من 5492 مستجيبًا من السكان المحليين. أُدرجَ جزءٌ من هذا الاستبيان في دراسة استقصائية حول الحكم المحلي أجراها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا وشملت 1360 شخصًا تمت مقابلتهم في مدن وبلدات جنوب ليبيا. وقد اختيرت المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستقصائية كجزءٍ من دراسات الحالات الإفرادية الخمس حيث تم اعتبارها عُرضةً لجهود التجنيد من قِبل الجماعات المتطرفة العنيفة بسبب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وتهميش مجتمعاتها، والمخاوف المحيطة بتحركات أعضاء تلك الجماعات وأنشطتهم هناك.

قيَّمت الدراسة الاستقصائية تصورات المستجيبين لبعض الدوافع الرئيسية التي تقف وراء التطرف العنيف كما يرِد تعريفه في الأدبيات ذات الصلة، ومدى درايتهم بجهود التجنيد التي تبذلها الجماعات المسلحة،

الخريطة (1) المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستقصائية

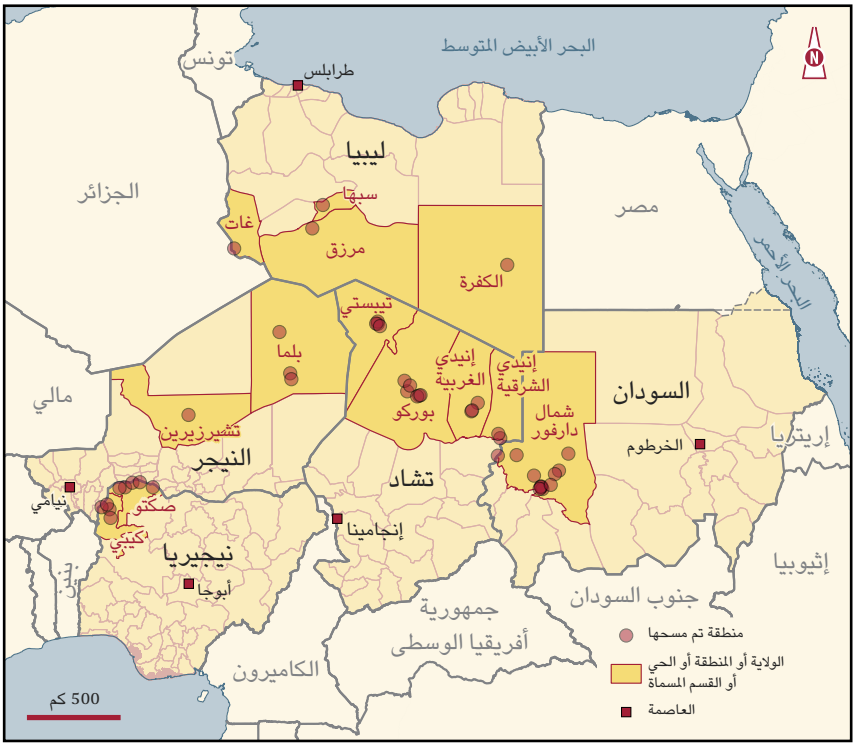

مصدر الخريطة: OpenStreetMap

ووجهات نظرهم إزاء القيم والجهات الفاعلة المرتبطة بالتطرف العنيف. وقد سَعت الدراسة تحديدًا للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مدى ضعف المجتمعات الحدودية المشمولة بالدراسة الاستقصائية أمام الانضمام للتطرف العنيف بناءً على تعرضها لدوافعه الرئيسية، وما هي أوجه المقارنة بين مكامن الضعف في دراسات الحالات الإفرادية الخمس؟
- ما هي الدوافع الرئيسية المحتملة التي تدفع المجندين إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة في هذه المناطق الحدودية؟
- هل تختلف تصورات عامة الجمهور إزاء هذه القضايا عن تصورات المستجيبين الأكثر "تشددًا"؟
- ما هي العلاقة بين هذه العوامل، والتطرف العنيف، والأسلحة الصغيرة (اتجارًا وانتشارًا)؟
- ما هي تداعيات هذه الاستنتاجات على السياسة العامة، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام تجنيد الجماعات المتطرفة العنيفة؟

يعتمد التقرير على استقصاء التصورات العامة لدى السكان حول العوامل والجهات الفاعلة والقيم المهمة لفهم التطرف العنيف. وهذا يعني أن تحليل أنماط التجنيد التي تتبعها الجماعات المسلحة، على سبيل المثال، يستند إلى المعرفة غير المباشرة لدى عامة السكان بهذه الممارسات وليس إلى المقابلات مع أفراد الجماعات المتطرفة العنيفة المسجونين–وهو النهج المتبع في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابق "رحلة إلى التطرف في إفريقيا". المخاوف العملية والأمنية المتعلقة بالبحث والوصول إلى أعضاء الجماعات المتطرفة العنيفة في هذه المنطقة– والتي تمت مناقشتها بإسهاب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرق البحث المحلية– تُفسرجزئياً هذا الخيار المنهجي. والأهم من ذلك أن تركيز التقرير كان مُنصبًا على تقييم مدى تعرض المجتمعات الحدودية لدوافع التطرف العنيف المختلفة من منظور منع التطرف وبهدف إرشاد عملية وضع السياسات والبرامج في هذا المجال. وفي حين أن هذه الدوافع – إذا أُخذت في عُزلة – قد لا تؤدي بالضرورة إلى التطرف العنيف، يمكن للجماعات المتطرفة العنيفة استخدام تصورات التهميش والتمييز ونسجها معاً في سرد مُبسط يمكن أن يكون بمثابة حافز للعنف (Allan et al., 2015, pp. 22, 31). يعالج التقرير ايضاً أحاديةَ البعد في أدبيات الأمن والتطرف العنيف من خلال إجراء مقابلات مع عامة السكان، وبالتالي دراسة هذه القضايا من منظور المجتمعات المحلية المتضررة أو المحتمل تضررها (Mohamedou, 2017, p. 9).

يضم التقرير ستة أقسام رئيسة. توفِّر الثلاثة الأولى معلومات أساسيةً وسياقية حول المناطق الحدودية بجنوب ليبيا، واستعراضًا مقتضبًا للأدبيات حول المسارات المؤدية إلى التطرف العنيف ودوافعه، ووصفًا للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة. ويعرض القسم الرابع تصورات المجتمعات الحدودية إزاء دوافع مختارة للتطرف العنيف، مع التركيز على سبعة أبعاد ذات أهمية خاصة في المناطق العابرة للحدود:

- المشقة والحرمان؛
- عدم كفاية المستوى الذي توفره الدولة من الأمن والعدالة؛
- إخفاق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية؛

- تنامي الهويات العرقية و/أو الدينية؛
- انعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن؛
- حظر المشاركة السياسية وتأثير الجماعات المسلحة غير التابعة للدول؛
- الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يتناول القسم الخامس الاتجاهات والأنماط التي تتبعها الجماعات المسلحة، ولا سيما الجماعات المتطرفة العنيفة، في عملية التجنيد كما أفاد المشاركون في الدراسة الاستقصائية. ويستعرض القسم الأخير تصورات المقابَلين إزاء الجماعات المتطرفة العنيفة ومواقفهم تجاه مجموعة القيم المرتبطة عمومًا بالتطرف العنيف. يتضمن التقرير أيضًا أطر عديدة تُبرِز البيانات وتسمح بمقارنة التصورات من منظور نسبي بين دراسات الحالات الإفرادية المختلفة ووفقًا لمتغيرات مثل النوع الجنساني والعمر (انظر الأُطر 4.1 و5.1 و6.1). تناقش الخاتمة تداعيات استنتاجات الدراسة على السياسات والبرامج في مجال منع التطرّف العنيف.

الإطار 1.1 المصطلحات

تماشيًا مع دراسة "رحلة إلى التطرف في إفريقيا،" يستخدم هذا التقرير التعريفات والمصطلحات الأساسية التالية:

التطرف العنيف:
التطرف العنيف هو ظاهرة خاصة بكل سياق على حِده، وليس له إذن تعريف موحّد. فهو لا يقتصر على دين أو عرق معين أو منطقة جغرافية أو جنسية أو أيديولوجية معينة، ولكنه يميل لأن يكون مسيسًا بطبيعته.[2] تشير خطة عمل الأمم المتحدة لعام 2015 بشأن منع التطرف العنيف إلى أنها:

> تتناول وتعالج مسألة التطرف العنيف في الحالات التي يُفضي فيها إلى الإرهاب. التطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف محدد. وهو ليس بالأمر الجديد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها أو على نظام عقائدي معين (UNGA, 2015, p. 1).

التشدد:
تزداد النظرة إلى مفهوم التشدد على أنه غير كافٍ لتفسير سبب وطريقة انضمام الأفراد إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، لأن العديد من الأفراد قد يتبنون آراءً "متشددةً" ولكن لا يرتكبون أعمال عنف. لذا فإن هذه الدراسة تُعرِّف التجنيد بمعناه الأوسع الذي يشمل العمليات غير الرسمية وحتى الناجمة عن المبادرة الذاتية، بينما تَعُد التشدد شرطًا مسبقًا محتملًا للتجنيد، رغم أن هذه قد لا تكون هي الحال دائمًا.

الإرهاب:
كما التطرف العنيف، لا يوجد تعريف موحَّد مقبول للإرهاب. وهذا يعكس على المستوى السياسي صعوبةَ الاتفاق على أساسٍ لتحديد متى يكون استخدام العنف (بما في ذلك الجاني والمستهدف والهدف) أمرًا مشروعًا. ومع ذلك، تقدم الأمم المتحدة الوصف التالي للإرهاب: "الأعمال الإجرامية التي يقصد منها أو يُراد بها إشاعة حالة من الرعب [...] بين عامة الجمهور." (UNGA, 1995).

الجماعات المسلحة غير التابعة للدول:

يعني مصطلح الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في هذا التقرير على أنها عمومًا المجموعات القادرة على تحدي احتكار الدولة للعنف المشروع (Florquin and Berman, 2005, p.1; Policzer, 2004). الجماعات المسلحة المصنفة كإرهابية هي تلك التي صنَّفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هذا النحو (UNSC, n.d). ولغياب التعريف الموحَّد والمقاربة السياقية كما ذُكرَ بالأعلى، لا يرد في هذا التقرير تعريفٌ محدد للجماعات المتطرفة العنيفة؛ بل تُرك الأمر في استبيان الدراسة الاستقصائية للمستجيبين لتحديد الجماعات التي يصنفونها كمتطرفة عنيفة، ما لم يُطلب منهم التعبير عن آرائهم إزاء منظمات محددة مصنفة على أنها إرهابية.

مكافحة الإرهاب:

يستخدم مصطلح مكافحة الإرهاب للإشارة إلى العمليات العسكرية؛ واعتماد الأطر التشريعية والشُرطية للسيطرة على الأنشطة الإرهابية وقمعها وتتبعها؛ وإعادة تنظيم قوات الأمن وأجهزة المخابرات الوطنية وتدريبها وتجهيزها؛ وتعزيز مراقبة الحدود ونقاط التفتيش (Mahmoud, 2016).

مكافحة التطرف العنيف ومنع التطرف العنيف:

تطورت أجندة مكافحة التطرف العنيف على مدار العقد الماضي لتصبحَ نهجًا استراتيجيًا أوسع يتضمن استجابات غير عسكرية تهدف إلى تعطيل أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة ومنع توسعها، ويراعي في الوقت نفسه أيضًا البيئات التمكينية التي يزدهر فيها التطرف العنيف (UNGA, 2015). وقد خرجت مبادرات وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف لمكافحة التطرف العنيف ومنعه، وهي تشمل في الغالب التواصل الإستراتيجي وأنشطةً إعلامية وتثقيفية وأنشطة الشرطة المجتمعية، وإنْ كانت المقاربات المتبعة تختلف بين الوكالات (Fink and Bhulai، 2016). ويجدر التفريق بين مكافحة التطرف العنيف التي تركز على مكافحة أنشطة المتطرفين العنيفين الحاليين، ومنع التطرف العنيف الذي يرتكز على منع انتشار التطرف العنيف. غير أن المبادرات، في الواقع العملي، سوف تتبع في معظم الأحيان نهجًا مُركَّبًا وتعمل على كلا الجانبين.

المصدر: مأخوذ بتصرف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017a, p. 19) ومصادر أخرى مذكورة.

”تتقاسم البلدان والمناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستطلاعية في هذا التقرير سِمات أمنية واجتماعية اقتصادية مشتركة فضلاً عن مكامن الضعف المترابطة.“

1. معلومات أساسية عن السياق

تتقاسم البلدان والمناطق الحدودية المشمولة بالدراسة الاستطلاعية في هذا التقرير سمات أمنية واجتماعية واقتصادية مشتركة فضلاً عن مكامن الضعف المترابطة. وتعاني هذه المناطق مستوياتٍ عاليةً من الفقر، وقلةَ الخدمات العامة، وتدني معدلات معرفة القراءة والكتابة، والاعتماد على الزراعة والاقتصاد غير الرسمي، وانعدام الأمن، ووجود الجماعات المسلحة (انظر الجدول 1.1). وعلى الرغم من أن الاقتصادات المحلية في هذه المناطق تستفيد غالبًا من الموارد الطبيعية مثل النفط أو الغاز أو الذهب، إلا أنها تتضرر بانتظام من النزاع المسلح، الذي تهيمن عليه النخب الاقتصادية القوية ويُستَخدَم كأداة لاكتساب السلطة أو تسهيل الفساد. وهكذا لا تصل هذه الموارد إلى المجتمعات بما ينعكس إيجابًا على حياة الناس. وبالإضافة إلى ذلك، تشهد العديد من هذه البلدان تحولاتٍ سياسيةً غير متوقعة. وبسبب انعدام الاستقرار العام وانعدام الفرص المتاحة للشباب تتمكن الجماعات المتطرفة العنيفة من العمل والتوسع في أجزاء من الإقليم.

1.1 تشاد

بينما يعتمد اقتصاد تشاد بشدة على إنتاج النفط، فإن ثلث ثروات البلاد تتركز في يد أغنى 10 في المائة من السكان (Tubiana and Debos, 2017, p. 31). ويُسهِم افتقار الدولة إلى الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي في شمال البلاد وشرقها في تهميش تلك المناطق وإضفاء طابع أمني عليها، كما يُسهم التصحر في نشوب التوترات المجتمعية بين الرعاة والمزارعين في شمال تشاد (IFAD, 2015; Tubiana and Gramizzi, 2017). ففي عام 2019، تسببت المنافسة على الأرض والسلطة في نشوب النزاع بين المجتمعات المحلية، بينما مثَّلت الجماعات المتطرفة العنيفة تهديدًا للمجتمعات الحدودية التي اعتمدت على التجارة غير الرسمية عبر الحدود كمصدر لكسب الرزق. ونتيجة لهذه التطورات، تشكلت مجموعات أهلية محلية لتوفير "الحماية" و"الدفاع عن النفس" (CEP, nd). وتضرر شرق تشاد على وجه الخصوص، المتاخم لإقليم دارفور في السودان، بالنزاع وانعدام الاستقرار في تاريخه الحديث (ICG, 2019).

وفي هذا السياق، قد تتمكن الجماعات المتطرفة العنيفة من الاستفادة من عوامل مختلفة – مثل الضعف الاقتصادي، والتهميش الاجتماعي والسياسي، والشبكات الاجتماعية، والأيديولوجية والتعرض للدعاية المتطرفة، والقرب من النزاع – في سعيها لتجنيد الشباب من أبناء البلاد (Darden, 2019). تنزِع الجماعاتُ المتطرفة العنيفة النشطة في تشاد إلى استخدام الأسلحة المتداولة بالفعل داخل البلاد نتيجة النزاعات السابقة. ويُعتقد، على سبيل المثال، أن بوكو حرام امتلكت معظم عتادها ومعداتها الأولية بهذه الطريقة (CEP, nd). وهناك الدوافع الاجتماعية والثقافية التي تشجِّع الصبيان والرجال على امتلاك الأسلحة النارية وتروِّج المهارات المطلوبة لاستخدامها كعلامة على الشجاعة والمسؤولية، وهذه تُسهِم أيضًا في انتشار الأسلحة الصغيرة في تشاد (Alusala, 2007). يتسبب تهريب الأسلحة من البلدان المجاورة أيضًا في زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة في تشاد. فمثلًا، أسهمت سهولة الحصول على الأسلحة الليبية بين عامي 2011 و2013 في عَسكرة مجتمع تيدا التشادي (Tubiana and Gramizzi, 2017).

الجدول 1.1 مؤشرات الأمن والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في سياق البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية

البلد	السكان (أ)	معدل معرفة القراءة والكتابة (15 سنة وما فوق)	السكان تحت خط الفقر	مؤشر التنمية البشرية (المرتبة) (ب)	تصنيف فريدوم هاوس للحقوق السياسية والحريات المدنية (ج)	حيازة الأسلحة النارية المدنية المقدرة لكل 100 نسمة (د)	مؤشر الإرهاب العالمي (هـ)
تشاد	17,414,108	22.30%	42.30%	0.398 (187)	مجموع النقاط: 17 الحالة: "ليست حرة" الحقوق السياسية: 3 الحريات المدنية: 14	1.01	4.83
ليبيا	7,017,224	91.00%	33.00%	0.724 (105)	مجموع النقاط: 9 الحالة: "ليست حرة" الحقوق السياسية: 1 الحريات المدنية: 8	13.28	6.25
النيجر	23,605,767	35.10%	40.80%	0.394 (189)	مجموع النقاط: 48 الحالة: "حرة بعض الشيء" الحقوق السياسية: 20 الحريات المدنية: 28	0.54	5.62
نيجيريا	219,463,862	62.00%	40.10%	0.539 (161)	مجموع النقاط: 45 الحالة: "حرة بعض الشيء" الحقوق السياسية: 21 الحريات المدنية: 24	3.21	8.31
السودان	46,751,152	60.70%	46.50%	0.510 (170)	مجموع النقاط: 17 الحالة: "ليست حرة" الحقوق السياسية: 2 الحريات المدنية: 15	6.57	5.40

ملاحظات:

(أ) التقديرات مستمدة من كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات الأمريكية في تموز/يوليو 2021.

(ب) يُعطي تقرير التنمية البشرية لعام 2020 ترتيبًا يتراوح بين 0 و1 إلى 189 بلدًا وإقليمًا.

(ج) الحد الأقصى لعدد النقاط هو 40 نقطة للحقوق السياسية و60 للحريات المدنية.

(د) الأرقام مستندة إلى تقديرات برنامج مسح الأسلحة الصغيرة لعام 2017.

(هـ) استنادًا إلى مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020. علامة 10 تعني تأثيرًا مرتفعًا جدًا للإرهاب؛ وعلامة 0 تعني انعدام تأثير الإرهاب.

المصادر: وكالة الاستخبارات الأمريكية (2021)؛ فريدوم هاوس (غير مؤرخ)؛ معهد الاقتصاد والسلام (2020)؛ برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (2018)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)

1.2 ليبيا

منذ سقوط القذافي عام 2011، مرَّت على ليبيا حكومات انتقالية متعددة. واضطلعت طائفةٌ من الجماعات المسلحة بتوفير الأمن للسكان المحليين وأسهمت أخرى بزيادة انعدام أمنهم. وانخرطت الجماعات المسلحة في أعمال عنف مسلح للسيطرة على نقاط استراتيجية مثل المصارف ومجمعات النقل وطرق التهريب (Lacher and al-Idrissi, 2018). وفي أعقاب الحرب الأهلية عام 2014، أدى الوضع الأمني الهش والمتشرذم إلى ظهور جماعات متطرفة عنيفة في بعض أنحاء البلاد. فاستغلَّ تنظيم داعش التهميش الذي كانت تعانيه مدينة سِرت ووصْفِها من الجماعات الثورية الأخرى بأنها موالية للقذافي، في الاستيلاء عليها وإعلانها قاعدتَه الأساسية في شمال إفريقيا في عامي 2015-2016 (Varvelli and Mezran, 2017; Mundy, 2018, p. 134). وشهدت برقة صعود الميليشيات الإسلامية المتشددة، مثل أنصار الشريعة، ومجلس شورى الشباب الإسلامي، وكتائب شهداء أبو سليم. وفي دِرنة، ظهرت داعش بسبب تدفق الجهاديين العائدين من سوريا (Fitzgerald and Toaldo, 2016; Warner et al., 2021). وبالرغم من أن الجماعات المتطرفة العنيفة ظلت أقلية ضمن الطيف العام للجهات الفاعلة المسلحة في ليبيا، إلا أن أفعالها كانت جليةً ومزعزعة للاستقرار بشكل خاص بسبب الأساليب العنيفة التي استخدمتها في الهجمات (Mundy, 2018, p. 144).

أدّت المنافسة على السيطرة على طرق التجارة غير الرسمية في ليبيا إلى نشوب نزاع بين المجتمعات الحدودية مما سمحَ للجماعات المتطرفة العنيفة باستغلال حالة عدم الاستقرار لكي تنشطَ في بعض المناطق الحدودية. ومن أبرزها تنظيم داعش الذي تواجد في جنوب ليبيا ونفذ هجمات عدة في عام 2021 (UNSC, 2021, p. 2; Murray, 2017)، واستغل الحدود مع السودان لتمكين المقاتلين القادمين من أفغانستان وسوريا والسودان من دخول ليبيا (Marcuzzi and Pack, 2020, p. 13). تشير الدلائل المستجدة إلى أن تنظيم الدولة استخدم تهريب المخدرات وبيعها لتمويل عملياته في ليبيا، وأن طول الحدود مع الجزائر والنيجر تصعِّب مهمة إيقاف أنشطة التهريب في هذه المنطقة (Mangan, 2020, p. 26; Wehrey, 2017, p. 11). وبالنظر إلى أن القذافي كان يمتلك واحدًا من أكبر مخزونات الأسلحة في القارة الإفريقية، فإن الأسلحة الصغيرة كانت تُهرَّب بانتظام من ليبيا إلى مناطق النزاع الأخرى في المنطقة، ولا سيما بين عامي 2012 و2014 (Small Arms Survey and AU, 2019, p. 50; CAR, 2016, p. 5). وبالرغم من أن مدى انخراط الجماعات المتطرفة العنيفة في تهريب الأسلحة لم يتضح بعد، إلا أن قدراتها العسكرية قد استفادت بالتأكيد من توفر الأسلحة عمومًا في ليبيا (ICCT, 2021). ومن المُستبعد أن يتحسن الوضع إذا استمرت الأطراف المُشاركة في النزاع في خرق حظر الأسلحة المفروض على ليبيا (UNSC, 2021).

1.3 النيجر

تعاني النيجرُ التصحرَ وقلةَ الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للسكان. وفي أريافها، يعاني السكان محدودية الحصول على الخدمات الأساسية العامة – حيث 52 في المائة من السكان قادرون على الوصول إلى مصدر مياه – وتبلغ نسبة بطالة الشباب حوالي 80 في المائة (Bertelsmann Stiftung, 2020a؛ ICG, 2020a). ومع

أن النيجر تشتهر بمواردها التعدينية، ولا سيما اليورانيوم، فإن سوق عمل الشباب يعتمد كثيرًا على الاقتصادات غير المشروعة مثل الاتجار بالمهاجرين، وتعدين الذهب، والمخدرات غير المشروعة (ICG, 2020a, p.3). تستغل الجماعات الإجرامية والمتطرفة العنيفة التعدينَ في المناطق الحدودية لتحقيق مكاسب مالية، وتؤدي الي تُفاقم النزاعات وأعمال العنف المحلية لزعزعة استقرار الدولة (IPSS, 2021, p.2). وشهدت النيجر انقلابات وتعديلات متكررة في دستورها تسببت في هشاشة المؤسسات الحكومية (IPSS, 2021, pp. 2–3).

أدى ضعف الحكم والافتقار إلى التنمية وتدني إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في شمال البلاد إلى حالات عديدة من تمرد الطوارق في العقود الستة الماضية (Bertelsmann Stiftung, 2020a; de Tessières, 2018). ولا يزال للتوترات العرقية والإقليمية دورٌ في النيجر، كما يتضح من تشكّل جماعات مسلحة عرقية أو قبلية لأغراض الحماية أو الانتقام العنيف (de Tessières, 2018). تتعرض النيجر في الوقت الراهن لمجموعة من التهديدات الأمنية، بما فيها السطو المسلح والتهريب والاتجار والتطرف العنيف، ولا سيما في المناطق الحدودية (IPSS, 2021, p. 3; de Tessières, 2018, p. 34). وتُعدُّ المناطق المتاخمة لمالي ونيجيريا، على وجه الخصوص، هدفًا لهجمات الجماعات المتطرفة العنيفة مثل بوكو حرام، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (ICG, 2021b). وتُستَخدم النيجر كمعبر لنقل الأسلحة فيما بين بؤر النزاع الساخنة في المنطقة، ويميل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة إلى الاعتماد على خطورة الوضع الأمني في النيجر، وحالات تحويل الأسلحة، وهجمات الجماعات المتطرفة العنيفة على القواعد العسكرية، والاتجار بالأسلحة من ليبيا (de Tessières, 2018, p. 10).

1.4 نيجيريا

وفَّرت الزراعة تاريخيًا فرصَ عملٍ وسبلَ عيش مرضية لغالبية النيجيريين. وفي عام 1953، اكتُشفت حقول النفط، وغدت الصادرات البترولية منذئذ القطاعَ الأساسي في الاقتصاد النيجيري، وعانت الزراعة كنتيجة لذلك (ICG, 2017; 2020b). وأضرَّ النزاع الطويل الأمد في مناطق مختلفة من البلاد بتوافر الثروة الحيوانية والمحاصيل كمصادر محلية لسبل العيش (ICG, 2020b). وسعت الحكومة إلى الابتعاد عن الاعتماد على النفط من خلال تحرير اقتصادها وخصخصته، ولكن البطالة تمثل مشكلةً متنامية، ولا سيما في الشمال الغربي (ICG, 2020b; World Bank, 2021a). أوجد اكتشافُ الذهب مصادرَ جديدة لسبل العيش في هذه المناطق، ولكن غالباً ما يجني ثمارها المعدِّنون غير القانونيين والجماعات المسلحة غير التابعة للدول (ICG, 2020b). وتشير التقديرات إلى أن التعدين غير القانوني يشكِّل نحو 80 في المائة من جميع أنشطة التعدين في الشمال الغربي (Ogbonnaya, 2020).

تَدهور الوضع الأمني في نيجيريا في السنوات الأخيرة بسبب العُنف الانتخابي والاشتباكات الطائفية والتشدد الإسلامي (ICG, 2020b) فيوجد في نيجيريا 374 مجموعة عرقية، ولا تزال المناطق والمدن منفصلة إلى حدٍ كبيرعلى أسس عرقية ودينية (ArcGIS Hub, 2018; NPC, 2014, p. 2). يتأثر شمال غرب البلاد بالنزاع الدائر بين رعاة الفولاني ومزارعي الهوسا على الموارد، فضلاً عن العنف الذي تمارسه طائفة من الجماعات المسلحة، بمن

مزارع ينتمي للهوسا-فولاني وابنه يعملان في مزرعة في ولاية سوكوتو، نيجيريا. 22 نيسان/أبريل 2019
المصدر: لويس تاتو/وكالة الأنباء الفرنسية

فيها الجهاديون والحراس غير النظاميين والعصابات الإجرامية والجماعات المتحالفة مع الرعاة (ICG, 2020b). تشير التقارير إلى أن بوكو حرام – برغم تواجدها الأساسي في الشمال الشرقي – تتعاون على مستوى معين مع الجماعات المسلحة الأخرى في الشمال الغربي لتنفيذ عمليات الاختطاف بهدف الكسب المالي (ACAPS, 2021). تشمل الجماعات المصنفةُ في قائمة الإرهاب والعاملة في نيجيريا جماعةَ أنصار المسلمين وبوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا (ACAPS, 2021; ICG, 2020b). تُغري جماعة أنصار المسلمين أعضاء الجماعات المسلحة المحلية للانضمام إلى صفوفها ببيعهم بنادق كلاشينكوف الآلية AK-47 أو عرضها عليهم بسعر أقل من سعر السوق؛ وتفيد التقارير بأن بعض هؤلاء المجندين يُرسَلون إلى ليبيا لتلقي التدريب القتالي (ICG, 2020b, p. 12). ويُقدم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا لمجنديه الدعم لسبل عيشهم والرواتب. ويمكن أن يؤدي تنامي الوجود الجهادي وأنشطته في شمال غرب نيجيريا في النهاية إلى ربط حركات التمرد الإسلامية في وسط الساحل بالتمرد في منطقة بحيرة تشاد وفي شمال شرق نيجيريا (ICG, 2020b). تستخدم الجماعات المسلحة في الشمال الغربي الأسلحة النارية المصنعة محليًا والأسلحة الصغيرة المنتجة في مصانع والتي يتم الاتجار بها من دول أخرى بما فيها، ولكن لا تقتصر على، البلدان المجاورة، أو يتم تحويلها من داخل نيجيريا (CAR, 2020, p. 5).[3]

1.5 السودان

لا يزال السودان يمر بمرحلة سياسية انتقالية مضطربة تخللتها انقلابات عسكرية واحتجاجات شعبية منذ الإطاحة بنظام البشير في عام 2019 (Sayigh, 2021). وفي السنوات الأخيرة، خصّصت الحكومة السودانية موارد للإنفاق العسكري أكثر مما خصَّصت للخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة، والتي تشكل عادة أقل من 10 في المائة من الموازنة الوطنية (Bertelsmann Stiftung, 2020b). يُعاني إقليم دارفور التهميش بوجه خاص حيث تقلُّ فرص الحصول على خدمات الصحة العامة، ويعتمد سكانه اعتمادًا أساسيًا على الرعي والزراعة كمصادر لكسب العيش (Sudanzoom, 2020; UNAMID, 2013; UNEP, n.d.). وفي العقد الماضي، أصبحت الهجرة الموسمية للعمل وكذلك تهريب المخدرات والأسلحة من مصادر الدخل البديلة (Dabanga, 2016; 2018; 2019; IOM, 2021). وبالنظر إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في الخرطوم، من المستبعد أن تتحسّنَ مِحنة المهمشين في المناطق النائية مثل دارفور في الأجل القريب.

كمثل العديد من المناطق الحدودية الأخرى المشمولة في الدراسة الاستقصائية في هذا التقرير، مرّ إقليم دارفور بتاريخٍ طويل من النزاع المميت، ولا يزال متضررًا من العنف الدائر بين الرعاة والمزارعين، وفيما بين الجماعات العرقية. يُسهِمُ النزاع بين المجتمعات المحلية وانتشار الأسلحة واللصوصية في حالة عدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام وفي الخروج على القانون (Akhbar Sudan, 2020; Dabanga, 2021; World Bank, 2021b). وقد وجدت البحوث السابقة التي تناولت دوافع الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة في خمسة مناطق في السودان (من ضمنها دارفور) أن الدوافع الرئيسية الثلاثة تتمثل في الدوافع الاقتصادية والمعتقدات الأيديولوجية ودعم ما يسمى بالخلافة. وعلى سبيل المثال، انضم 29 في المائة من المجندين في دارفور إلى المتطرفين العنيفين

لأسباب اقتصادية (UNDP, 2017b, p. 28). يتفاقم الوضع الهش بسبب توافر الأسلحة الصغيرة التي تمتلك الكثيرَ منها جهاتٌ فاعلة غير التابعة للدول في المنطقة (Lewis, 2009). يمتلك السودان صناعة محلية للذخيرة والأسلحة الصغيرة والمركبات المدرعة، وقد عُثرَ على أسلحة وذخائر جرى تحويلها من المخزون الوطني في أيدي جماعات مسلحة داخل السودان وخارجه (Dabanga, 2014; HSBA, 2014; Leff and LeBrun, 2014).

يهدف التقرير إلى إعلام واضعي السياسات والممارسين بالعوامل ذات الأهمية الخاصة التي يمكن منحها الأولوية لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة التطرف العنيف.“

2. استعراض الأدبيات

تهدف العديد من الأطُر المفاهيمية المستمدة من دراسات الحالات الإفرادية للجماعات الإسلامية أو القومية أو اليسارية واليمينية إلى تفسير سبب انضمام الناس إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. يستعرض هذا القسم بعض الأطُر الرئيسية التي طورتها الأدبيات، ثم يتناول نموذج "الدفع والجذب" لدوافع التطرف العنيف والمستخدم في التحليل التالي.

2.1 الأطُر المفاهيمية للتطرف العنيف

تشمل أفضل الأطُر المفاهيمية المستخدمة حاليًا لفهم المسارات المؤدية إلى التطرف العنيف نموذج "العقلية الإرهابية" لراندي بوروم (2014)؛ ونموذج السلّم الذي وضعه فتحعلى مقدم (2005)؛ ونموذج الهرم المتجسد في أعمال كلارك مكولي وصوفيا موسكالينكو (2008)؛ ونموذج المسارات الثلاثة لجيمس خليل (2017).

وفقًا للطبيب النفسي الشرعي، راندي بوروم، يمرُّ المرء في عملية ذات أربع مراحل معرفية لكي يُصبح مهيئًا عقليًا لاستخدام العنف المتطرف: (1) معايشة ظرف أو حدث سلبي (مثل التهميش، غياب القانون والنظام، الفقر، البطالة، انعدام الأمن)؛ (2) صياغة ذلك الظرف أو الحدث كمَظلمة؛ (3) إلقاء اللوم في الظرف أو الحدث على شخص أو مجموعة معينة؛ (4) تحميل ذلك الشخص أو المجموعة المسؤولية عن إحداث وضع ظالم، والنظر إليهم كأشرار (Borum, 2011; 2014). يُصَبُّ التركيز على نحو شبه حصري على عوامل الدفع المتمثلة في الفقر، أو الإهمال أو الإقصاء السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي، أو انعدام الأمن، أو أي وضع آخر غير مستحسن. أمّا عامل الجذب الأساسي الوحيد في هذه الحالة فهو السردية التمكينية التي تُقدم التطرف العنيف كحلٍ لهذه المشاكل.

يُصوِّر نموذج "السلم" لمُقدَّم الطريقَ إلى التطرف العنيف كمبنى مؤلَّف من خمسة طوابق، يقلُّ عدد سكانه تدريجيًا كلما ارتقينا إلى الطابق العلوي. يسكن في الطابق الأول مجموعةٌ كبيرة من الأشخاص الذين يعتقدون بأن "تصورات العدالة هي الأهم،" وليس التجربة المُعاشة (Moghaddam, 2005, p. 163). وفي الطابق الثاني، يتحدد سلوك قاطنيه بناءً على تصوراتهم إزاء الفرص المتاحة لهم لتحسين وضعهم وتصوراتهم إزاء العدالة الإجرائية. أمّا المتطلعون إلى "إزالة الظُلم ماديًا" فيصعدون السلالم من الطابق الثاني إلى الطابق الثالث، حيث قد ينخرطون في "الأخلاق المتطرفة لمنظمات معزولة وسرية مكرسة لتغيير العالم بأي وسيلة" (p. 165). سُكان الطابق الرابع هم أعضاءُ في منظمةٍ إرهابية، وإذا ارتقوا إلى الطابقَ الخامسَ والأخير، فإنهم مستعدون لارتكاب أعمال عنف إرهابية باسم قضيتهم المُختارة. في الطوابق من الثالث إلى الخامس، يتم تصوُّر التعبئة كنتيجة للتواصل مع رفقاء التطرف وأساليب الإيقاع التي تتبعها المنظمات المتطرفة العنيفة.

يقوم نموذجا بوروم ومقدَّم على الافتراض بأن المتطرفين العنيفين يبدأون كأفراد ضمن الأغلبية "المتطرفة غير العنيفة"، وأن المواقف أو العمليات النفسية يمكن أن تفسر رحلة الفرد إلى ارتكاب أعمال إرهابية عنيفة. ويؤيد النموذج الهرمي للتطرف العنيف هذه الأطروحة أيضًا، حيث يُشبِّه التطرف العنيف بالهرم الذي يقبع المتطرفون العنيفون في قمته، بينما تتكون قاعدته من المتعاطفين مع القضية. وبين القاعدة والقمة، "كلما ارتقينا في الهرم

قلَّت الأعداد وزادَ التشددُ في المعتقدات والمشاعر والسلوكيات" (McCauley and Moskalenko, 2008, p. 417). ويؤخذُ على هذا النموذج طبيعتُه الخطية، إذ ينتقل الأفراد لأعلى الهرم وأسفله بترتيب معين من الأكثر إلى الأقل تشددًا.

يدركُ نموذج المسارات الثلاثة المؤدية إلى التطرف العنيف، لواضعه جيمس خليل، أن العديد من المنخرطين في التطرف العنيف ليسوا "مؤمنين حقيقيين به"، وأن الأفراد يجدون أنفسهم في مراحل مختلفة من النماذج الخطية الموجزة أعلاه في أوقات مختلفة أو في آنٍ واحد. ووفقًا لهذا الإطار المفاهيمي، يُشكل "المتطرفون" و"مؤيدو التطرف العنيف" و"المساهمون في العنف" ثلاث فئات مختلفة ومتداخلة من الجهات الفاعلة. يعتنق المتطرفون "قيمًا أيديولوجية أو سياسية أو اجتماعية واقتصادية متطرفة، لكنهم قد يدعمون أو لا يدعمون العنف في سياق السعي لتحقيق هذه المُثل العليا" (Khalil, 2017, p. 42). يندرج مؤيدو التطرف العنيف كمجموعة فرعية ضمن الفئة الأولى، وهم الأفراد الذين يدعمون القيم "المتطرفة" ويدعمون استخدام الوسائل العنيفة ولكن لا يرتكبون العنف بأنفسهم. أمّا فئة "المساهمين في العنف" فينخرطون في أدوار فاعلة أو داعمة في ارتكاب العنف، وربما يكونون "مؤمنين حقيقيين" وربما لا يكونون كذلك. وقد ينخرط بعض المنتمين لهذه الفئة في أعمال العنف سعيًا لتحقيق أهداف مختلفة مثل المكاسب الاقتصادية أو المكانة أو المغامرة أو الانتماء أو الأمن (p. 43). وعلى المنوال نفسه، يُدرك خليل أن المسارات الثلاثة ليست خطيةً في معظم الأحيان وأن هناك عددًا من المسارات المحتملة التي قد تقود الأفراد إلى التطرف العنيف.

2.2 دوافع التطرف العنيف

بعد التعرف إلى هذه التصورات المفاهيمية المختلفة "للمسارات" المؤدية إلى التطرف العنيف، يستعرض القسم الفرعي التالي بإيجاز عوامل الدفع والجذب، أو "دوافع" التطرف العنيف، في الأدبيات. تُشير "المسارات" إلى وِجهة الفرد استنادًا إلى تركيبة فريدة من المتغيرات المعرفية والسلوكية والفردية والهيكلية والظرفية، أمّا عوامل الدفع والجذب فهي مفاهيم مفيدة لفهم العوامل التي قد تقود الأفراد إلى مسار التطرف العنيف. تُدرك هذه الدراسة أن كل مسار يختلف عن الآخر، وتُركز على دوافع التطرف العنيف (مثل العوامل الخارجية) من أجل تقييم مدى تعرُّض عامة الناس لهذه الدوافع، وتَحرّي مواقفهم إزاء التطرف العنيف ومدى ضعفهم إزاء الانضمام إليه.

أجرى المعهد الملكي للخدمات المتحدة في عام 2015 استعراضًا للأدبيات حول عوامل الدفع والجذب، ووضع تصورًا مفاهيميًا لتلك العوامل على هيئة هرمٍ ينتقل من المستوى الكلي في القاعدة (على صعيد المستوى الوطني أو المجتمعي) إلى المستوى المتوسط في المركز (المجتمعات الأصغر أو الفئات القائمة على الهوية) إلى المستوى الجزئي في القمة (الفرد) (Allan et al., 2015). تُشدِّد الأدبيات على العلاقة بين التطرف العنيف والعوامل السياسية، وعلى أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية المتعلقة بالهوية الجماعية والفردية. توجد عوامل الدفع في المقام الأول على المستوى الكلي[4] (الدولة أو المجتمع) وتتميز عمومًا بالإخفاقات على صعيد الحوكمة أو المظالم

السياسية – وكذلك المظالم الاقتصادية أو التهميش وإنْ كان دورها أكثر تواضعًا. وفي المستوى المتوسط، تتعلق عوامل الجذب الاجتماعية والثقافية في المقام الأول بالهوية الدينية أو العرقية للفئة أو المجموعة المعنية. وفي المستوى الجزئي، يميل الأفراد إلى العنف بسبب عوامل جذب متنوعة مرتبطة بعمليات التنشئة الاجتماعية، ونقاط الضعف المعرفية، وفي بعض الحالات إلى التدريب الأيديولوجي.

لا يقدم هذا التقرير نظرةً شاملة لدوافع التطرف العنيف، وإنما يركز على تلك الدوافع المتصلة تحديدًا بسياق الأراضي الحدودية لجنوب ليبيا:

- **المشقة والحرمان** (بما في ذلك البطالة وما تنتجه من إحباط اجتماعي في أوساط الشباب). فالافتقار إلى الفرص الاقتصادية والفقر – عادةً بمعدلات أعلى في المجتمعات المحرومة والمهمشة – مع وجود عدد كبير من السكان الشباب يتيح الفرصة للمجموعات المتطرفة العنيفة وغيرها من المجموعات المسلحة[5] لكي تجذب المجندين بالحوافز الاقتصادية مثل الرواتب. يتأثر الدافع الاقتصادي أيضًا بتوقعات المجتمع من الفرد بتحقيق رجولته من خلال الكسب الاقتصادي أو الزواج، والذي يُعدّ بمثابة علامة على المكانة الاجتماعية ونيل التقدير (UNICRI, 2020; Khalil et al., 2019).
- **إخفاق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية.** تميل الحكومات في المناطق الحدودية في الساحل إلى إعطاء الأولوية إلى تقديم التدابير الأمنية الصارمة على تطوير نُظم الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (UNICRI, 2020, p. xi). ومن المحتمل أن يتسبب ذلك في إتاحة الفرصة للجماعات المسلحة كي تتدخل وتسد الثغرات في الرعاية الصحية والتعليم، وتُلبي احتياجات أخرى لدى المجتمع.
- **عدم كفاية المستوى الذي توفره الدولة من الأمن والعدالة.** إنّ الشعور بالسخط بسبب تدني مستوى الأمن والعدالة الذي توفره الدولة، وتفاقم هذا الشعور بسبب الممارسات التعسفية والابتزازية والقمعية التي تمارسها قوات الأمن ونُظم العدالة يمكن أن يدفعَ الناس إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة (Elworthy and Rifkind, 2005, cited in Allan et al., 2015, p. 36). فقد أظهرت الدراسات الكَمية أن عدم استقرار الدولة – بما في ذلك أثناء الفترات الانتقالية – يُعدُّ مؤشرًا قويًا على احتمالية وقوع هجمات إرهابية (Gelfand et al., 2013, cited in Allan et al., 2015, p. 22). وسواءً كانت الدولة قمعية أو ديمقراطية، فإن قوتها وخصائصها تُعدّ مهمةً في تفسير الإرهاب وأيضًا التطرف العنيف (Allan et al., 2015, p. 22; Tilly, 2003, cited in Allan et al., 2015, p. 2). تؤدي التدابير الأمنية في معظم الأحيان إلى تعطيل الأنشطة المدرة اقتصاديًا – ولا سيما في المناطق الحدودية – مما يُقرِّب الأفراد من الانضمام إلى الجماعات المسلحة (UNICRI, 2020, p. 40).
- **تنامي أهمية الهويات العرقية و/أو الدينية.** تتمكن الجماعات المسلحة من استغلال الهويات العرقية و/أو الدينية عندما تُمارس اللامساواة والتمييز المؤسس بناءً على الانقسامات العرقية أو الدينية في المجتمع. وقد تتنافس الجماعات المتطرفة العنيفة مع الولاءات للدولة عندما يكون القادة المتمتعون بالكاريزما قادرين على توظيف الهوية ودمجها في سردية تبرر استخدام العنف ضد مجموعة معينة (Allan et al., 2015, pp. 21, 47). تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة النزاعَ القائم على الهوية، والمظالم المجتمعية،

والانقسامات والتصدعات داخل المجتمع (World Bank Group and United Nations, 2018, p. 191). ويَسهُلُ على تلك الجماعات في سياق الدول الضعيفة أو الفاشلة أن تستغلَّ الهوية الدينية أو العرقية (Allan et al., 2015, p. 22).

- **انعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن.** يمكن لانعدام الاستقرار والأمن أن يعززَّ التطرف العنيف من خلال تمكين الجماعات المسلحة من التغلغل إلى المستوى المحلي وسد الثغرات الموجودة، حتى وإنْ كان ذلك على المدى القصير فقط.
- **حظر المشاركة السياسية.** إنّ عجز المجتمع المدني عن إحداث التغيير الإيجابي من خلال الوسائل غير العنيفة يتيح مساحةً للجماعات المسلحة كي تنشط وتزدهر. ويتسبب قيام الدولة ونُخبها بإقصاء البعض من المشاركة في العمليات السياسية إلى تراكم المظالم التي كثيرًا ما تستغلها الجماعات المتطرفة العنيفة. وغالبًا ما يكون الفسادُ والمحسوبية السببَ في احتكار الدولةِ والنخبةِ للمواردَ والسلطة. إنّ استبعادَ بعض المجتمعات من العمليات السياسية يوفر مساحةً للجماعات المسلحة غير التابعة للدول لكي تروِّجَ سردياتها البديلة وتسدّ الثغرات الموجودة في مؤسسات الدولة، ومن المحتمل أيضًا أن يدفع الناسَ إلى السعي إلى التغيير بالانخراط في التطرف العنيف (Schmid, 2006, cited in Allan et al., 2015; UNICRI, 2020, pp. 31–34).
- **الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.** في المناطق المهمشة التي تعجز فيها الدولة عن توفير الأمن، قد يأخُذ السكان المحليون على عاتقهم مهمة فرض الأمن بتسليح أنفسهم لغرض الحماية أو المشاركة في النزاعات على السلطة. وقد تُشجع المعايير الجنسانية أيضًا الشباب على اقتناء أسلحة نارية كرمز للرجولة ولحماية أسرهم ومجتمعهم المحلي وسُبل عيشهم. وعندما تقترن هذه التصورات بوفرة الأسلحة، بسبب النزاع المسلح والاتجار، يمكن لانتشار الأسلحة الصغيرة أن يتفاقم، وأن يُسهِّل بالتالي تصعيد نزاعات محلية أخرى. ويمكن أن يمهد الطريق للجماعات المتطرفة العنيفة لكي تتدخَّلَ كمصدرٍ بديل لفرض النظام، وأن يكونَ مصدرًا لتلك الجماعات للحصول على الأسلحة سواء من خلال بيعها بطرقٍ غير قانونية أو نهبها أو الاستيلاء عليها في المعارك (Florquin, 2019; ICCT, 2021).

قد تمثل العضوية في إحدى الجماعات المتطرفة العنيفة طريقًا بديلة لمعالجة المظالم، حيث تمنح العضو:

- هويةً مشتركة يمكن أن توفر إحساسًا بالترابط والمعنى؛
- الأمن (بما في ذلك الأمن الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير الراتب، والسلامة في حالة الأفراد المُكرَهين)؛
- القدرة على الفعل (حسب موقع الفرد في المجموعة)؛
- الغاية (ليس فقط للمؤمنين الحقيقيين بالأيديولوجية المتطرفة، ولكن أيضًا لأسباب اجتماعية مثل توفير مكانة معينة – غالبًا ما تنطوي على إمكانية الزواج واستيفاء المعايير الثقافية لمرحلة البلوغ "الذكورية")؛
- التقدير (من داخل المجموعة، وأيضًا من خارجها أحيانًا بحسب مستوى التأييد الذي تحظى به في أوساط المدنيين) (Allan et al., 2015; Burton, 1990; Max-Neef, 1991).

يتحرى هذا التقرير مدى تعرض المجتمعات المشمولة بالدراسة الاستقصائية للأبعاد العامة السبعة المذكورة أعلاه والخاصة بدوافع التطرف العنيف. ويهدف من وراء ذلك إلى إعلام واضعي السياسات والممارسين بالعوامل ذات الأهمية الخاصة التي يمكن منحها الأولوية لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة التطرف العنيف. يؤثر النوع الجنساني في تجربة الفرد وطريقة فهمه للمظالم، والحرمان، والحافز الإيجابي، والهوية، والأيديولوجيات العنيفة، والعمليات الاجتماعية، وكذلك الإمكانيات المقبولة ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا المتاحة للفرد لكي يستجيب لهذه الظروف.[6] ولذلك حرِصَ فريق العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استبيان البحث وعملية التحليل.

اختيرت المناطق على أساس الأبحاث السابقة التي تشير إلى ضعفها المحتمل أمام التطرف العنيف... وإجمالاً، شملت الدراسة عينة مكونة من 6852 مستجيبًا."

3. المنهجية

من أجل قياس التصورات العامة حول عوامل الدفع والجذب للتطرف العنيف وتداعيات توافر الأسلحة الصغيرة والاتجار بها في المناطق الحدودية المستهدفة، تعاقدَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج مسح الأسلحة الصغيرة لتصميم منهجية لإجراء دراسة استقصائية إقليمية باستخدام العينات العشوائية والاستبيان الكمي. حددت المكاتبُ القطرية ذات الصلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاءَ المحليين ووظفتهم للقيام بالعمل الميداني في شمال تشاد وجنوب ليبيا وشمال شرق النيجر وشمال غرب نيجيريا وغرب السودان (انظر الخريطة 1). أُختيرت هذه المناطق على أساس الأبحاث السابقة التي تشير إلى ضعفها المحتمل أمام التطرف العنيف،[7] وعلى أساس مُدخلات الفرق القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء البحث المحليين والمشاورات معهم. في نيجيريا، على سبيل المثال، يمكن القول إن الشمال الشرقي هو الأكثر تضررًا من الجماعات المتطرفة العنيفة في الوقت الحالي، ولكن الاختيار وقعَ على الشمال الغربي بسبب الشواغل المتزايدة حيال انتشار التطرف العنيف وتدفقات الأسلحة عبر الحدود، وهما عاملان يقدمان مبررًا قويًا لتبني نهج وقائي (CAR, 2020, pp. 5, 7; ICG, 2020b).

وإجمالًا، شملت الدراسة عينةً مكونة من 6852 مستجيبًا من المناطق المحددة في الخريطة (1). وأجريت مقابلات حسب الأصول مع 5492 شخصًا في سن 15 وما فوق في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان باستخدام "استبيان إقليمي" تمت تعبئته أثناء مقابلات شخصية وجاهية في منازل المستجيبين. وأُدمجَ جزءٌ من الاستبيان الإقليمي في دراسة استقصائية بشأن الحُكم المحلي شملت 1360 مشاركًا في مدن وبلدات جنوب ليبيا. يقدم الجدول 3.1 نبذةً عامة عن الشركاء المحليين الذين قاموا بالعمل الميداني، بالإضافة إلى مناطق التركيز وأحجام العينات في كل بلد.

قدَّم برنامج مسح الأسلحة الصغيرة التوجيه والدعم الفني عن بُعد للفرق المحلية القائمة على إدارة الاستبيان الإقليمي الشامل للبلدان الأربعة. واشتمل التوجيه والدعم على تقديم التدريب الافتراضي لمشرفي المجموعات، وتقديم الحلول الآنية للمشكلات التي واجهتها الفرق الميدانية من خلال التواصل المباشر عبر تطبيق واتساب. اتبع كل فريق قُطري الإرشادات التي قدمها البرنامج لتصميم طريقة عشوائية لأخذ عينات للأسر المعيشية بحيث تشمل الدراسة الاستقصائية ما بين 1000 و1500 مستجيب لكل بلد (انظر الجدول 3.1). سَجَّل القائمون على إدارة الاستبيانات في الميدان الردودَ باستخدام أجهزة لوحية مكّنتهم من ولوج الاستبيان الإقليمي على منصة كوبو كوليكت (KoBo Collect).[8] اختير المستجيب من كل أسرة عشوائيًا من خلال برنامج كوبو كوليكت، مع مراعاة عدد أفراد الأسرة وأعمارهم ونوعهم الجنساني (انظر الجدولين 3.2 و3.4). أتاحت الأجهزة اللوحية للفرق تحميلَ الردود على خادم كوبو فور الاتصال بالشبكة، ومكّنت برنامج مسح الأسلحة الصغيرة من اكتشاف المشكلات المحتملة أثناء عملية جمع البيانات والعمل مع الفرق الميدانية لمعالجتها.[9] أُجري الاستبيان في مرحلة تجريبية أولًا في السودان – باستثناء بعض الأسئلة المتعلقة بقوات أمن الدولة والجماعات المسلحة كما هو موضح أدناه – ثم كُرِّر في تشاد ونيجيريا والنيجر بلغاتها المحلية.[10]

واجه فريق العمل عددًا من التحديات في سياق هذا البحث بسبب القيود المفروضة على السفر أثناء جائحة كوفيد19–، حيث لم يتمكن برنامج مسح الأسلحة الصغيرة سوى من توفير التوجيه والتدريب والدعم الفني

الجدول 3.1 نبذة عن العمل الميداني

البلد	الشريك المحلي أو المستشار الرئيسي	الأقاليم/المناطق/الولايات المشمولة بالدراسة الاستقصائية	حجم العينة (عدد الحالات قبل الاستبعادات)	تواريخ العمل الميداني	لغة الاستبيان والملاحظات
تشاد	مكتب الإرشاد والتدريب والبحوث والدراسات (BUCOFORE) التابع لمركز بحوث الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية في تشاد (CRASH)	• بوركو • إندي ويست • إندي إيست • تيبيستي	1226 (1516)	4–17 آذار/مارس 2021	استبيان باللغة الفرنسية أداره القائمون عليه باللغات المحلية.
ليبيا (الدراسة الاستقصائية الأساسية)	مبادرة سياسة شمال إفريقيا (NAPI)	• غات • الكفرة • مرزق • سبها	1360 (340 لكل منطقة محلية؛ مقسمون بحسب العمر والنوع الجنساني والحي)	25 كانون الأول/ديسمبر 2020–15 نيسان/أبريل 2021	استبيان باللغة العربية، بناءً على منهجية العينات المأخوذة من الأحياء، واستبيان يحتوي على أسئلة حول الحُكم المحلي والتطرف العنيف
ليبيا (الدراسة الاستقصائية ذات العينة المقصودة)	مبادرة سياسة شمال إفريقيا (NAPI)	• غات • الكفرة • مرزق • سبها	56 (14 لكل منطقة)، بناءً على عينات مقصودة مختارة من أوساط بناة السلام المحليين	11 نيسان/أبريل – 19 حزيران/يونيو 2021	استبيان باللغة العربية، بناءً على منهجية العينات المقصودة، واستبيان يحتوي على أسئلة حول الحُكم المحلي والتطرف العنيف
النيجر	مركز دراسات وأبحاث الهجرة والتطرف العنيف في منطقة الساحل (CERMEV)	• أغاديز (محافظتا بيلما وتشيروزيرين)	1162 (1242)	22 حزيران/يونيو – 15 تموز/يوليو 2021	استبيان باللغة الفرنسية أداره القائمون عليه باللغات المحلية.
نيجيريا	البروفيسور آنثوني أوباي أونيشي	• سوكوتو • كيبي	1643 (1755)	17 نيسان/أبريل – 21 أيار/مايو 2021	استبيان بلغة الهوسا مترجم من النسخة الإنجليزية
السودان	مركز بادية لخدمات التنمية المتكاملة	• شمال دارفور	1461 (1480)	4–20 كانون الثاني/يناير 2021	استبيان باللغة العربية، وكان لا بد من حذف جزء منه بناءً على طلب السلطات.

عن بُعد، الأمر الذي استغرق وقتًا وجهدًا أكبر للتعامل مع الشركاء وصعَّب كذلك تقييم مدى فهم الأفرقة المحلية وتطبيقها لإرشادات البحث الإقليمي.

وفي حين أن استخدام الأجهزة اللوحية ضمن توحيد إدخال البيانات في دراسات الحالات الإفرادية، وسمحَ باكتشاف المشكلات في وقت مبكر بما يكفي لمعالجتها أثناء العمل الميداني، إلا أن مشكلات الاتصال بشبكة الإنترنت في بعض المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية أدَّت أحيانًا إلى تأخير تحميل الردود. وهكذا لم يتسنَ، في بعض الحالات، اكتشافُ المشكلات المتعلقة بأداء القائمين على الدراسة الاستقصائية إلا بعد وقوعها؛ ونتيجةً لذلك، كان لا بد من استبعاد عدد كبير نسبيًا من المقابلات وإعادة إجرائها لتحقيق نتائج مقبولة. وإجمالًا، استبعدَ فريق العمل 501 مقابلة من أصل 5993 مقابلة أجريت في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان، وأبقى على 5492 مقابلة لأغراض التحليل. استُبعدت المقابلات التي أجريت في وقت قصير غير واقعي (أي في أقل من 15 دقيقة). واستُبعدت أيضًا المقابلات التي انطوت على معدل قليل جدًا من الردود (أي الاستبيانات التي أُجيبَ فيها على 40 في المائة أو أكثر من أسئلتها بعبارة "لا أعرف" أو "رفض الإجابة"). واستُبعدت المقابلات التي استغرقت أقل من 20 دقيقة ولم تتم الإجابة على 15 في المائة من أسئلتها أو أكثر.

شكَّل الحصول على التصاريح اللازمة من السلطات تحديًا آخر، إذ اعتُبرت الأسئلة المتعلقة بالجماعات المسلحة وضحايا الهجمات المسلحة بأنها أسئلة حساسة، كما كانت الحال في السودان، حيث طلبت السلطات حذف 22 سؤالاً يتعلق بقوات أمن الدولة والجماعات المسلحة من الاستبيان – ولم يملك فريق البحث سوى الامتثال لهذا الطلب. وفي النيجر، اضطُرت أفرقة العمل إلى السفر بين البلدات المحلية الرئيسية في قوافل أسبوعية تنظمها القوات الأمنية بسبب انعدام الأمن في المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية، مما أدى إلى إبطاء وتيرة البحث. وفي نيجيريا والسودان، حَدَت الحوادث الأمنية في بعض المناطق بالأفرقة إمّا إلى تعليق عملية جمع البيانات حتى تتحسن الأوضاع وإمّا إلى اختيار مناطق مختلفة لإجراء المقابلات. وعمومًا، اقتضت العملية قدرًا كبيرًا من المرونة والرويَّة من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة والفرق المحلية بشأن توقيت العمل الميداني وموقعه، وكان لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهميةً حاسمة في تذليل التحديات المختلفة التي برزت أثناء العملية.

وفي حالة ليبيا، أُدمج البحث في دراسة استقصائية حول الحُكم المحلي والتطرف العنيف شملت عينةً مكونة من 2400 مستجيب في 7 بلديات ليبية (340 لكل بلدية)، وكان 1360 من هؤلاء موزعين على المدن والبلدات الجنوبية في غات والكفرة ومرزق وسبها. ولأن الفرق المحلية اعتقدت أن طريقة أخذ العينات على أساس الأُسر المعيشية ستؤدي إلى نتائج غير مُرضية،[11] فإنها قامت بتكوين عينة من الأحياء[12] واختارت المستجيبين عشوائيًا من خلال التواصل المباشر مع الأفراد في المدارس والمقاهي والمتاجر والجامعات ومساحات العمل المشتركة والأماكن العامة الأخرى. وتم تسجيل مواقع المقابلات مع ردود المستجيبين، وتم تعيينها على خريطة للمدينة من أجل ضمان التوازن الجغرافي.

الجدول 3.2 توزيع العينة بحسب البلد والفئة العمرية

	24–15	39–25	49–40	50+	لا أعرف/رفض الإجابة
تشاد	16%	46%	18%	13%	7%
ليبيا	27%	35%	27%	11%	0%
النيجر	13%	47%	18%	22%	1%
نيجيريا	13%	53%	10%	17%	6%
السودان	13%	45%	23%	16%	3%
العينة الكاملة	16%	44%	19%	16%	6%

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الجدول 3.3 توزيع العينة بحسب البلد وحالة العمل

	دوام كامل	دوام جزئي	لا يعمل، ولكن يبحث عن عمل	متقاعد	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	طالب	ربة منزل	لا أعرف/ رفض الإجابة
تشاد	14%	20%	17%	4%	6%	6%	24%	10%
ليبيا	19%	30%	14%	5%	3%	20%	9%	1%
النيجر	18%	17%	25%	4%	6%	2%	27%	3%
نيجيريا	26%	20%	15%	2%	12%	5%	16%	3%
السودان	22%	19%	18%	2%	3%	10%	22%	4%
العينة الكاملة	20%	21%	17%	3%	6%	9%	19%	4%

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الجدول 3.4 توزيع العينة بحسب البلد ونوع الجنس

	أنثى	ذكر
تشاد	50%	50%
ليبيا	50%	50%
النيجر	47%	53%
نيجيريا	49%	51%
السودان	40%	60%
العينة الكاملة	47%	53%

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

تم تقسيم الدراسة الاستقصائية بحسب العمر والنوع الجنساني والحي في كل منطقة. ونظرًا لمستوى انعدام الأمن في ليبيا، اعتبر الباحثون المحليون العديدَ من الأسئلة بأنها حساسة للغاية بحيث لا يمكن طرحها على عامة السكان. وفي محاولة لجمع البيانات حول هذه الأسئلة، أُجريت دراسة استقصائية إضافية شملت 14 فردًا في كل مدينة باستخدام استبيان أطول شمل الأسئلة الأكثر حساسية. واختير هؤلاء الأفراد عن قصد من بين أعضاء أفرقة البحث المحلية، ومن بين "الوسطاء" المحليين العاملين مع مشروع المصالحة الوطنية المشترك بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا، وأفراد آخرين من هذا القبيل. ولكن لا يمكن اعتبار النتائج والإحصاءات ممثِّلة بسبب صِغَرَ حجم عينة هذه الدراسة والطريقة المقصودة المتبعة في اختيار عينة المستجيبين. ولذا ينبغي استخدام البيانات الأكثر تفصيلاً من هذه الدراسة الاستقصائية المحدودة كمؤشرات عامة فقط.

لذا ينبغي مراعاة اختلاف الاستبيانات والأساليب المنهجية المستخدمة في ليبيا عند عقد المقارنات بين البيانات الإقليمية وبيانات ليبيا. فعلى سبيل المثال، تحتوي العينة الليبية على نسبة اعلي من الشباب والطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا مُقارنة بدراسات الحالات الإفرادية الأخرى (انظر الجدولين 3.2 و3.3). وقد أُضيفت ملاحظةٌ للجداول والأشكال الواردة في هذا التقرير والتي تعرض بيانات البلدان الخمسة لتذكير القارئ بضرورة تفسير أرقام ليبيا بتحفُّظ نظرًا لاختلاف الطريقة المتبعة في اختيار العينات.

بشكل عام، أظهرت المجتمعات الحدودية المشمولة بالدراسة أنماطًا مختلفة من التعرض للدوافع والعوامل السبعة المذكورة للتطرف العنيف.“

4. مكامن ضعف المجتمعات الحدودية أمام دوافع التطرف العنيف

يستعرض هذا القسم نتائج استقصاء تصورات المجتمعات الحدودية المشمولة بالدراسة فيما يتعلق بالأبعاد السبعة لدوافع التطرف العنيف المذكورة في قسم استعراض الأدبيات، وذات الأهمية الخاصة في سياق الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا:

- المشقة والحرمان؛
- عدم كفاية المستوى الذي توفره الدولة من الأمن والعدالة؛
- إخفاق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية؛
- تنامي أهمية الهويات العرقية و/أو الدينية؛
- انعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن؛
- حظر المشاركة السياسية وتأثير الجماعات المسلحة غير التابعة للدول؛
- الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

4.1 المشقة والحرمان

قد تكون المشقة والحرمان دافعًا للتطرف العنيف، ولكن ليس دائمًا (Allan et al., 2015, p. 43; UNICRI, 2020, p. xii).[13] هناك أيضًا بعض الأدلة على أن الجماعات المتطرفة العنيفة تُجند على نطاق واسع الشبابِ غير العاملين المحبَطين الذين لا يملكون الكثير في مجتمعاتهم، ويحدث هذا في أماكن معينة مثل منطقة الساحل وشمال إفريقيا (Allan et al., 2015, p. 45).

سجّل المستجيبون في النيجر والسودان أدنى الدرجات في تقييم جودة الحياة، حيث شعر 71 و56 في المائة من المستجيبين، على التوالي، بعدم الرضا عن حياتهم (انظر الشكل 4.1)، بينما قيَّمَ ما يزيد على نصف المستجيبين في تشاد وليبيا ونيجيريا حياتهم بشكل إيجابي. وعند سؤال المستجيبين في ليبيا، "ما هو شعورك حيال حياتك الآن، على مقياس من 0 (أسوأ حياة ممكنة) إلى 10 (أفضل حياة ممكنة)؟" كان القاطنون في منطقتي سبها والكفرة في جنوب ليبيا أقل رضا عن حياتهم بشكلٍ ملحوظ مقارنةً بالقاطنين في مناطق البحث الخمس الأخرى (5.8 و6.1، على التوالي، مقارنةً بمتوسط 6.6 في جميع المناطق السبع). وعند مقارنة هذه البيانات بالإجابات على سؤال مشابه طرحه المسح العالمي للقيم في 2014، نجد أن المنطقتين الليبيتين الجنوبيتين اللتين تراجع فيهما مستوى الرضا هما الكفرة وسبها (Inglehart et al., 2014).

تتوافق النتائج المتعلقة بالرضا عن الحياة في معظمها مع تصورات المستجيبين إزاء سعادتهم في طفولتهم، وقد حلَّت النيجر في المرتبة الأخيرة، بينما أعربَ غالبية المستجيبين في البلدان الأربعة الأخرى عن تصورات إيجابية إزاء تلك الفترة من حياتهم. وفي ليبيا، كان لدى 78 بالمائة من المستجيبين تصورات إيجابية عن طفولتهم – وهي أعلى درجة من بين دراسات الحالات الإفرادية الخمس. وسجَّلت مرزق والكفرة، النائيتان في جنوب البلاد، المرتبة الأدنى في ليبيا.

الشكل 4.1 ما هو شعورك حيال حياتك الآن، على مقياس من 0 (أسوأ حياة ممكنة) إلى 10 (أفضل حياة ممكنة)؟

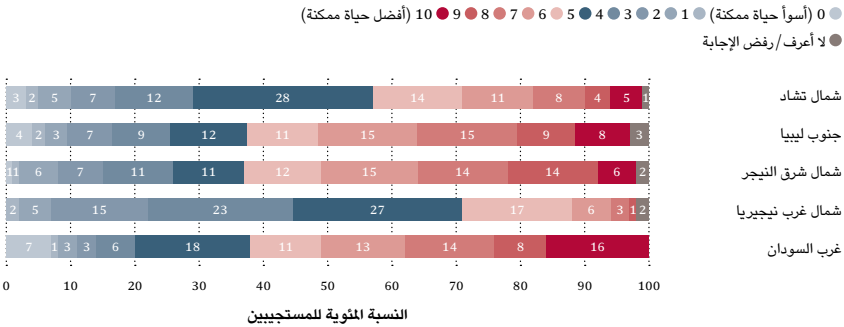

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

وبالنسبة إلى الدوافع على المستوى الفردي، كهذا الدافع، فإن شيوع القيم المتطرفة – أي عدد الأفراد الذين وصفوا طفولتهم بأنها أقل سعادة من طفولة الآخرين – يمكن أن تكون أكثر أهمية من المتوسط. وفي ليبيا – بناءً على العينة الوطنية الكاملة (بما في ذلك المناطق الشمالية) – بلغَ متوسط الإجابة على مقياس من 0 (أسوأ حياة ممكنة) إلى 10 (أفضل حياة ممكنة) 6.6، ومع ذلك كان هناك 39 فردًا من أصل 2329 اختاروا الإجابة (0)، أي أنهم صنفوا طفولتهم بأنها أسوأ ما يمكن. ولم تكن تلك الإجابات موزعةً بالتساوي بين المناطق الليبية، إذ كانت غالبيتها (25) في الكفرة، حيث أجاب 7.4 في المائة من المستجيبين عن هذا السؤال بأقل درجة ممكنة.

ألقت الدراسة الاستقصائية في ليبيا نظرةً فاحصة على المستجيبين ذوي النظرة السلبية المطلقة إزاء طفولتهم، وذلك بتحليل مدى سلبية إجاباتهم على الأسئلة الرئيسية الأخرى. وتبين أن الأفراد الذين صنفوا طفولتهم بأنها أسوأ طفولة ممكنة، أشاروا أيضًا إلى أن أباهم كان أقل حضورًا في طفولتهم (6.2 على مقياس من 0 إلى 10، مقارنة بمتوسط 8.1 لبقية المستجيبين). وكان لدى هؤلاء الأفراد أيضًا نظرة أكثر سلبية تجاه الحياة – 4.2 مقارنة بـ 6.6 للمستجيبين الآخرين، على مقياس يتراوح بين 0 (أسوأ حياة ممكنة) و10 (أفضل حياة ممكنة). تؤكدُ هذه الروابط أهميةَ الطفولة السعيدة وحضور الأب كعاملين في تحديد النظرة إلى الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادَ هؤلاء الأفراد بمستويات أعلى من المشقة في جميع الفئات الأربع (الطعام والمأوى والمال والماء).

أفادَ أكثر من نصف المستجيبين في جميع البلدان الخمسة أنهم "في كثير من الأحيان" أو "أحيانًا" لم يكن لديهم دخل نقدي في الاثني عشر شهرًا السابقة، بينما واجه أكثر من الثلث نقصًا في المياه النظيفة. كانت النيجر وليبيا أفضل حالًا من دراسات الحالات الإفرادية الأخرى من حيث الحصول على الغذاء والمأوى والمياه النظيفة في الاثني عشر شهرًا السابقة (انظر الشكل 4.2). وفي حين كانت النساء والرجال على الأرجح متساويين في تجربة الحرمان من الطعام والمأوى والمياه النظيفة، إلا أن النساء المستجيبات كُنَّ أكثر ميلًا بعض الشيء للإفصاح عن افتقارهن إلى

الشكل 4.2 في آخر 12 شهرًا، كم مرة واجهت أنت أو عائلتك المصاعب التالية؟

في كثير من الأحيان ● حيانًا ● نادرا ● أبدا ● لا أعرف / رفض الإجابة

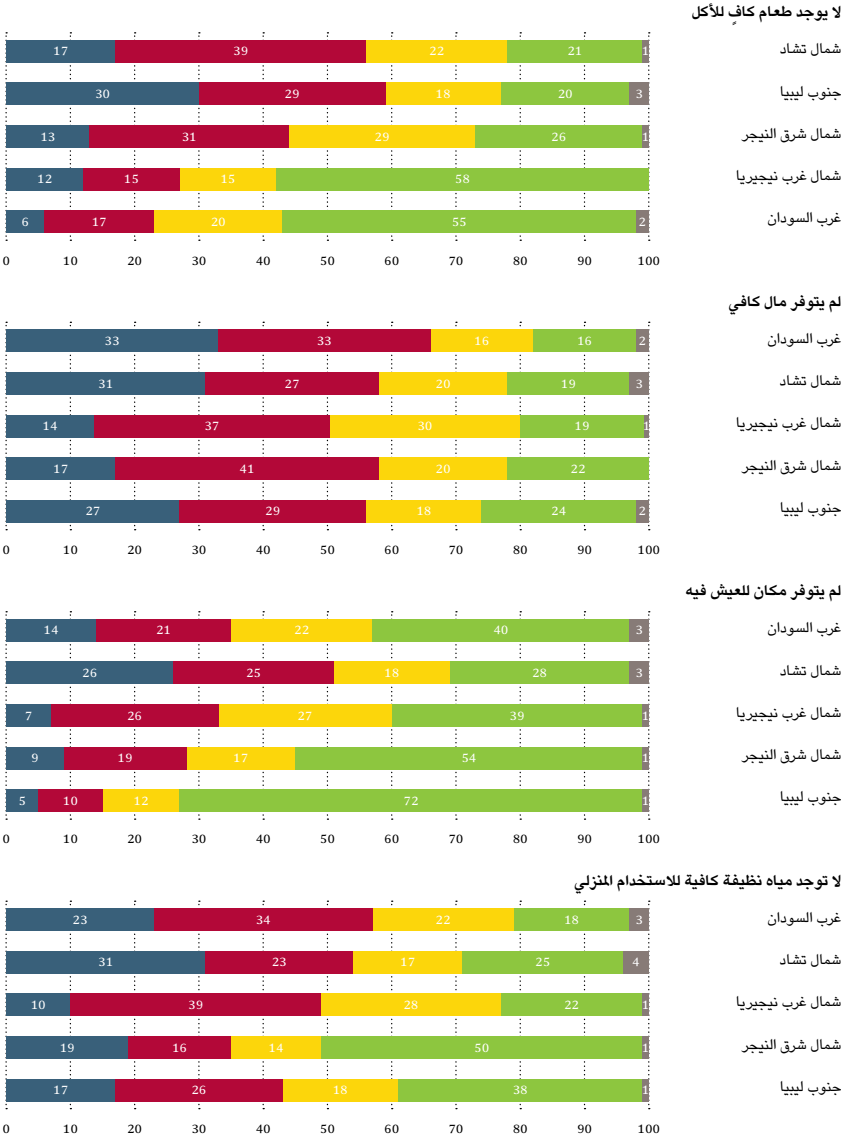

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الدخل النقدي في وقت ما خلال العام السابق (61 في المائة قُلن إنهن افتقرن إلى الدخل النقدي في كثير من الأحيان أو في بعض الأحيان، مقارنةً بنسبة 55 في المائة من الرجال في عينة الدراسة الاستقصائية بأكملها).

حصل أكثر من نصف المستجيبين في جميع دراسات الحالات الإفرادية باستثناء ليبيا على دخل إضافي من مصادر غير عملهم المعتاد. وكانت المساجد مصادر بديلة مهمة للحصول على الدخل في نيجيريا والسودان وتشاد، ولكن ليس في النيجر وليبيا (انظر الشكل 4.3).

كان من الواضح في ليبيا أن المستجيبين في المناطق الجنوبية يواجهون مشقَّةً أكبر بكثير من الليبيين في المناطق الأخرى المشمولة بالدراسة الاستقصائية. وكان سكان الكفرة، على وجه التحديد، يواجهون أعلى مستويات المشقة مقارنةً بالمناطق الأخرى، يليهم سكان سبها. الكفرة هي أيضًا المنطقة الوحيدة التي أفاد سكانها بعدم وجود ما يكفي من الطعام للأكل بوتيرة أكثر حدوثًا من "نادرًا". وتستأثر الكفرة بأعلى نسبة من المستجيبين الذين يعانون من عدم العثور على مَسكن. ويبدو أيضًا أن سكان الكفرة، إلى جانب سكان غات ومرزق وسبها، يعانون اقتصاديًا أكثر من غيرهم في المناطق الأخرى. وأخيرًا، أفادَ سكان الكفرة وسبها بأنهم يعانون أكثر الأحيان في الحصول على المياه النظيفة للاستخدام المنزلي (انظر الجدول 4.1).

وفقاً للأدبيات، فإن قلة الفرص الاقتصادية والفقر – عادةً بمعدلات أعلى في المجتمعات المحرومة والمهمشة – في المناطق التي تشكل فيها فئة الشباب نسبةً عالية من سكانها قد تتيح الفرصة للمجموعات المتطرفة العنيفة لكي تجذب المجندين بالحوافز الاقتصادية مثل الرواتب. يتأثر الدافع الاقتصادي أيضًا بتوقعات المجتمع من الفرد بتحقيق رجولته من خلال الكسب الاقتصادي أو الزواج، والذي يُعدّ بمثابة علامة على المكانة الاجتماعية ونيل التقدير (UNICRI, 2020, pp. 39–40).

يستحق الزواج اهتمامًا خاصًا عند النظر في دوافع التطرف العنيف لأنه يُعدّ في معظم المجتمعات، ولا سيما التقليدية، إنجازًا مهمًا يمكن أن يؤدي إلى حصول الرجل والمرأة كليهما على قدرٍ أكبر نسبيًا من الحرية والسلطة. في المجتمعات التقليدية، مثل ليبيا، يتطلب الزواج من الرجال بلوغ عتبة اقتصادية عالية، إذ يتعين على العريس أن يوفرَ منزل الزوجية ويؤمِّن ما يكفي من المال لدفع المهر لزوجة المستقبل كي تعيل نفسها في حال ترمَّلت أو تطلقت. ويمكن للقائمين على التجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة أن يستغلوا عدم القدرة على الزواج من خلال تقديم أموال سهلة أو فرصةً للزواج من نساء يدعمن أيديولوجية التطرف العنيف – كما يتبين من عدد الإناث اللواتي ينضممن إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا (affer, 2015; Montgomery, 2015; Watkinson, 2016).

أفاد معظم المشاركين في الاستطلاع في جميع البلدان الخمسة – ولا سيما في السودان (91 في المائة) وليبيا (88 في المائة) ونيجيريا (79 في المائة) – أن الكثير من الشباب يتركون مجتمعاتهم بحثًا عن حياة أفضل (انظر الشكل 4.4). وفي حين أن هذا الشاغل ينطبق في الأساس على الشباب، فإن نسبةً لا يمكن إغفالها من المستجيبين في تشاد وليبيا ونيجيريا والسودان أفادوا بأن هذه المشكلة كانت أيضًا تواجه الشابات (تتراوح بين 3 في المائة في ليبيا و8 في المائة في نيجيريا) أو تواجه فئتي الشباب والشابات كلتيهما (تتراوح بين 15 في المائة في تشاد و24 في المائة في ليبيا). وكان الرجال أيضًا هم الأرجح لأنْ يكونوا غير متزوجين في المنطقة المشمولة بالدراسة

الشكل4.3 في الأشهر الاثني عشر الماضية، هل حصلت أسرتك على دخل إضافي إلى جانب دخلها من العمل؟ ممن؟

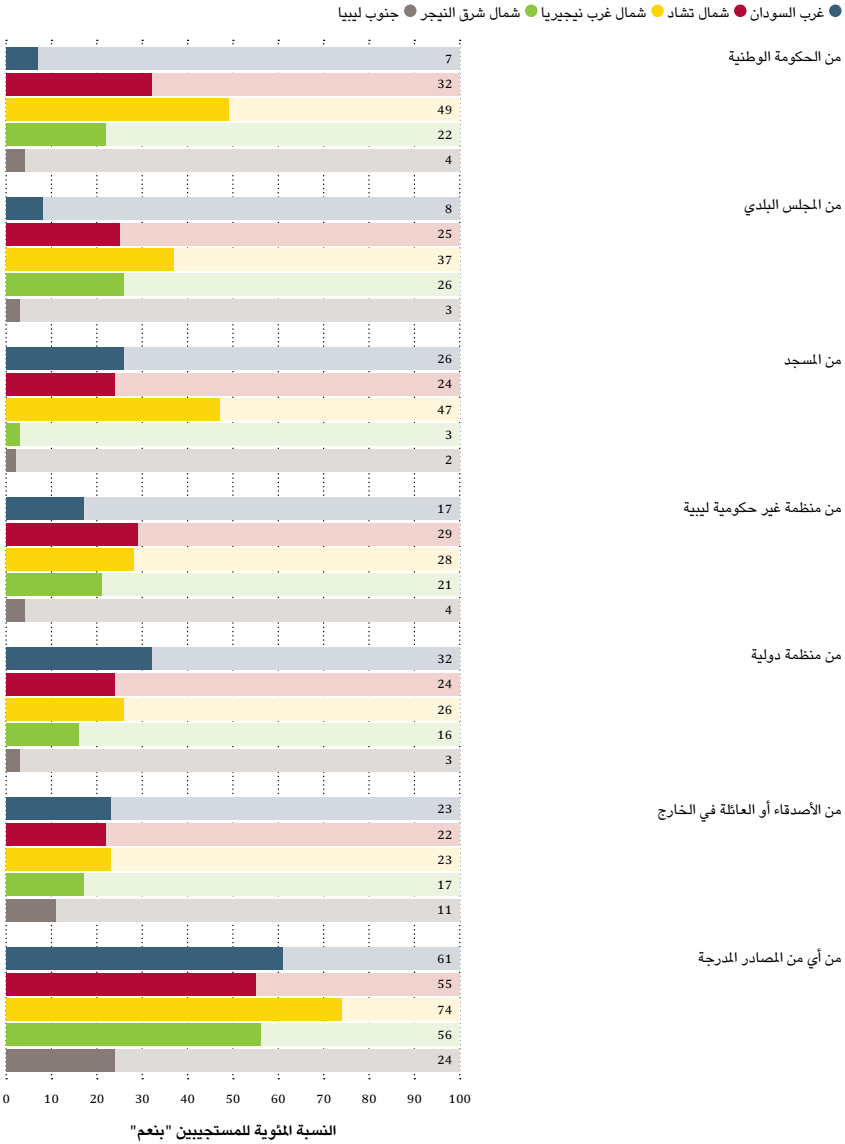

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الجدول 4.1 مستوى المشقة في ليبيا كما أفادَ المستجيبون

	الكفرة	بني وليد*	غات	مصراتة*	مرزق	سبها	زوارة	المتوسط
مجموع نقاط المشقة	1.4	0.6	0.8	0.8	0.8	1.1	0.4	0.8
لا يوجد طعام كافٍ	1.2	0.5	0.5	0.5	0.5	0.7	0.1	0.5
لا يوجد مال	1.8	1.1	1.4	1.4	1.4	1.8	0.9	1.3
لا يوجد مكان للعيش	0.8	0.1	0.3	0.4	0.4	0.3	0.1	0.3
لا توجد مياه نظيفة كافية للاستخدام المنزلي	1.6	0.8	1.0	1.0	1.0	1.3	0.7	1.0

ملحوظة: يتراوح المقياس بين 0 (لم أواجه هذه المشقة قط) و3 (أواجه هذه المشقة في كثير من الأحيان).

* أدرجنا بيانات بني وليد ومصراتة وزوارة هنا لغرض المقارنة، ولكن هذه المدن غير مشمولة في مجموعة البيانات الرئيسية للمناطق الحدودية والتي هي موضع النقاش في بقية هذا التقرير.

الاستقصائية (23 في المائة، مقارنة بـ 18 في المائة من النساء). ولربما يكون تدني فرص الزواج أحد الدوافع التي تحدو بالشباب إلى ترك مجتمعاتهم المحلية. وبينما طُرح السؤال بشكل مختلف قليلاً في استبيان ليبيا، إلا أن ما يزيد على نصف المستجيبين في البلدان الأربعة الأخرى شعروا أن الشباب في مجتمعاتهم يواجهون صعوبةً بالغة أو صعوبةً إلى حدٍ ما في الإقدام على الزواج في مجتمعاتهم المحلية، ولا سيما في السودان والنيجر. وكانت شمال دارفور الأكثر إشكالية في هذا الصدد، حيث كان ربع المستجيبين الذكور غير متزوجين، وأفاد 75 في المائة منهم بوجود عائق يمنعهم، وكان العائق في معظم الحالات هو عجزهم عن تحمُّل تكاليف الزواج.

الشكل 4.4 هل تقول إن الكثير من الشباب في الوقت الحاضر يتركون هذا المجتمع بحثًا عن حياة أفضل في مكان آخر؟

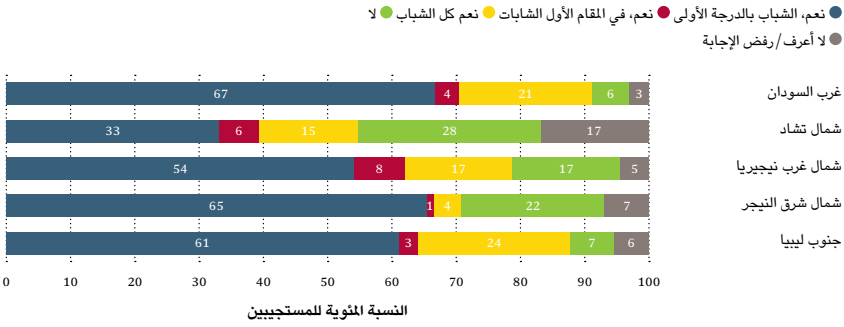

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

امرأة بدوية تسحب المياه في هضبة إنيدي في تشاد. 29 كانون الأول/ديسمبر 2018
المصدر: مايكل رونكل/ Alamy Images

تؤثر الظروف المعيشية الصعبة في ليبيا على الرجال والنساء على حد سواء، إلا أن تأثيرها في الزواج يقع على الرجال بشكل أكبر. وفي خضم الضائقة الاقتصادية المطوَّلة التي يواجهها الليبيون، يكافح الكثيرون من الرجال لاستيفاء العتبة الاقتصادية التي يتطلبها الزواج. ويتجلى هذا في الدراسة الاستقصائية الأساسية التي طرحت السؤال التالي: "هل يمكنك إخباري ما إذا كان أي مما يلي ينطبق عليك؟" حيث اختار 16 في المائة من المستجيبين الذكور غير المتزوجين الخيار "شريكي و/ أو أنا ليس لدينا المال للزواج الآن" بينما اختارته 7 في المائة فقط من المستجيبات غير المتزوجات. وفي المقابل، أشارت 23 في المائة من المستجيبات إلى عدم وجود شريك مؤهل مقارنةً بـ 16% من المستجيبين الذكور.[14]

في جميع دراسات الحالات الإفرادية الخمس، أقليةٌ فقط من المستجيبين أفادوا بأنهم سافروا إلى بلدان مجاورة في العام السابق. وكانت نيجيريا الاستثناء الرئيسي، حيث أفاد 56 في المائة من المستجيبين أنهم سافروا مرةً واحدة على الأقل إلى النيجر، الأمر الذي يبدو مرتبطًا بحقيقة أن المجتمعات النيجيرية التي شملتها الدراسة تقع بالقرب من الحدود مع النيجر (انظر الخريطة 1). وتُعدّ التجارة عبر الحدود نشاطًا يمارسه بعض المستجيبين وأسرهم في دراسات الحالات الإفرادية الإقليمية الأربع، ولا سيما في نيجيريا (45 في المائة من المستجيبين) (انظر الشكل 4.5). أفاد التجار بأنهم اضطُروا إلى الدفع للجماعات المسلحة مقابل الحصول على ممرٍ آمن، ولا سيما في السودان ونيجيريا، مما يوضح المخاطر التي تنطوي عليها سُبل عيشهم.

بالمثل، كانت نسبة الذين سافروا إلى الخارج أعلى في المجتمعات الحدودية في شمال غرب نيجيريا (انظر الشكل 4.6)، حيث أفاد نحو ثلثي المستجيبين النيجيريين بأنهم سافروا إلى بلد آخر في الأشهر الاثني عشر التي سبقت المقابلة، وأن ما يزيد على نصف هؤلاء زاروا النيجر على الطرف الثاني من الحدود. وكانت نسبة الذين سافروا إلى الخارج مرتفعة إلى حد ما في جنوب ليبيا، حيث أفاد 46 في المائة إنهم سافروا إلى تشاد أو السودان أو الجزائر أو النيجر، أو إلى مالي

الشكل 4.5 هل تعمل عائلتك في التجارة العابرة للحدود؟

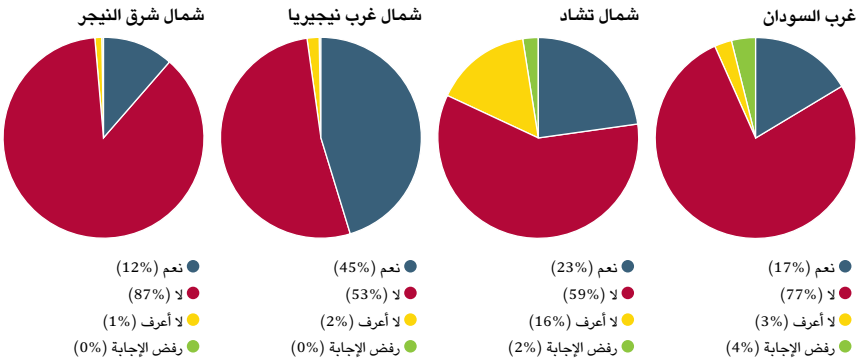

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل4.6 هل سافرت إلى هذه البلدان في العام الماضي؟

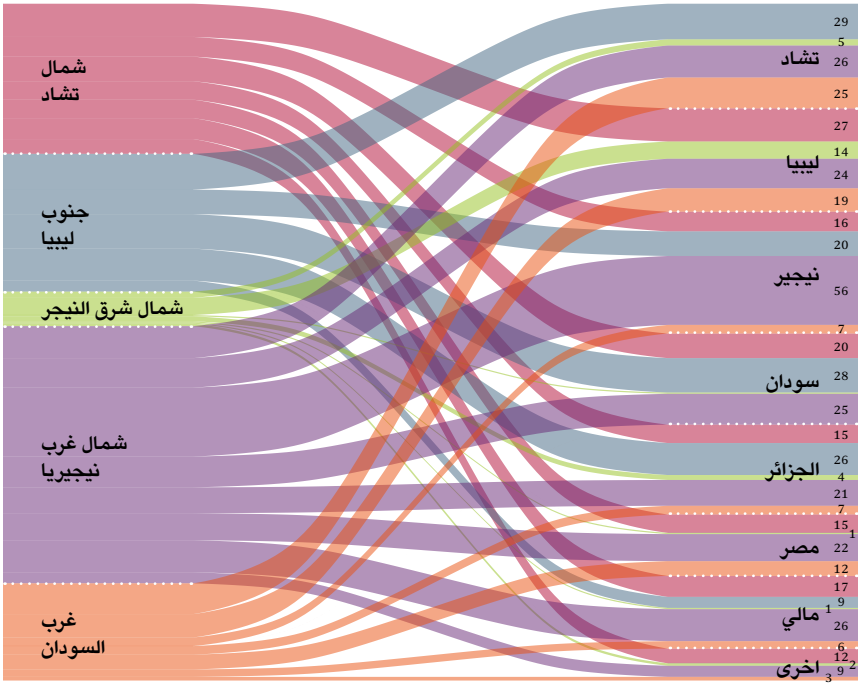

النسبة المئوية للمستجيبين الذين سافروا (أي معدل)

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: الجزء الثاني من السؤال كان: "؟ إذا كان الأمر كذلك، كم مرة تقريبًا في خلال ال 12 شهر الأخيرة؟ مرة، 3-2 مرات، او في كثير من الأحيان.

انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

بدرجة أقل، في العام السابق. وعلى العكس من ذلك، أفاد 18 في المائة فقط ممن تمت مقابلتهم في شمال النيجر بأنهم زاروا بلدًا آخر في العام السابق.

في جميع المناطق، كان الذكور أكثر ميلًا من الإناث للسفر إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، أفاد 25 في المائة من الرجال و11 في المائة فقط من النساء في النيجر بأنهم سافروا إلى الخارج في العام السابق. ومع أن الفرقَ تقلَّص، إلا أنه يظلّ كبيرًا مع زيادة نسبة المسافرين الدوليين. وكانت الفجوة بين الجنسين واضحة أيضًا في نيجيريا، حيث زار قرابة 7 من كل 10 رجال بلدًا آخر في العام السابق للمقابلة، مقارنةً بـ 6 نساء أو أقل من كل 10 نساء.

4.2 عدم كفاية المستوى الذي توفره الدولة من الأمن والعدالة

إنَّ من دوافع التطرف العنيف الجلية بوجه خاص في منطقة الساحل إخفاقُ الدول في توفير الأمن والعدالة، ومعاناةُ الناس مع مؤسسات قطاع الأمن القمعية. فالشعور بالسخط المتولد بسبب تدني مستوى الأمن والعدالة الذي توفره الدولة يمكن أن يدفعَ الناس إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة (Elworthy and Rifkind, 2005, cited in Allan et al., 2015, p. 36). تؤدي التدابير الأمنية والقمعية في معظم الأحيان إلى تعطيل الأنشطة المدرة للدخل – ولا سيما في المناطق الحدودية – مما يدفع الأفراد إلى الاقتراب من الانضمام إلى الجماعات المسلحة (UNICRI, 2020, p. 40). وعندما يقع ذلك على أُسس دينية وعرقية – سواء عن قصد أو من دون قصد – فإن الشعور المشترك بالتعرض للإيذاء قد يؤدي إلى سرديات مشتركة تصور الدولة على أنها السبب الجذري لمصادر الاستياء المتعددة، مما يُسهم في ظهور التطرف العنيف.

تُبرز نتائج الدراسة الاستقصائية التصورات المعقدة والدقيقة إزاء الدولة في المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة. وكما يوضح الشكل 4.35، بينما كان المستجيبون في ليبيا ونيجيريا والسودان ساخطين بشدة على الحكومة، وساخطين بدرجةٍ أقلَّ نسبيًا على قوات الأمن، كان العكس صحيحًا في تشاد والنيجر. لذا يبدو أن لدى المستجيبين وجهات نظر محددة إزاء مؤسسات الدولة المختلفة وتجارب معها تتطلب تمعنًا دقيقًا.

أفاد المستجيبون في البلدان الخمسة جميعها أن الشرطة والجيش هما الموفران الرئيسيان للأمن في أحيائهم، غير أنهما كانا كذلك بدرجة أقل نسبيًا في ليبيا والنيجر وتشاد (انظر الشكل 4.7). تتباين النتائج في ليبيا تباينًا كبيرًا بين المناطق الجنوبية الأربع المشمولة بالبحث. ففي حين أن غالبية المُستجوبين في غات والكفرة أفادوا بأن الشرطة والجيش يوفران الأمن في أحيائهم، إلا أن أقليةً فقط أفادت بذلك في مرزق، وأقليةً أقل منها في سبها التي تحتل المرتبة الأدنى بين جميع المناطق الليبية السبع التي شملتها الدراسة الاستقصائية من حيث تصورات المستجيبين إزاء الأمن. يعتقد جميع المستجيبين في سبها تقريبًا أن قوات الأمن عاجزةٌ عن حماية مجتمعهم من التهديدات التي يواجهها. وأفادوا بأن قوات الأمن في سبها تفتقر إلى المعدات الكافية لمواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة، وأنها في كثير من الأحيان تخشى مواجهة تلك الجماعات، وأن بعض أفراد قوات الأمن إما يتعاونون مع الجماعات المتطرفة العنيفة وإمّا ينتمون إليها.

وصَفَ المستجيبون في النيجر وتشاد قواتهم الأمنية بأوصافٍ أكثرَ سلبيةً مقارنةً بنظرائهم النيجيريين والسودانيين والليبيين الذين شعرَ معظمهم بأن قوات الأمن كانت تقوم بعمل جيد أو جيد جدًا في منع الجريمة والعنف (انظر الشكل 4.8). وقد أشارت جميع دراسات الحالات الإفرادية أن الثقة في قوات الأمن كانت أعلى قليلاً عندما تشاركت كلا من القوات المحلية (الحكومية أو غير الحكومية) والقوات الوطنية أو الفيدرالية في توفير الامن وليس فقط واحدة أو الأخرى. كما أن المستجيبين الذين أبلغوا عن مثل هذه الترتيبات الأمنية المُختلطة في أحيائهم كانوا أكثر عُرضة للإبلاغ عن شعورهم بالمزيد من الأمان عند نقاط التفتيش الأمنية والإبلاغ أن مكافحة الجريمة قد تحسنت مؤخراً.

وهذا يتناقض إلى حدٍ ما مع نتائج النيجر، حيث أفاد 86 في المائة من المستجيبين بأنهم يثقون في الجيش "تمامًا" أو "بعض الشيء" – مع أن هذا يمكن أن يشير إلى أن الثقة موجودة في قوات الأمن ولكن يُنظر إليها على أنها تفتقر إلى الأفراد وغير مجهزة بما يكفي. برغم ذلك، كان المستجيبون في النيجر أكثر ميلاً من نظرائهم في تشاد ونيجيريا لأن يصفوا قواتهم الأمنية بأنها قادرة على الدفاع عن مجتمعاتهم ضد الجماعات المسلحة التي تهددهم.

الشكل 4.7 ما هي المؤسسات / المجموعات / الأفراد القائمون على توفير الخدمات الأمنية في منطقتك؟

● غرب السودان ● شمال تشاد ● شمال غرب نيجيريا ● شمال شرق النيجر ● جنوب ليبيا

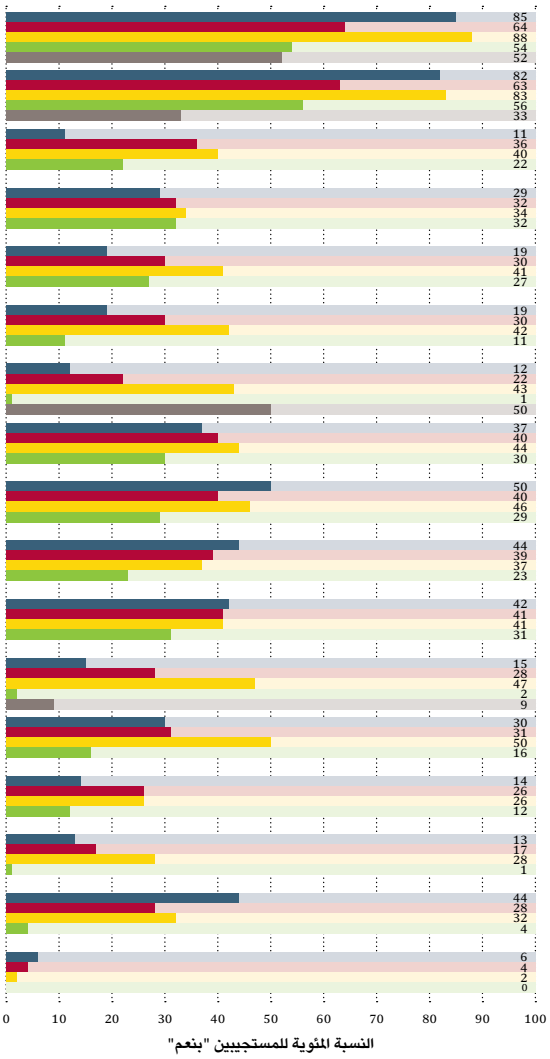

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة ولكن حُصرت اختيارات المستجيبين من ليبا بين "الشرطة"، "الجيش"، "مجموعة مُسلحة محلية/ميليشيا، و"الشركات الأمنية الخاصة" فقط. انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.8 إلى أي مدى تعتقد أن مقدمي الأمن يمنعون الجريمة ويسيطرون عليها في منطقتك؟

● سيء جدًا ● سيء إلى حد ما ● جيد إلى حد ما ● جيد جدًا ● لا أعرف/رفض الإجابة

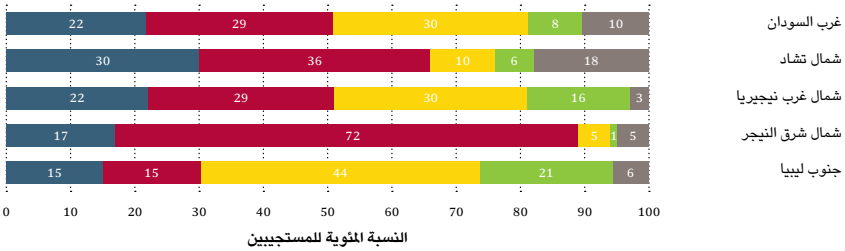

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

تقييم الامن في شمال افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

ولا يبدو أن التصورات إزاء فاعلية قوات الأمن مرتبطة بدرجة تمثيل المجتمعات المحلية داخل هذه المؤسسات. يبيِّن الشكل 4.9 كيف أن نِسبًا متقاربة من المستجيبين (بين 36 و42 في المائة) في ليبيا والنيجر ونيجيريا أفادوا بأن معظم أفراد قوات الأمن أو جميعهم هم من السكان المحليين. مع ذلك، تعُد البيانات ناقصة لأن معدل عدم الإجابة على هذا السؤال مرتفعٌ في تشاد (54 في المائة) وكان لا بد من حذفه من استبيان السودان. عند سؤال المستجيبين عن فئة الشباب تحديدًا، قال أكثر من ثلثيهم في النيجر (75 في المائة) ونيجيريا (70 في المائة) إن فئة الشباب،

الشكل 4.9 هل أبناء هذا المجتمع المحلي ممثلون تمثيلًا جيدًا في جهاز(أجهزة) الأمن في هذه المنطقة؟

● نعم، معظمهم محلي ● نعم، بعضها محلي ● لا، لا أحد أو عدد قليل جدًا منهم محلي ● لا أعرف/رفض الإجابة

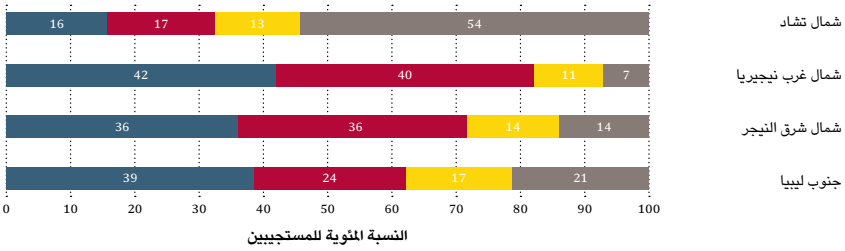

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في السودان)

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

ولا سيما الذكور في المجتمع المحلي، كانوا ممثلين تمثيلًا جيدًا في قوات الأمن العاملة في منطقتهم، مقارنةً بـ 40 في المائة فقط في تشاد. ولم يكن بالاستطاعة طرح هذا السؤال على العينات السكانية العامة في ليبيا والسودان.

تميلُ الحكومات في منطقة الساحل إلى إعطاء الأولية للتدابير الأمنية الصارمة وتقديمها على تطوير نُظم الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (UNICRI, 2020, p. xi). أفاد 20 في المائة و9 في المائة من المستجيبين في نيجيريا وتشاد، على التوالي، بأن أسرهم قد تأثرت شخصيًا بالعنف الذي ارتكبته حكومات وطنية أو أجنبية (انظر الشكل 4.10). وبينما قد يقترح ذلك أن التدخلات الأمنية تشكِّل مصدرَ قلقٍ مهم في هذين البلدين، فإن النتائج كانت أقل بكثير في النيجر (أقل من 1 في المائة)، ولم يكن بالاستطاعة طرح السؤال في السودان.

لا تؤدي المظالم وحدها بالضرورة إلى التطرف العنيف، ولكن يمكن نسج التجارب المشتركة مع التمييز أو الإقصاء، أو المظالم المتصورة، بسهولة أكبر لتصبح سردية واحدة مبسِّطة يمكن أن تكون بمثابة المحفز على التطرف العنيف (Kruglanski et al., 2009, cited in Allan et al., 2015, p. 31). أفاد المستجيبون بتعرضهم لأنواع مختلفة من التمييز. وعمومًا، يبدو أن المستجيبين النيجيريين والسودانيين قد عانوا قدرًا أكبر من التمييز والمضايقة في الأشهر الاثني عشر التي سبقت مقابلاتهم مقارنةً بالمستجيبين في تشاد والنيجر (انظر الشكل 4.11). كان التمييز الجنساني هو أكثر أشكال التمييز والمضايقة المبلغ عنها في نيجيريا والنيجر. في النيجر تحديدًا، كان الرجال أكثر ميلًا للإبلاغ عن التمييز والمضايقة على أساس النوع الجنساني. وفي السودان، كان

الشكل 4.10 هل تأذيت أنت أو أحد أفراد أسرتك المُصغرة شخصيًا من عنف الجماعات المسلحة (باستثناء الحكومات الوطنية والأجنبية) التي هاجمت المدنيين في هذا المجتمع المحلي؟

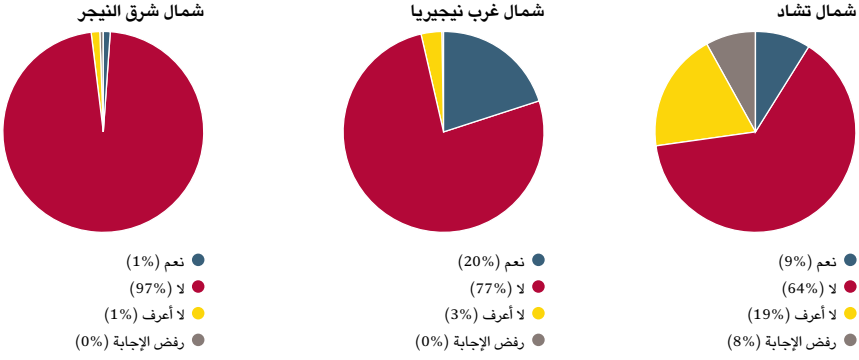

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا والسودان)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.11 في بلدك، هل تعرضت للتمييز بسبب لون بشرتك، أو الأصل العرقي أو القبلي، أو الرأي الديني، أو المدينة الأصلية، أو الوضع الاقتصادي، أو الجنس خلال الـ 12 شهرًا الماضية؟

● غرب السودان ● شمال تشاد ● شمال غرب نيجيريا ● شمال شرق النيجر

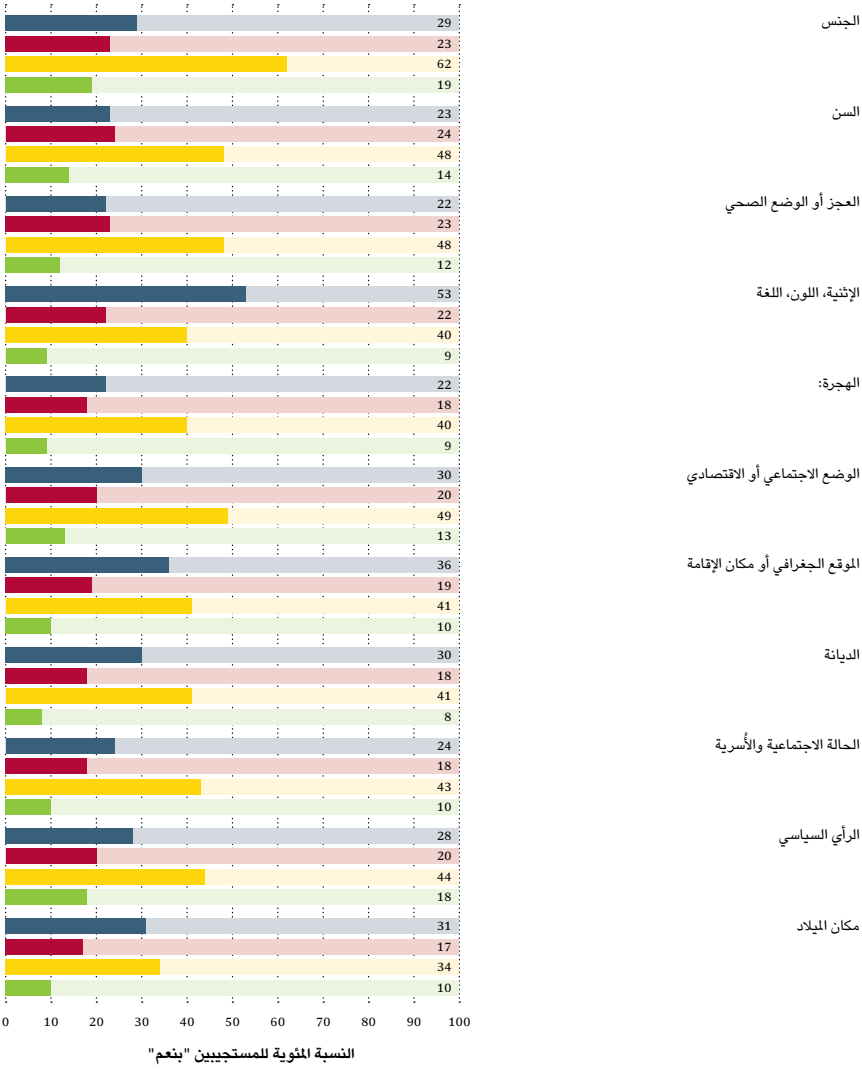

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

التمييز العرقي هو أكثر أشكال التمييز المُبلغ عنها، وفي تشاد كان التمييز قائم على السن، حيث أفاد المستجيبون الشباب والشابات على حدٍ سواء بمعدلات أعلى من التمييز مقارنةً بالفئات العمرية الأكبر سنًا.

4.3 إخفاق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية

من المحتمل أن يتسبب إخفاق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية في تحفيز النزاع بإتاحة الفرصة للجماعات المسلحة كي تتدخل وتسد الثغرات في الرعاية الصحية والتعليم، وتُلبي احتياجات أخرى لدى المجتمع. وقد أظهرت الدراسات الكَمية أن عدم استقرار الدولة – بما في ذلك أثناء الفترات الانتقالية – يُعدُّ مؤشرًا قويًا على احتمالية وقوع هجمات إرهابية، (Gelfand et al., 2013, cited in Allan et al., 2015, p. 22).

تباينت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية بين البلدان. وبحسب المستجيبين في السودان، وبدرجة أقل في شمال تشاد والنيجر، كانت فرصة الحصول على الكهرباء ومشاريع التنمية والطرق والسكك الحديدية والمطارات، فضلًا على خدمات الطوارئ، محدودةً للغاية (انظر الشكل 4.12). وكان الوضع أفضل نسبيًا في نيجيريا.

تُسهِم قلة الحصول على الخدمات الأساسية في التهميش الذي يمكن أن يُذكي المظالم والإحساس بالظلم إذا كان هذا التهميش مقترنًا بفوارق العرق أو الهوية أو الدين. كان المستجيبون في نيجيريا والسودان أكثرَ ميلًا للشعور بأن عِرقهم أو قبيلتهم أو دينهم كان موضع تهميش أو إهمال في مجتمعاتهم وفي بلدهم عمومًا (انظر الشكل 4.13). وكانت دراسة الحالة الإفرادية الخاصة بالسودان جديرةً بالملاحظة لأنها تشير إلى مزيج من الوصول المحدود نسبياً إلى الخدمات الأساسية والتهميش الملحوظ للأشخاص على أساس اختلاف الهوية، وهو أمرٌ يثير القلق بوجه خاص من منظور منع التطرف العنيف.

4.4 تنامي أهمية الهويات العرقية و/أو الدينية

إن الأفراد محدودي المعرفة بالدين أكثرُ عرضة لقبول التفسيرات المتطرفة. وقد تفتقر المجتمعات النامية في بعض الأحيان إلى نظامٍ تعليمي يحظى بتمويل جيد من الدولة، وهذا يمُكّن المدارس الدينية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية من توفير شكل بديل من أشكال التعليم. إن المناهج التي تستخدمها هذه الجهات الفاعلة ليست مُصممةً دائمًا لإكساب أفراد المجتمع المهارات الفنية أو المعرفة التي ستساعدهم في سوق العمل، وهو ما يمكن أن يعزلهم عن عامة السكان (UNICRI, 2020, p. 41). بسبب نقص الموارد، لا تعني زيادة أعداد المدارس القرآنية في المجتمعات المحلية زيادةً في المعرفة الدينية، مما يجعل المُعلمين أحرارًا في تفسير النصوص والتعاليم بحسب آرائهم الشخصية (p. 42)، ويمكن أن يُسهِّل التشدد وتجاهل حقوق المرأة (p. 43).

بشكل عام، كان المستجيبون الليبيون أكثر استياءً من جودة خدمات التعليم المتوفرة (أكثر من ثلثيهم إمّا غير راضين على الإطلاق وإمّا غير راضين) مقارنةً بالمستجيبين في دراسات الحالات الإفرادية الأخرى (بين 20 و34 في المائة كانوا غير راضين أو غير راضين على الإطلاق) (انظر الشكل 4.14). قد يكونُ ارتفاع معدل الاستياء

الشكل 4.12 إلى أي مدى تتوفر الخدمات الحكومية التالية لأفراد هذا المجتمع؟

● معظم الوقت نعم ● أحيانًا نعم ● معظم الوقت لا ● أبدًا ● لا أعرف / رفض الإجابة

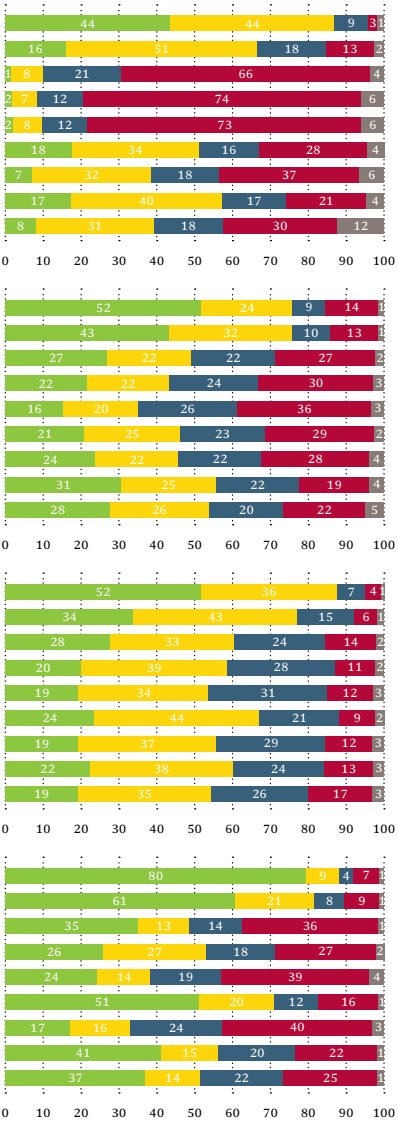

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.13 هل يواجه المنتمون إلى عرقك/قبيلتك/ديانتك التهميش أو الإهمال في المدينة أو القرية التي تعيش فيها؟

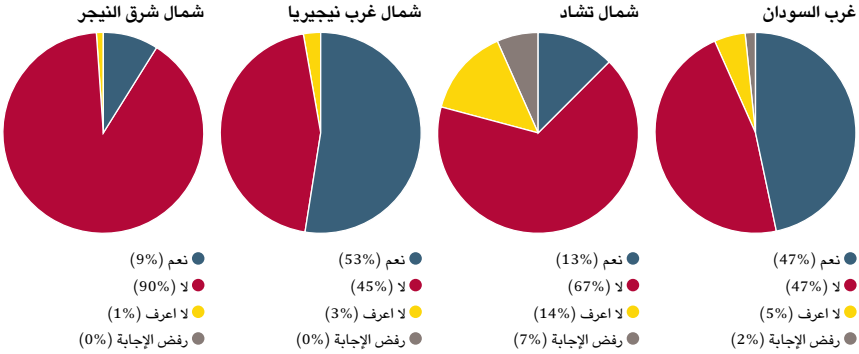

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

في ليبيا مرتبطًا بالخصائص المحددة لعينة هذا البلد، فقد يكون لدى مجموعة المستجيبين التي يغلب عليها الطابع الحضري وصِغر السن والثراء توقعات مرتفعة فيما يتعلق بالخدمات العامة التي يصعب تلبيتها مقارنةً بالمستجيبين من عامة السكان في البلدان الأخرى. وفي دراسات الحالات الإفرادية الأربع الأخرى، كانت المدارس الحكومية، بالنسبة إلى المستجيبين، المُزوِّد الرئيسي لخدمات التعليم. وكانت مستويات التعليم الحكومي أقل نسبيًا في تشاد منها في البلدان الثلاثة الأخرى المشمولة بالدراسة الاستقصائية (انظر الشكل 4.15). وكانت

الشكل 4.14 بشكل عام، ما مدى رضاك عن جودة التعليم العام المتاح لأطفالك؟

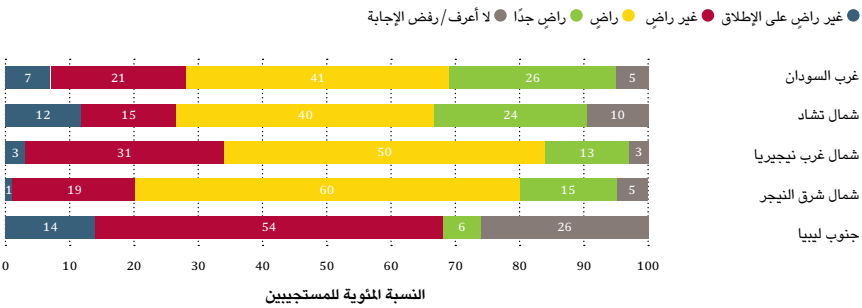

القاعدة: جميع المستجيبين الذين لديهم طفل واحد على الأقل يتراوح عمره بين 6 و14 عامًا في منزلهم

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.15 ما نوع التعليم الذي يتلقاه أطفالك (6-14 سنة) حاليا؟

نعم، الأولاد والبنات الأولاد فقط البنات فقط لا لا أعرف/رفض الإجابة

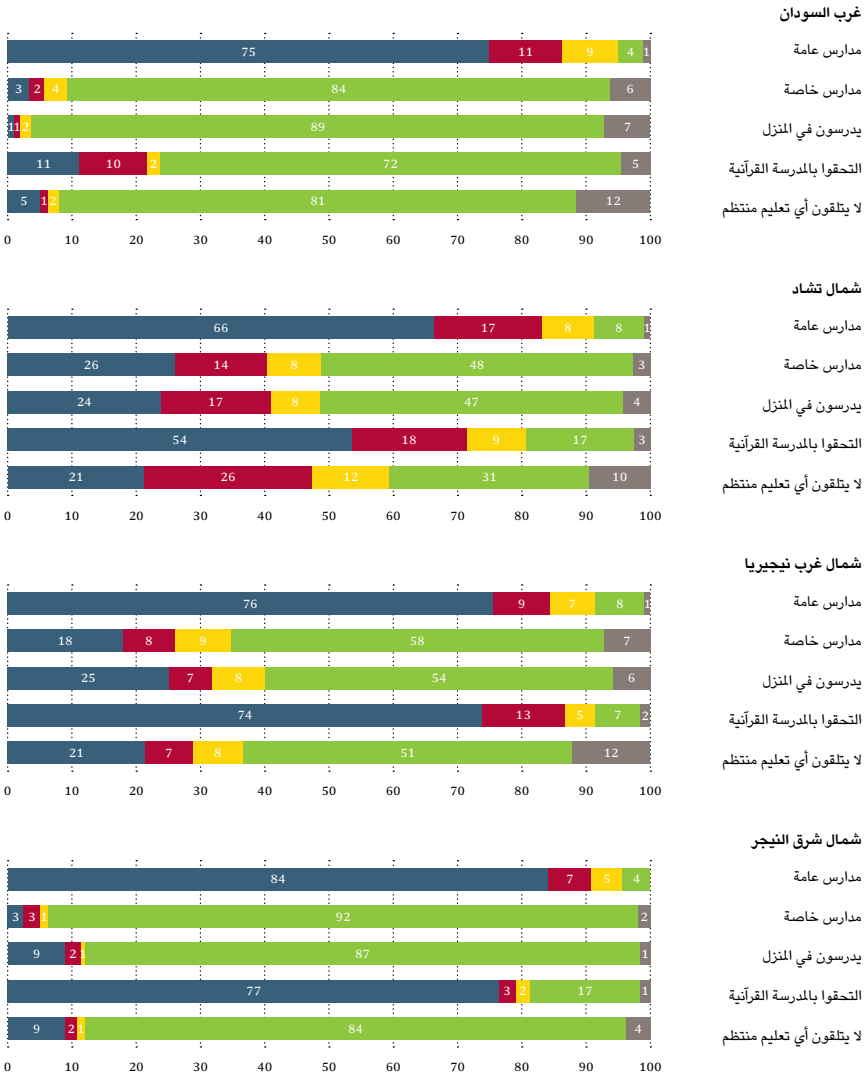

القاعدة: جميع المستجيبين الذين لديهم طفل واحد على الأقل يتراوح عمره بين 6 و14 عامًا في منزلهم. (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

رجل دين يدرّس في مدرسة إسلامية بالقرب من السوق الرئيسية في أغاديز، النيجر. 24 أيار/مايو 2015.
المصدر: أكينتوندي أكينلي/ رويترز

المدارس القرآنية الشكل الرئيسي الثاني للتعليم بعد المدارس الحكومية في دراسات الحالات الإفرادية الأربع، رغم أن معدلات الالتحاق بالمدارس القرآنية كانت أقل بكثير في السودان.

ومن ناحيةٍ أخرى، أفاد عدد أكبر من المستجيبين في نيجيريا والسودان (79 و60 في المائة) بأنهم يدرسون التعاليم الإسلامية مقارنةً بالمستجيبين في تشاد والنيجر (42 و32 في المائة) (انظر الشكل 4.16). وفي دراسات الحالات الإفرادية الخمس، وافق أكثر من نصف المستجيبين أو وافقوا تمامًا على العبارة القائلة بأن الدين الوحيد المقبول هو دينهم (انظر الشكل 4.17). وكان المستجيبون أكثر تمسكًا بهذا الرأي في السودان (79 في المائة) وليبيا (78 في المائة). وبالنظر إلى دراسات الحالات الإفرادية الإقليمية، أفادَ مستجيبون أكثر في السودان (57 في المائة) ونيجيريا (50 في المائة) بأنهم يتبعون شيوخًا معينين أو مناهج دينية محددة. وكان المستجيبون في نيجيريا أكثر ميلًا لأنْ يقولوا إنهم لم يستمتعوا بإجراء حوارات عبر الإنترنت مع ذوي الأفكار والقيم المختلفة.

تُحذِّر الأدبيات أيضًا من أن الجماعات المتطرفة العنيفة تستغل النزاعَ القائم على الهوية، والمظالم المجتمعية، والانقسامات والتصدعات داخل المجتمع (World Bank Group and United Nations, 2018, p. 191). ويَسهلُ على تلك الجماعات أن توظِّف عامل الهوية الدينية أو العرقية في سياق الدول الضعيفة أو الفاشلة (Allan et al., 2015, p. 22). وبالتالي، فإن التصورات بالتعرض للاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الهوية تبيِّن أهمية هذا الدافع في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا المشمولة بالدراسة الاستقصائية. يرى نحو نصف المستجيبين في نيجيريا (47 في المائة) وليبيا (49 في المائة) أن الناس من عرقهم أو قبيلتهم أو دينهم مضطهدون في المدينة أو القرية التي يعيشون فيها – مقارنة بـ 37 في المائة في السودان، و10 في المائة في تشاد، وحتى أقل (7 في المائة) في النيجر (انظر الشكل 4.18).

الشكل 4.16 هل درست تعاليم الإسلام أو الشريعة الإسلامية بعد التخرج من المدرسة؟

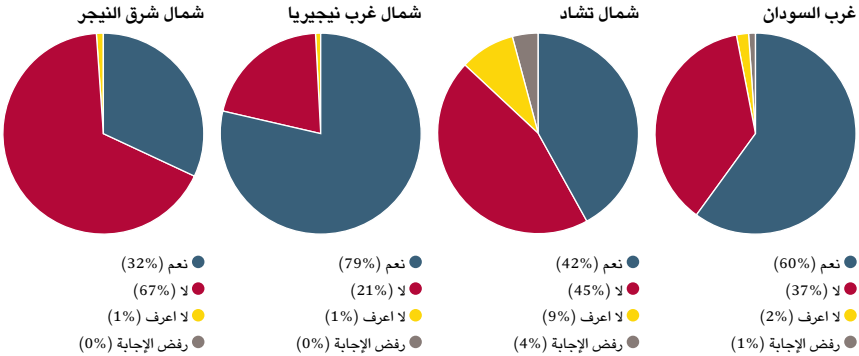

القاعدة: اسأل المستجيبين المسلمين فقط. (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: الجزء الثاني من السؤال كان:" سواءً في حلقة دراسية أو في المسجد أو في برنامج منظم أو حتى بمفردك من خلال مشاهدة الفيديوهات حول هذا الموضوع". المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.17 إلى أي مدى توافق على العبارة التالية: "الدين الوحيد المقبول هو ديني"؟

● غير موافق أبدا ● أرفض إلى حد ما ● موافق إلى حد ما ● موافق تماما ● لا أعرف/رفض الإجابة

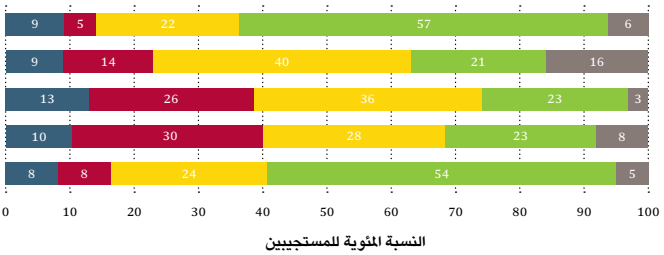

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.18 هل يمكن القول إنهم مضطهدون في المدينة أو القرية التي تعيش فيها؟

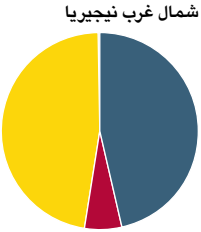

شمال غرب نيجيريا

● نعم (47%) ● لا (6%)
● ليسوا محرومين (47%)
● لا أعرف/رفض الإجابة (0%)

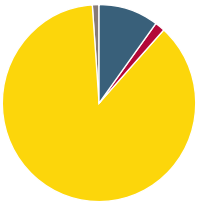

شمال تشاد

● نعم (10%) ● لا (2%)
● ليسوا محرومين (87%)
● لا أعرف/رفض الإجابة (1%)

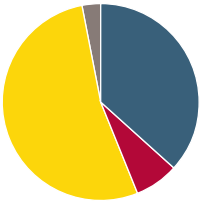

غرب السودان

● نعم (37%) ● لا (7%)
● ليسوا محرومين (53%)
● لا أعرف/رفض الإجابة (3%)

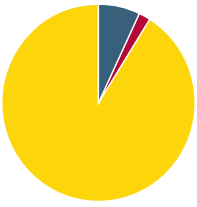

شمال شرق النيجر

● نعم (7%) ● لا (2%)
● ليسوا محرومين (91%)
● لا أعرف/رفض الإجابة (0%)

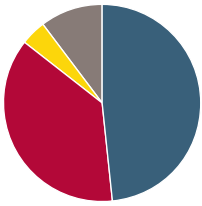

جنوب ليبيا

● نعم (49%) ● لا (37%)
● ليسوا محرومين (4%)
● لا أعرف/رفض الإجابة (10%)

القاعدة: جميع المستجيبين

ملاحظات: بالنسبة الي المستجيبين في تشاد، نيجير، نيجيريا، والسودان، لقد تم سؤال الذين أقروا أن بعض المنتمون الي عرقهم، ديانتهم، او هويتهم يواجهون التهميش الإهمال في المدينة أو القرية التي يعيشون فيها. ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

4.5 انعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن

يمكن لانعدام الاستقرار والأمن على نحو مزمن أن يُعززَّ التطرف العنيف من خلال تمكين الجماعات المسلحة من التغلغل إلى المستوى المحلي وسد الثغرات الموجودة، حتى وإنْ كان ذلك على المدى القصير فقط (Gelfand et al., 2013, cited in Allan et al., 2015, p. 22). وبوجه عام، شعرَ المستجيبون في نيجيريا بمستويات أعلى من انعدام الأمن في أحيائهم مقارنةً بالمستجيبين في دراسات الحالات الإفرادية الأربع الأخرى، حيث أفاد 61 في المائة من المستجيبين في نيجيريا بأنهم غير آمنين أو غير آمنين جدًا في أحيائهم، مقارنة بـ 38 في المائة فقط في السودان، و17 في المائة في تشاد، و21 في المائة في ليبيا، و38 في المائة في النيجر (الشكل 4.19). وشعرَ ما يقرب من نصف المستجيبين (47 في المائة) في نيجيريا أن أحياءهم أمست أقل أمنًا في الأشهر الاثني عشر السابقة، مقارنةً بـ 24 في المائة في النيجر، و22 في المائة في تشاد، و19 في المائة في السودان، و12 في المائة في ليبيا (انظر الشكل 4.20).

الشكل 4.19 هل يمكن أن تخبرني كيف تشعر بالأمان هذه الأيام في حيك؟

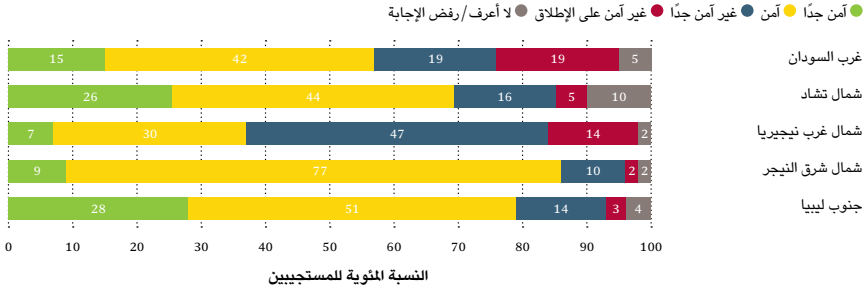

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.20 كيف هو الأمن في حيك الآن مقارنة بما كان عليه قبل اثني عشر شهرا؟

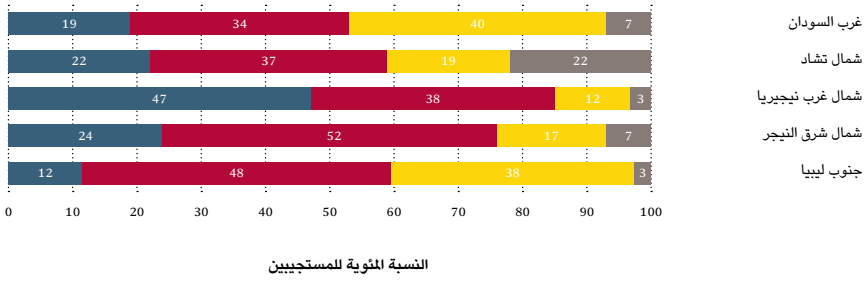

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

وكانت عمليات الاختطاف أكثر أنواع الحوادث الأمنية شيوعًا في نيجيريا بحسب المستجيبين (42 في المائة قالوا إنها تقع بشكل متكرر أو متكرر للغاية)، والسطو المسلح (36 في المائة)، والقتل (35 في المائة)، والاعتداء الجنسي (32 في المائة). وفي تشاد، كان الاعتداء أو العدوان في الشوارع أكثر الحوادث شيوعًا (16 في المائة). وفي السودان، كان الاتجار (مثل الاتجار بالبشر والمخدرات) (30 في المائة)؛ وفي النيجر سرقة السيارات (6 في المائة)؛ وفي ليبيا السطو وسرقة السيارات (16 في المائة لكليهما). وأفاد المستجيبون عمومًا بأن الهجمات والسرقات التي يرتكبها قُطاع الطرق المسلحون هي الخطر الرئيسي الذي يواجه التجار في مجتمعاتهم.

أفاد المستجيبون في نيجيريا والسودان وليبيا بشكل أكثر منهجية بوجود جماعات مسلحة تهدد مجتمعاتهم (47 و41 و40 في المائة على التوالي). وكان المستجيبون في البلدين الأوليين أكثر ميلًا للإبلاغ عن تعرض المدنيين العُزّل في مجتمعاتهم لهجمات مسلحة من طرف أي جهة فاعلة (سواء تابعة او غير تابعة للدول). أفاد حوالي ثُلث المستجيبين في السودان (35 بالمائة) ونيجيريا (33 بالمائة) أنهم أو أسرهم تأثروا شخصيًا من العنف الذي ارتكبته جماعات مسلحة غير التابعة للدول، وتليهما ليبيا بنسبة 25 بالمائة (انظر الشكل 4.21). وكانت النسبة أقل بكثير في تشاد (9 في المائة) والنيجر (3 في المائة).

الشكل 4.21 هل تأذيت أنت أو أحد أفراد أسرتك المُصغرة شخصيًا من عنف الجماعات المسلحة (باستثناء الحكومات الوطنية والأجنبية) التي هاجمت المدنيين في هذا المجتمع المحلي؟

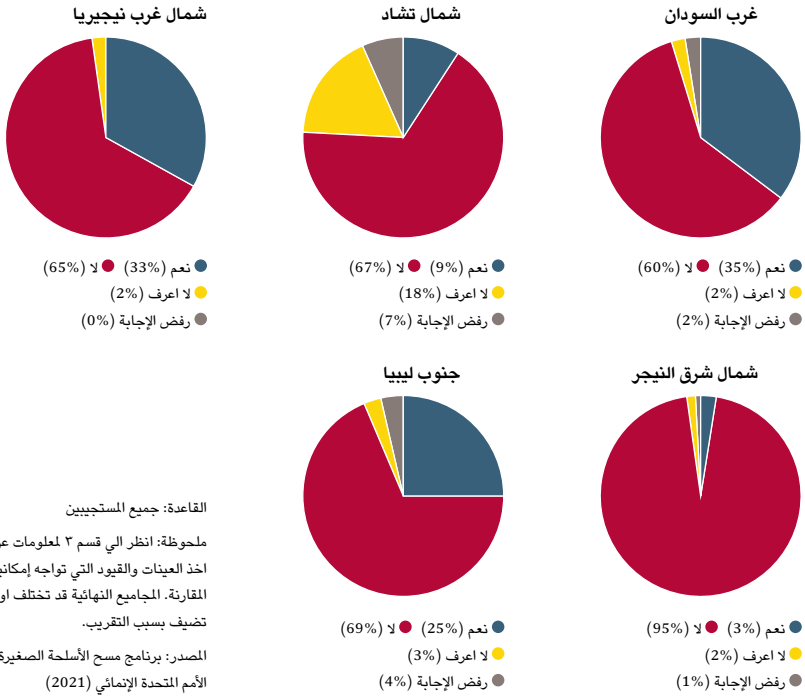

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.22 هل تعرضت لأي نوع من العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية تعتقد أنه وقع بسبب نوعك الاجتماعي، أي لكونك رجلًا أو امرأة، أو بسبب طريقتك في التعبير عن كونك رجلًا أو امرأة من خلال المظهر أو السلوك؟ يمكن أن يكون هذا العنف نفسيًا أو جسديًا أو جنسيًا.

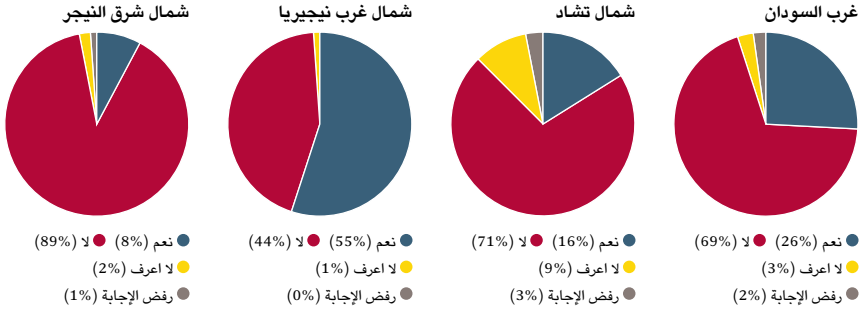

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

لم يتسنَّ طرح هذه الأسئلة في ليبيا إلا على 14 مستجيبًا مختارًا في كل منطقة. وتشير الإجابات التي قدمها الأفراد الستة والخمسون في مناطق جنوب ليبيا إلى أن العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة يستهدف الرجال البالغين في المقام الأول. ويبدو أن الدافع الرئيسي للنزاع هو النزاعات بين القبائل وداخلها. ومن بين المناطق الأربع التي شملتها الدراسة الاستقصائية في جنوب ليبيا (غات، والكفرة، ومرزق، وسبها)، سجَّلت مرزق أعلى معدل للهجمات الواقعة على المدنيين في العامين السابقين.

كان المستجيبون في نيجيريا أكثر ميلًا بكثير للإبلاغ عن تعرضهم للعنف المرتبط بنوعهم الجنساني في الأشهر الاثني عشر السابقة (55 في المائة) مقارنةً بنظرائهم في السودان (26 في المائة) وتشاد (16 في المائة) والنيجر (8 في المائة) (انظر الشكل 4.22). وكان المستجيبون الذكور أكثر ميلًا للإبلاغ عن مثل هذا العنف في ثلاثة من البلدان الخمسة – تشاد والنيجر ونيجيريا – التي طُرِحَ فيها هذا السؤال.

4.6 حظر المشاركة السياسية وتأثير الجماعات المسلحة غير التابعة للدول

وجدت الدراسة الاستقصائية أن حظر المشاركة السياسية يمثل دافعًا للتطرف العنيف لأنه يخلق المَظالم، ولكنه – كسائر العوامل الأخرى – لا يقوى بمفرده على تفسير ظهور الجماعات المتطرفة العنيفة. ومع ذلك، فإن الاستبعاد من الانخراط في العمليات السياسية يؤدي إلى تفاقم المظالم التي كثيرًا ما تستغلها الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الجماعات المتطرفة العنيفة. إن احتكار النخبة للموارد والسلطة بواسطة الفساد والمحسوبية يُقصي بعض المجتمعات من العمليات السياسية ويمكن أن يدفع الناس إلى السعي للتغيير، بما في ذلك من خلال الوسائل العنيفة (Schmid, 2006, cited in Allan et al., 2015; UNICRI, 2020).

تُعدُّ بطاقات الهوية، في العادة، متطلبًا للمشاركة في العمليات الانتخابية الرسمية، وللحصول على العديد من خدمات الدولة والدعم الحكومي. وقد أفاد ما يزيد على ثلث المستجيبين في السودان (51 في المائة) وتشاد (37 في المائة) وليبيا (33 في المائة) إنهم لا يملكون بطاقة هوية أو جواز سفر ساري المفعول، مقارنةً بأقل من 20 في المائة من المستجيبين في كل من النيجر ونيجيريا. وتكتسب هذه المسألة أهميةً خاصة في ليبيا، حيث تعد بطاقات الهوية الوطنية ضرورية أيضًا للحصول على وظيفة والسفر والانتفاع من الخدمات المجانية مثل التعليم والرعاية الطبية. باختصار، يُعدّ امتلاك بطاقة الهوية الوطنية شرطًا أساسيًا للاستفادة من حقوق المواطنة، والاعتراف عمومًا بليبية حاملها. إن آلاف الليبيين محرومون من الحصول على بطاقة الهوية الوطنية، ولا سيما في جنوب ليبيا. وأكثر مَن يعاني مشكلة الحرمان من الجنسية هم التبو وغيرهم من الأقليات غير العربية – مثل الطوارق والأهالي (جميعهم في جنوب ليبيا) – وكذلك الليبيون من مدينة تاورغاء في شمال غرب ليبيا. ومعظم الليبيين الذين يكابدون هذه المشكلات هم التبو أو مجموعات الطوارق الفرعية الذين جاءوا إلى ليبيا من تشاد ومالي والنيجر في الخمسين عامًا الماضية، واستقروا في منازل مؤقتة في ضواحي بعض المدن الجنوبية، مثل سبها وأوباري. وبمرور الوقت، ازداد التمييز في هذه الأحياء، وأخذ السكان يتلقون مستويات أقل من الخدمات ويواجهون مستويات أعلى من الجرائم. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الأحياء مناطق مفضَّلة للجماعات المتطرفة العنيفة لتجنيد العناصر.[15]

في دراسات الحالات الإفرادية الأربع الأخرى، أفادت أقلية كبيرة من المستجيبين بأنهم ممنوعون بموجب القانون من التصويت في الانتخابات الوطنية (تتراوح بين 11 في المائة في نيجيريا و21 في المائة في تشاد). وأفادَ عددٌ أكبر من المستجيبين السودانيين بأنهم لم يصوتوا في الانتخابات الوطنية والبلدية الأخيرة (62 في المائة)،

الشكل 4.23 هل شاركت في أي مظاهرة عامة أو مسيرة أو اعتصام خلال الأشهر الستة الماضية؟

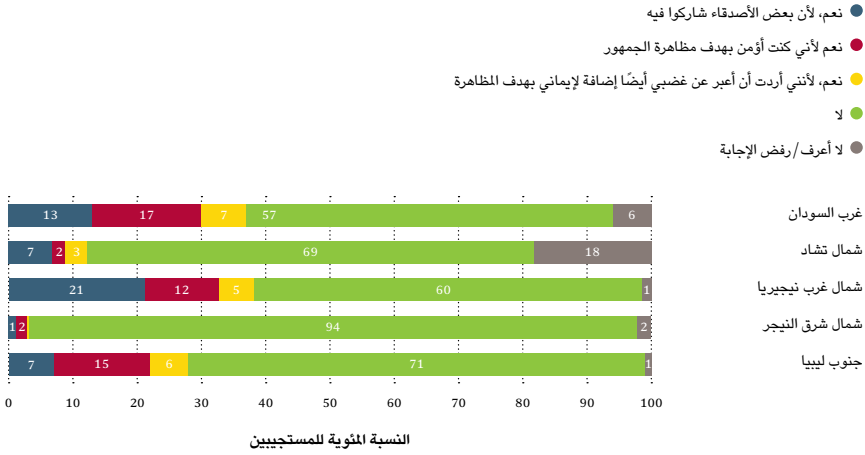

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

بينما سجلت النيجر أعلى نسبة مشاركة في مثل تلك الانتخابات (97 في المائة). وذكر غالبية المستجيبين في ليبيا (86 في المائة) ونيجيريا (60 في المائة) والسودان (52 في المائة) بأنهم يناقشون المسائل السياسية وأداء الحكومات المحلية والوطنية بانتظام – مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. في المقابل، كانت نسبة المستجيبين في تشاد والنيجر الذين يناقشون تلك المسائل بانتظام هي 22 و29 في المائة فقط على التوالي. وكان المستجيبون في تشاد (12 في المائة) والنيجر (3 في المائة) الأقل ميلًا للإبلاغ عن مشاركتهم في مظاهرات عامة أو مسيرات أو اعتصامات في الأشهر الستة السابقة (انظر الشكل 4.23)، ولربما يشير ذلك إلى قلة المساحة المتاحة للمجتمعات لتشارك بحرية في المناقشات السياسية.

في دراسات الحالات الإفرادية الإقليمية الأربع – تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان – أفاد المشاركون في تشاد والنيجر بمشاركة أقل في عمليات صنع القرارات المؤثرة في مستقبل مجتمعاتهم (انظر الشكل 4.24). ومن ناحيةٍ أخرى، اعتقدَ المستجيبون في السودان ونيجيريا أكثر من المستجيبين في تشاد والنيجر بأن النساء والشباب ممثلون تمثيلًا ناقصًا في المناصب القيادية والمجتمعية والسياسية.

إنّ حظر المشاركة السياسية، مع محدودية الحصول على الأمن والعدالة والخدمات الأساسية الأخرى من المصادر الحكومية، يمكن أن يُعطي الفرصة للجماعات المسلحة غير التابعة للدول لكي تسد الثغرات في هذه المجالات. تشير نتائج هذه الدراسة الاستقصائية إلى تحقق هذا السيناريو بالفعل في المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة، وإنْ كان بدرجات متفاوتة. وقد حددت نسبةٌ لا يمكن إغفالها من المُستجوبين مجموعةً من الأدوار التي اضطلعت بها الجهات الفاعلة غير التابعة للدول لسد الفجوات التي لم تعالجها الدولة في مجتمعاتهم. وباستثناء النيجر، قال المستجيبون في دراسات الحالات الإفرادية الأربع الأخرى إن الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية توفر الأمن

الشكل 4.24 هل تشعر أنك مشترك في عمليات صنع القرارات المؤثرة في مستقبل مجتمعك المحلي؟

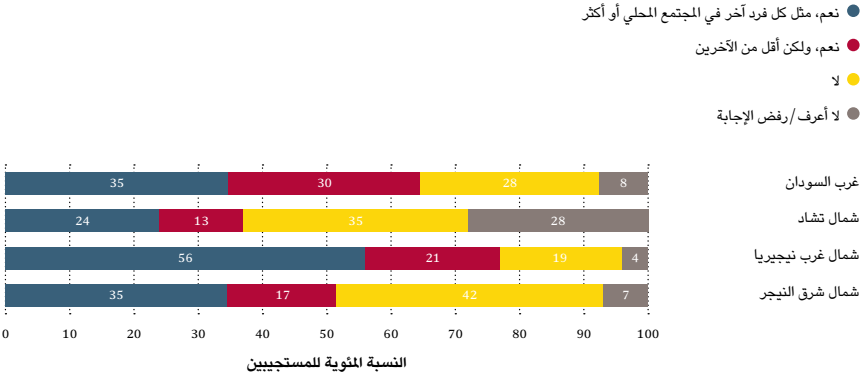

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

نساء سودانيات يحملن سلالاً في شمال دارفور، السودان. 9 شباط/فبراير 2017.
المصدر: أشرف الشاذلي / وكالة الأنباء الفرنسية

– بنسب تتراوح بين 12 في المائة في السودان و50 في المائة في ليبيا (انظر الشكل 4.7). واعتُبرت الجماعات الإجرامية أيضًا من الجهات التي توفر الأمن في تشاد ونيجيريا والسودان. وأفاد المستجيبون بأن كيانات غير التابعة للدول، بما فيها جماعات مسلحة، كانت تُحصّل الضرائب في تشاد ونيجيريا والسودان، وعلى نحوٍ هامشي فقط في النيجر، ولكن ليس في ليبيا على الإطلاق (انظر الشكل 4.25). رأت نسبٌ أكبر من المستجيبين في نيجيريا وتشاد (عند مقارنتها بالنيجر فقط لأن هذا السؤال لم يُطرح في السودان) بأن الجماعات المسلحة كانت تضطلع

الشكل 4.25 من فضلك قل لي، من يقوم بتحصيل الضرائب أو الرسوم التي عادة ما يتعين على الأشخاص والشركات الصغيرة دفعها في هذا المجتمع؟

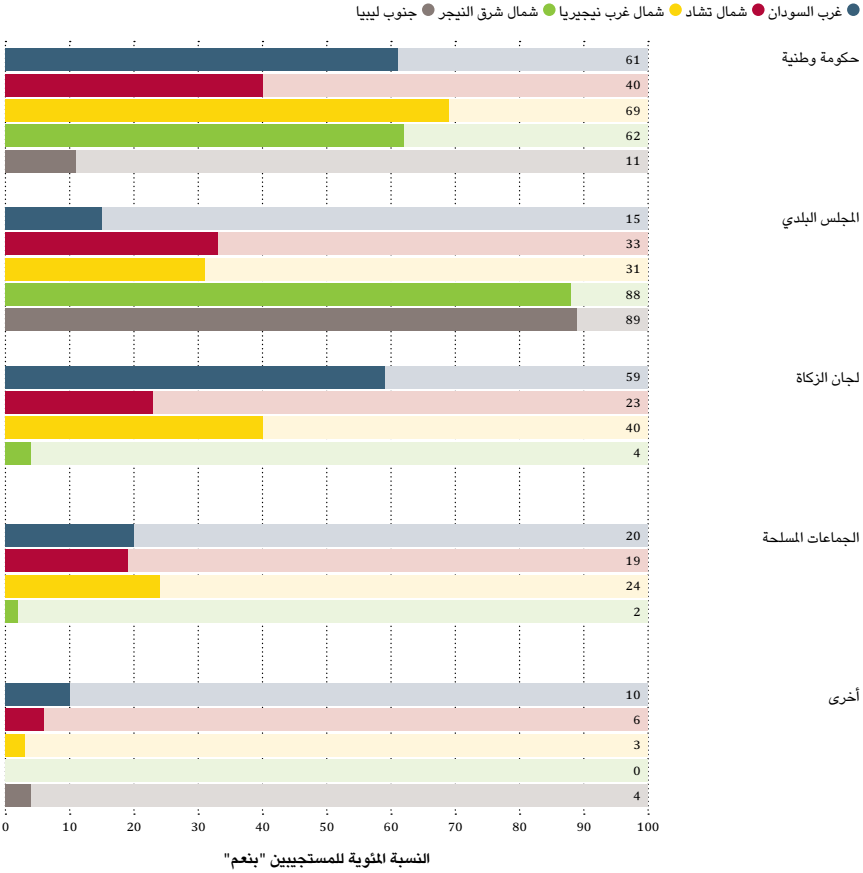

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: مسموح بتعدد الإجابات. حُصرت اختيارات المستجيبون من ليبيا بين "حكومة وطنية"، "المجلس البلدي"، و"أخرى".انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.26 وبخصوص دور هذه الجماعة(الجماعات) المسلحة، ما مدى اتفاقك مع المقولات التالية؟

1 (لا أتفق بالمرة) 2 3 4 5 أتفق تمامًا لا أعرف / رفض الإجابة

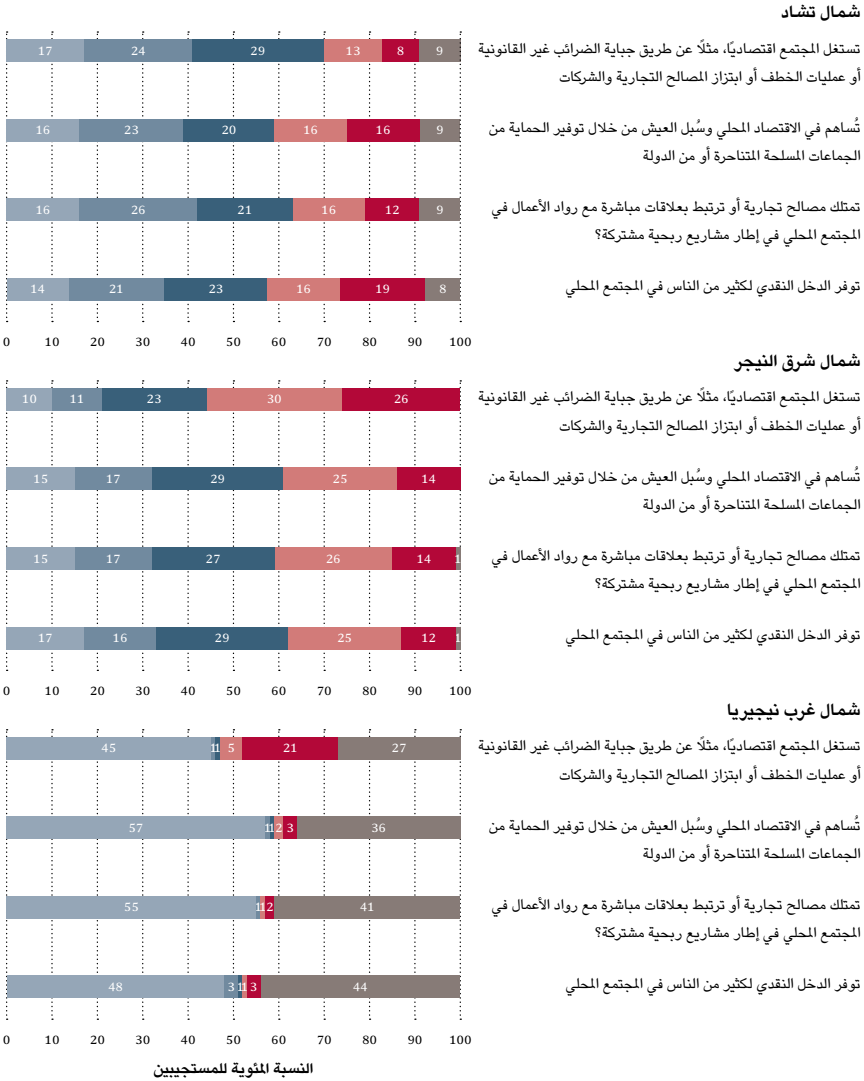

القاعدة: المستجيبون بنعم عل هذا سؤال "هل هناك مجموعات أخرى في المنطقة تهدد هذا المجتمع المحلي بالقوة؟ " (السؤال لم يُسأل في ليبيا والسودان)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

بأدوارٍ اقتصادية في مجتمعاتهم، بما فيها أدوار إيجابية محتملة مثل توفير الحماية وامتلاك المصالح التجارية وتوفير الدخل النقدي (انظر الشكل 4.26). كان معدل الإجابة على هذا السؤال في النيجر مرتفعًا بوجهٍ خاص، ومع ذلك، ينبغي تفسير النتائج الخاصة بهذا البلد بتحفظ. يوضح عدد الأدوار الإيجابية التي تؤديها الجماعات المسلحة في المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية احتماليةَ أن تضعف هذه المجتمعات أمام الجماعات المتطرفة التي قد تسعى إلى استغلال المظالم وقلة فرص الوصول للخدمات الأساسية. ومن بين ال 56 فرد الذين سُئلوا عن دور الجماعات المسلحة في مجتمعاتهم، أجاب جزءٌ ضئيل فقط، ما عدا في سبها حيث أجاب جميع المستجيبين باستثناء شخص واحد. وأشاروا بالإجماع تقريبًا إلى أن الجماعات المسلحة تستغل المجتمع اقتصاديًا بفرض ضرائب غير قانونية أو من خلال عمليات الخطف أو ابتزاز الأموال من المصالح التجارية.

4.7 الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

تباينت التصورات إزاء الأسلحة النارية بين دراسات الحالات الإفرادية. وفي حين أن غالبية المستجيبين في نيجيريا (61 في المائة) وافقوا أو وافقوا بشدة على أن امتلاك سلاح ناري كان ضروريًا في منطقتهم، إلا أن معظم المُستجوبين في دراسات الحالات الإفرادية الأخرى لم يشاطروهم هذا الرأي، حيث وافقهم أو وافقهم بشدة 41 في المائة فقط من الليبيين، و33 في المائة من السودانيين، و25 في المائة من التشاديين، و21 في المائة من النيجريين المشمولين بالدراسة الاستقصائية (انظر الشكل 4.27). وفيما يتعلق باستخدام المدنيين للأسلحة النارية لحماية أنفسهم من الهجمات، أفاد المستجيبون في ليبيا أن هذا النوع من الأحداث وقع بوتيرة متكررة (أفاد 26 في المائة من المستجيبين بوقوع حادثة كهذه في الأسبوع أو الشهر السابق) مقارنةً بنيجيريا (25 في المائة) والسودان (21 في المائة) وتشاد (17 في المائة) والنيجر (5 في المائة).

الشكل 4.27 يعتقد بعض الناس أن امتلاك أسلحة نارية في هذه المنطقة أمر ضروري، والبعض الآخر يختلف. ماذا عنك؟

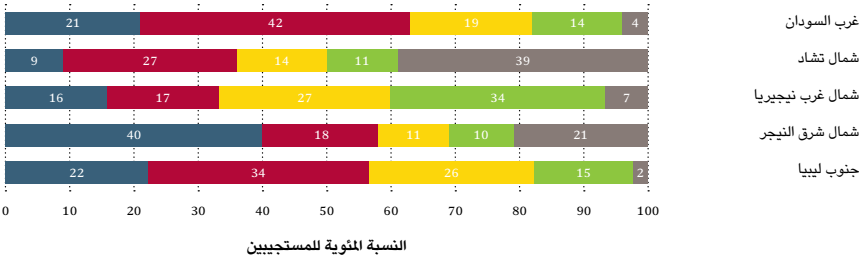

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.28 في رأيك، هل يملك الكثيرون في هذا المجتمع المحلي أسلحة نارية؟

● لا، لأ أحد ● نعم، قلة قليلة ● نعم، البعض ● نعم، الكثيرون ● نعم، الجميع تقريبًا ● لا أعرف/رفض الإجابة

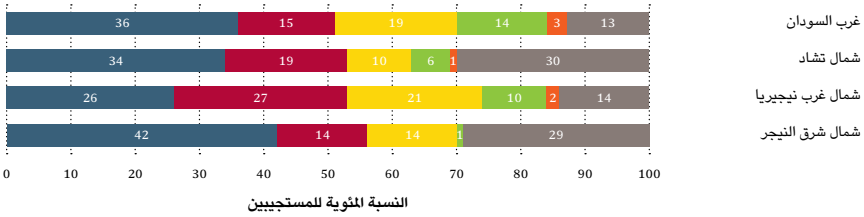

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

من بين دراسات الحالات الإفرادية الإقليمية الأربع - باستثناء استبيان ليبيا الذي حُذفت منه هذه الأسئلة - سجَّلت نيجيريا والسودان أعلى معدل مُبلغ عنه لملكية الأسلحة النارية، حيث أفاد المستجيبون في هذين البلدين بمستويات أعلى من ملكية الأسلحة النارية في مجتمعاتهم (انظر الشكل 4.28)، وكانوا أكثر ميلًا للاعتقاد بأن الحصول على الأسلحة الصغيرة كان سهلًا. وأفادَ مستجيبون أكثر في هذين البلدين بامتلاك أُسرهم سلاحًا ناريًا واحدًا أو أكثر، وكانت معدلات امتلاك الأسلحة التي أبلغ المستجيبون عنها 23 في المائة في السودان و19 في المائة في نيجيريا و11 في المائة في تشاد و1 في المائة فقط في النيجر.

مقارنةً بالمستجيبين في السودان (13 في المائة) وليبيا (10 في المائة) والنيجر (1 في المائة)، أفاد المستجيبون في تشاد (20 في المائة) ونيجيريا (18 في المائة) أن هناك عدد كبير من الأشخاص يحملون أسلحةً نارية

الشكل 4.29 كم مرة ترى مدنيين، أي أشخاص لا ينتمون إلى قوات أمن الدولة (الشرطة أو الجيش) يحملون السلاح الناري علانية في هذه المنطقة؟

● أبدا ● نادرا ● كل أسبوع ● كل يوم ● لا أعرف/رفض الإجابة

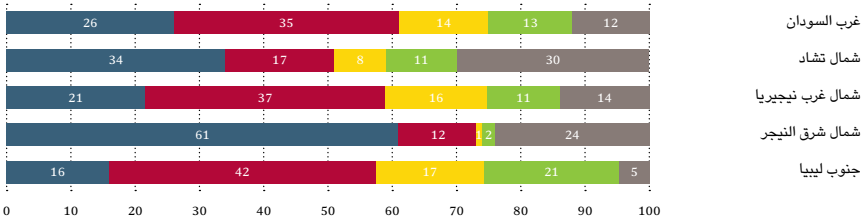

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

لأغراض العمل. وكان المستجيبون في ليبيا الأكثر ميلًا للقول بأن الأشخاص الذين لا ينتمون إلى قوات الأمن يحملون الأسلحة النارية علانية (38 في المائة من المستجيبين قالوا إن هذه الحادثة تقع كل أسبوع أو كل يوم في مجتمعهم)، تليها نيجيريا والسودان (بنسبة 27 في المائة لكل منهما)، وتشاد (19 في المائة) والنيجر (3 في المائة) (انظر الشكل 4.29). وكان معدل عدم الإجابة على هذا السؤال الأعلى في تشاد والنيجر. بالإضافة إلى ذلك، قال 55 في المائة من المستجيبين في كل من نيجيريا والسودان إن التجار يحاولون تخفيف المخاطر الأمنية من خلال تسليح أنفسهم، تليهما تشاد (31 في المائة) والنيجر (14 في المائة) (لم يُطرَح هذا السؤال في ليبيا).

كانت المصادر الرئيسية للأسلحة النارية المُبلغ عنها هي السوق السوداء في تشاد (20 في المائة)، والنيجر (31 في المائة)، والسودان (60 في المائة)، والتجار المرخصين في نيجيريا (65 في المائة، يليهم المصنِّعون المحليون وصانعو الأسلحة، بنسبة 58 في المائة) (انظر الشكل 4.30). وحدَّد المستجيبون البلدان الأجنبية الرئيسية التالية كمنشأ للأسلحة: النيجر وتشاد لنيجيريا؛ مصر والسودان لليبيا؛ تشاد وليبيا للسودان؛ ليبيا والسودان لتشاد؛ وليبيا وتشاد للنيجر (انظر الشكل 4.31). وأفادَ المستجيبون أيضًا بتدفق الأسلحة النارية إلى بلدان أخرى، ولا سيما من السودان وتشاد إلى ليبيا، ومن نيجيريا إلى النيجر، ومن النيجر إلى ليبيا ومالي (انظر الشكل 4.32).

وفيما يتعلق بالتصورات إزاء تدفقات الأسلحة – أي، مصادر الأسلحة ووجهتها ضمن المجتمع المحلي – كانت معلومات أفراد الجمهور محدودة إلى حد ما كما هو متوقع. فلم يتمكن نحو 30 إلى 40 في المائة من المستجيبين عمومًا من إعطاء إجابة (يعتمد الرقم الدقيق على البلد الذي طُرح فيه السؤال). تمكَّن المستجيبون الذين شاركوا شخصيًا في التجارة عبر الحدود من الإجابة على هذا السؤال بثقة أكبر، حيث بلَغت نسبة مَن لم يعرف منهم مصدر تلك الأسلحة أو وجهتها 15–10 في المائة فقط. وهذا يشير إلى أن تجارة الأسلحة بالفعل جزءٌ من أنشطة الاستيراد والتصدير المحلية التي يعرفها التجار عبر الحدود. ويمكن تحديد اتجاهات تدفقات الأسلحة من خلال مقارنة البلدان باعتبارها منشأ التدفقات الواردة ووجهة التدفقات الصادرة.

وإجمالًا، يعتقد عامة السكان أن هناك توازنًا بين صادرات الأسلحة وارداتها في معظم بلدان المنطقة، باستثناء ليبيا، التي يُنظر إليها عمومًا على أنها مُصدِّر صافي (انظر الشكلين 4.31 و4.32). وعلى سبيل المثال، أفاد 54 في المائة من المستجيبين السودانيين بأن الأسلحة النارية وصلت إلى منطقتهم من ليبيا، في حين أن نسبةً أقل بكثير، 40 في المائة، اعتقدوا أن الأسلحة النارية تُصدَّرُ من منطقتهم المحلية إلى ليبيا. ومن الجدير بالذِكر أيضًا أن المستجيبين في السودان كانوا أكثر ميلًا لتوقع وصول الأسلحة من تشاد (59 في المائة) مقارنةً بتقييمها كوجهة للأسلحة (43 في المائة). وبدرجة أقل، يمكن ملاحظة اختلال التوازن نفسه في حالة السودان تجاه مالي والنيجر. يعتقد حوالي نصف المستجيبين في شمال دارفور أن تجارة الأسلحة في منطقتهم تستهدف مواقع محلية، مما يجعلها الوجهة الرئيسية للتدفقات الخارجة من غرب السودان. وأفاد المستجيبون أن الجزائر ومصر مستوردتان صافيتان للأسلحة من السودان (أي أنهما يستوردان أسلحةً من غرب السودان أكثر مما يُصدّران لها). وكانت نيجيريا هي المقصد الآخر الذي عدَّه المستجيبون وجهةً رئيسية لتدفق الأسلحة إلى مواقعه المحلية.

كان الاتجار الخارجي للأسلحة من ليبيا كبيراً بالفعل بعد النزاع المُسلح في عام 2011 ونهب المخزونات الوطنية للدولة. ومع ذلك، بدا أن هذه التدفقات الخارجة تنخفض في السنوات اللاحقة ويرجع ذلك جزئياً إلي استئناف النزاع في

الشكل 4.30 من أين يحصل الناس على الأسلحة النارية أو يشترونها باعتقادك؟

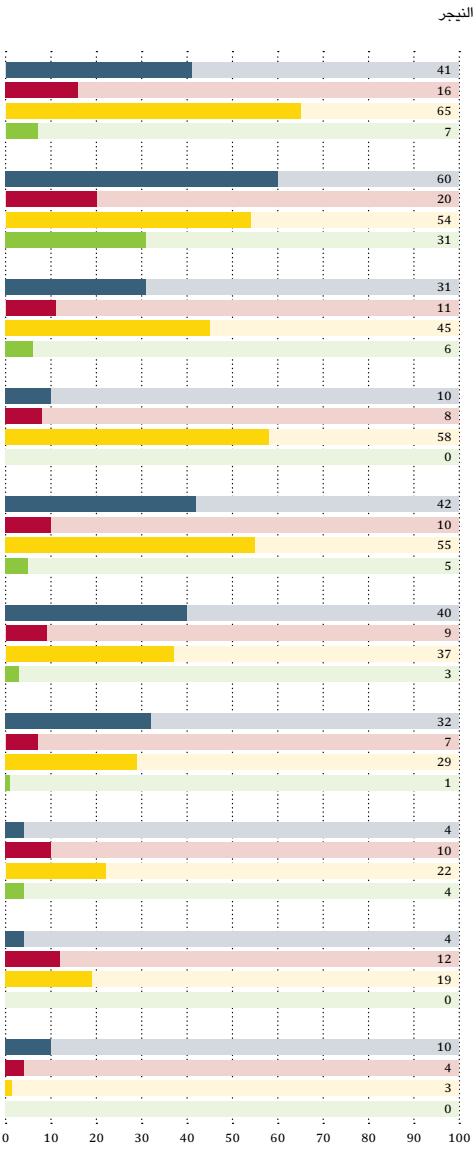

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.31 على حد علمك، ما هي الدول التي تأتي منها الأسلحة النارية إلى هذه المنطقة؟

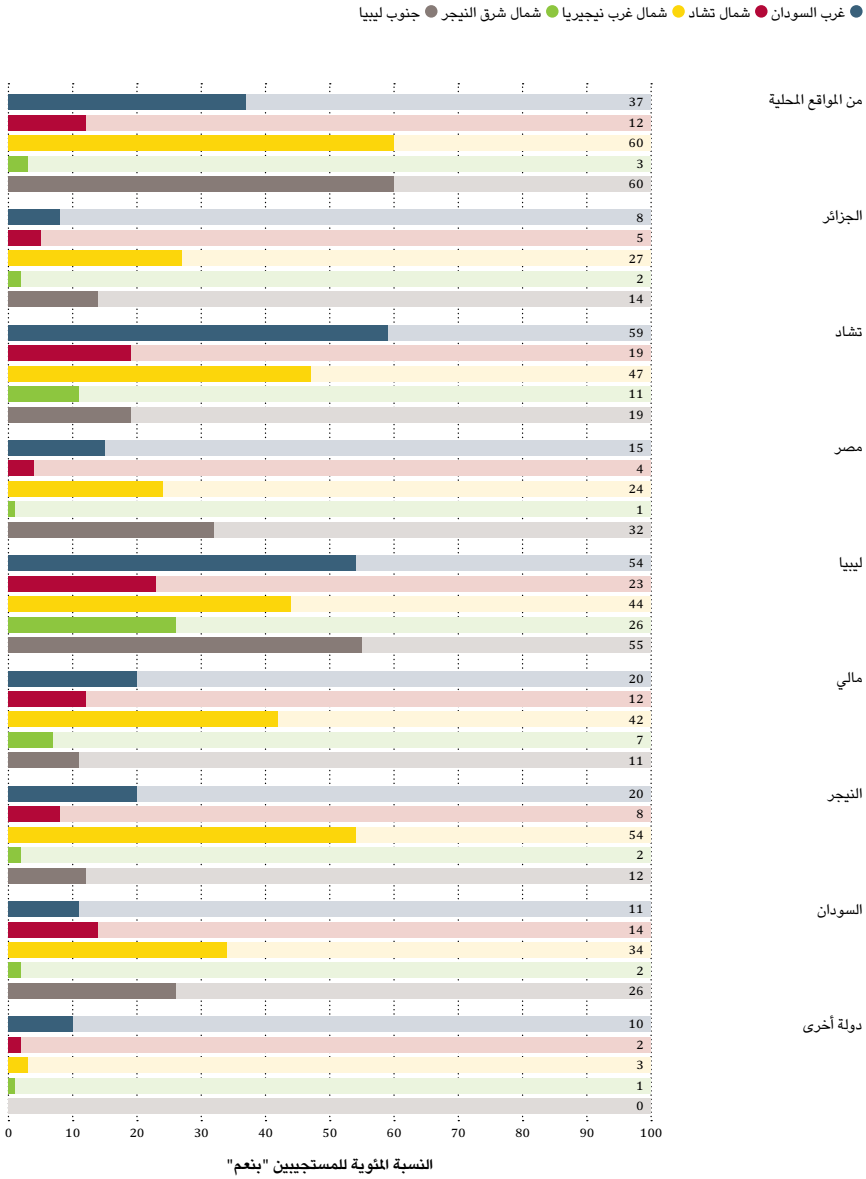

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة:انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. مسموح بالإجابات المتعددة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.32 إلى أي البلدان يُرسل التجار في هذا المجتمع المحلي أسلحتهم النارية باعتقادك؟.

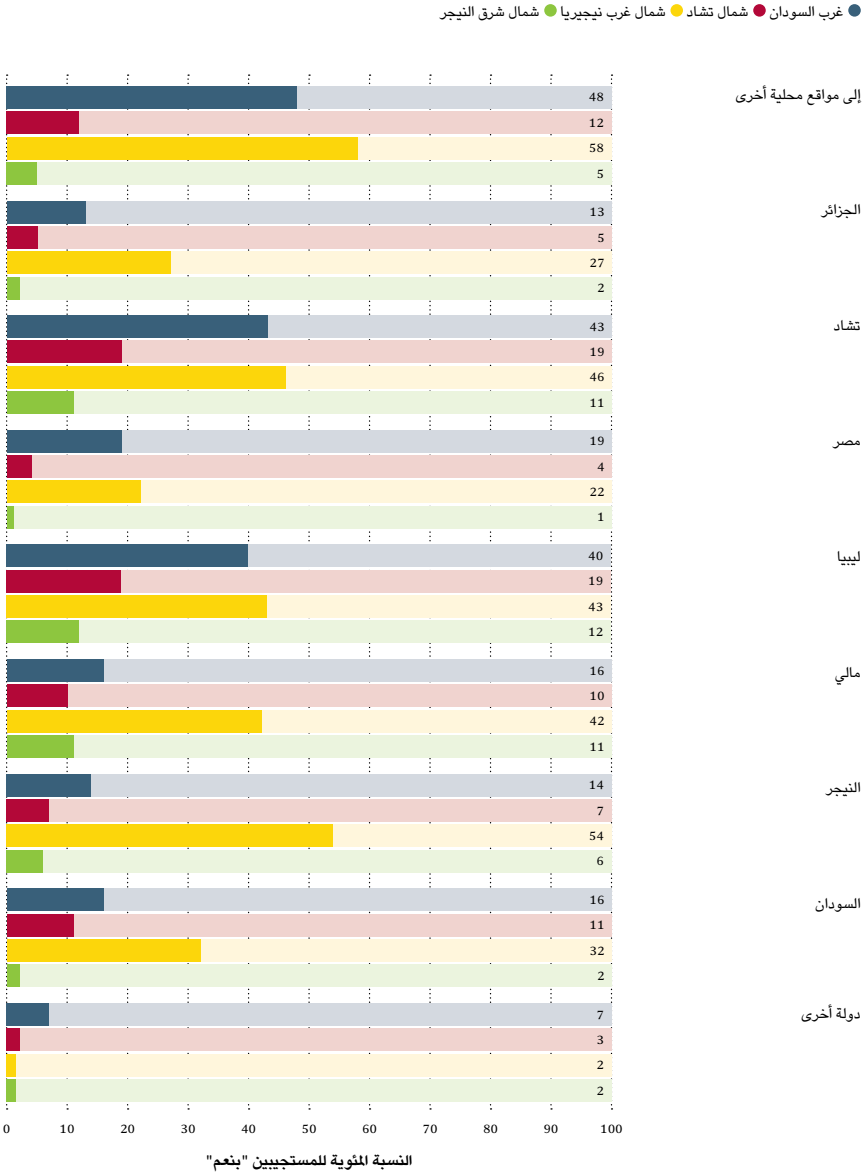

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

عام 2014 وزيادة الطلب علي الأسلحة من داخل ليبيا نفسها (Small Arms Survey and AU, 2019, p. 50). ستكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث للتأكد مما إذا أصبحت ليبيا مصدراً مهماً للأسلحة المهربة إلى البلدان المجاورة مرة أخرى في عام 2021، كما تشير نتائج الدراسة الاستقصائية. ومن المُرجح أن تُصدِّر ليبيا الأسلحة إلى الخارج من أن تستوردها من المواقع المشمولة بالدراسة الاستقصائية (انظر الشكلين 4.33 و4.34). وهذا لا يعني أن ليبيا لم تُصوَّر كوجهةٍ مهمة لعمليات نقل الأسلحة – بل إن ليبيا كانت أيضًا أكثر مستقبلٍ خارجي لتجارة الأسلحة بحسب المستجيبين في النيجر وتشاد. تنتشر تجارة الأسلحة النارية على نطاق واسع في ليبيا – بما في ذلك الأسلحة النارية المنقولة من ليبيا إلى الإقليم الأوسع. ويعتقد المستجيبون ال 56 المختارون في جنوب ليبيا للمشاركة في الدراسة الاستقصائية المتعمقة ذات العينة المقصودة بأن التجار يُصدِّرون الأسلحة النارية في المقام الأول إلى تشاد والنيجر والسودان؛ ويبدو أن تشاد هي البلد الذي يستخدمه التجار الليبيون لتمرير معظم الأسلحة النارية، ولا سيما وفقًا لما ذكره المستجيبون في سبها والكفرة. وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا تستضيف جماعات معارضة مُسلحة من تشاد والسودان، خاصةٍ منذ عام 2011 (Tubiana and Gramizzi, 2017).

الشكل 4.33 تدفقات الأسلحة المبلغ عنها إلى المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية

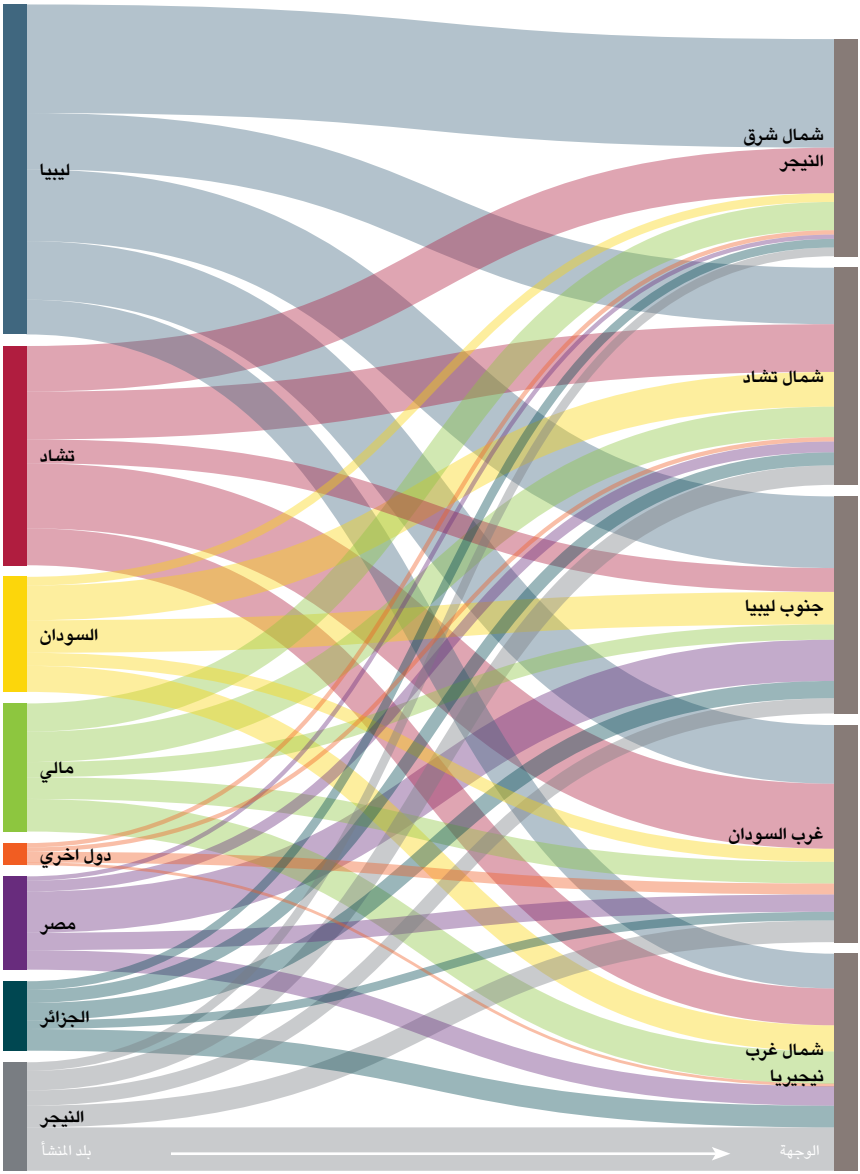

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة: القيم الواردة في هذا الرسم البياني موحدة بحيث يتم التركيز على الوزن النسبي لبلدان المنشأ. وترد النسب المئوية الأولية في الأشكال 32–4.31

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.34 تدفقات الأسلحة المبلغ عنها من المناطق المشمولة بالدراسة الاستقصائية

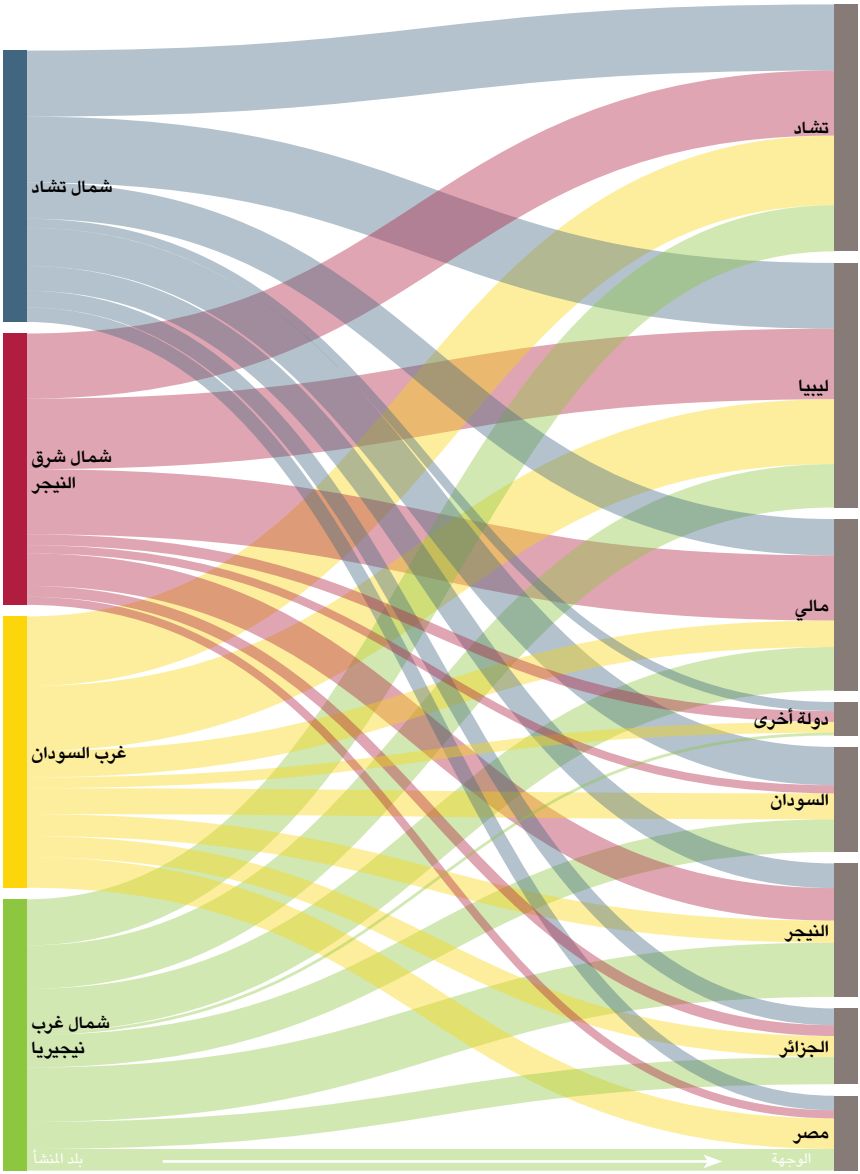

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: القيم الواردة في هذا الرسم البياني موحدة بحيث يتم التركيز على الوزن النسبي لبلدان المنشأ. وترد النسب المئوية الأولية في الأشكال 32–4.31

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الإطار 4.1 تسليط الضوء على البيانات الخاصة بالتعرض لدوافع التطرف العنيف بحسب دراسة الحالة الإفرادية

بشكل عام، أظهرت المجتمعات الحدودية المشمولة بالدراسة أنماطًا مختلفة من التعرض لدوافع التطرف العنيف وعوامله السبعة المذكورة. تساعد الأشكال من 4.35 إلى 4.38 أدناه في تصور هذه الأنماط من خلال الرسوم البيانية العنكبوتية التي تُظهر الإجابات بطريقة موحدة تتيح المقارنة. تمثل الدائرة الوسطى المنقطة (أو 0) متوسط الدرجات؛ وتمثل الدوائر الموجودة فوق هذه الدرجة أو تحتها الإجابات التي تفوق المعدل أو تقل عنه. والغرض من عرض هذه الأرقام والرسوم البيانية هو توضيح الصورة الإجمالية. يتوفر تحليل مُقارن ومفصَّل أكثر لنتائج الاستبيانات الإقليمية – ومن ضمنها مجموعة الأسئلة الأكبر المطروحة في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان – في الأقسام 4 – 6.

تعكس الدوائر الخارجية متحدة المركز في الشكل 4.35 قيمًا عالية وبالتالي تعرضًا أكبر لدوافع التطرف العنيف مقارنةً بالبلدان الأخرى المشمولة بالدراسة. وعلى النقيض، يشير تدني الدرجات باتجاه الدوائر الداخلية متحدة المركز إلى تعرض أقل للدافع المعني. وعلى سبيل المثال، كانت التصورات في النيجر أقل من المتوسط إزاء توافر الأسلحة الصغيرة وتأثير الجماعات المسلحة وانعدام الأمن، في حين أن درجات نيجيريا لهذه الأبعاد الثلاثة أعلى من درجات البلدان الأخرى.

الأشكال 4.36 – 4.38 تُصنِّف النتائج بحسب أعمار المستجيبين ونوعهم الجنساني، وبحسب نوع المجتمع المشمول بالدراسة (حضري أو ريفي). تشير البيانات المصنَّفة إلى وجود علاقة معقدة بين هذه المتغيرات الثلاثة (النوع الجنساني والعمر ونوع المجتمع المحلي) وتصورات المستجيبين لدوافع التطرف العنيف. ففي حين أن الرسوم البيانية لا تشير إلى أية ارتباطات خطية شاملة أو علاقات سببية، وفي بعض الحالات، يبدو أن المتغيرات المختارة تؤثر علي التصورات المتعلقة بهذه العوامل. مثلاً، كان هذا هو الحال في نيجيريا، حيث سجل المستجيبون البالغون من العمر 50 عامًا أو أكثر والمستجيبون القاطنون في المناطق الريفية درجات أعلى من غيرهم فيما يتعلق بالعديد من الدوافع، ولا سيما التصورات إزاء انعدام الأمن، ودور الجماعات المسلحة وتأثيرها، وتوافر الأسلحة الصغيرة (انظر الشكل 4.37). طُرحت الأسئلة المختارة لكل بُعد في جميع البلدان الخمسة، بما فيها ليبيا حيث اتبع فريق البحث نهجًا مختلفًا في اختيار العينات.

الشكل 4.35 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف *

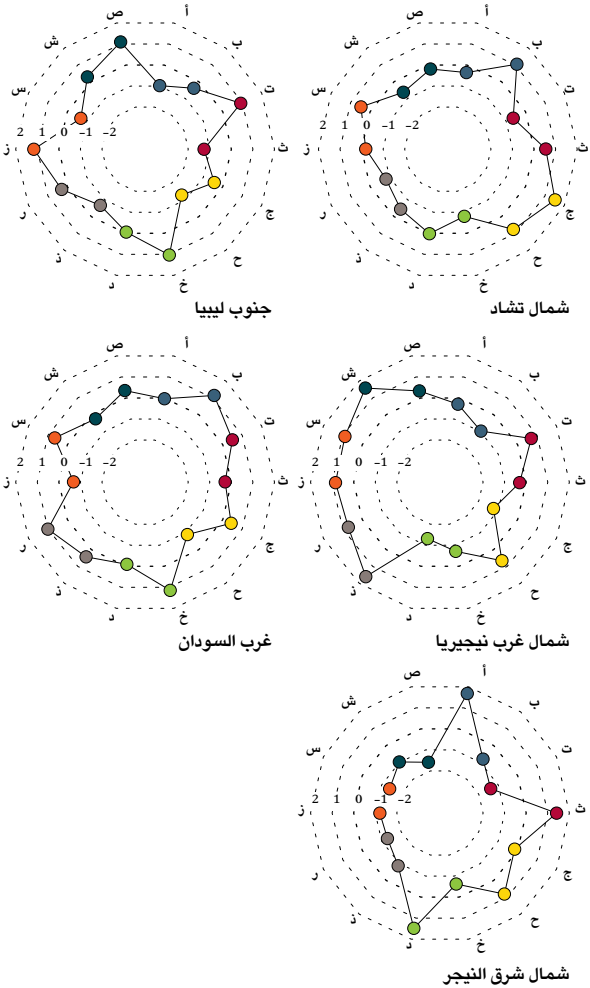

الأبعاد والمتغيرات

- **الفقر والحرمان**
  - أ. التقييم السلبي للحياة
  - ب.محروم من الغذاء والنقد
- **السخط على مؤسسات الدولة**
  - ت. السخط علي الحكومة
  - ث. القوات الأمنية مُقصرة فس عملها
- **عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية**
  - ج. لا يوجد مياه نظيفة في كثير من الاحيان
  - ح. اقل من ٨ سنوات تعليم
- **قوة الهوية الدينية والإثنية**
  - خ. الدين الوحيد المقبول هو ديني
  - د. اثق تماماً بمجلسي القبلي/الاثني
- **انعدام الامن**
  - ذ. اشعر بعدم الأمان
  - ر. متضرر من هجمات الجماعات المسلحة
- **تأثير الجماعات المسلحة غير الحكومية ودورها**
  - ز. الجماعات المسلحة توفر الامن
  - س. الجماعات المسلحة تقوم بتحصيل الضرائب
- **الأسلحة الصغيرة**
  - ش. امتلاك أسلحة نارية أمر ضروري
  - ص. تُحمل الأسلحة النارية علناً

القاعدة: جميع المستجيبين

ملاحظات:

يتم التعبير عن جميع القيم بدرجات Z الموحدة. وتشير نتيجة Z الموحدة إلى مدى بُعد نقطة البيانات عن المتوسط، أو إلى كم عدد الانحرافات المعيارية التي تكون أعلى أو أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان الخمس،[16] والتي يمثلها الخط المتوسط المتقطع (0 درجة). تتيح هذه الدرجات الفرصة لإجراء مقارنة مرئية لكيفية مقارنة الإجابات على الأسئلة المختلفة وفي البلدان المختلفة على نطاق واحد.

انظر إلى قسم ٣ لمعلومات إضافية عن طرق أخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.36 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب نوع الجنس *

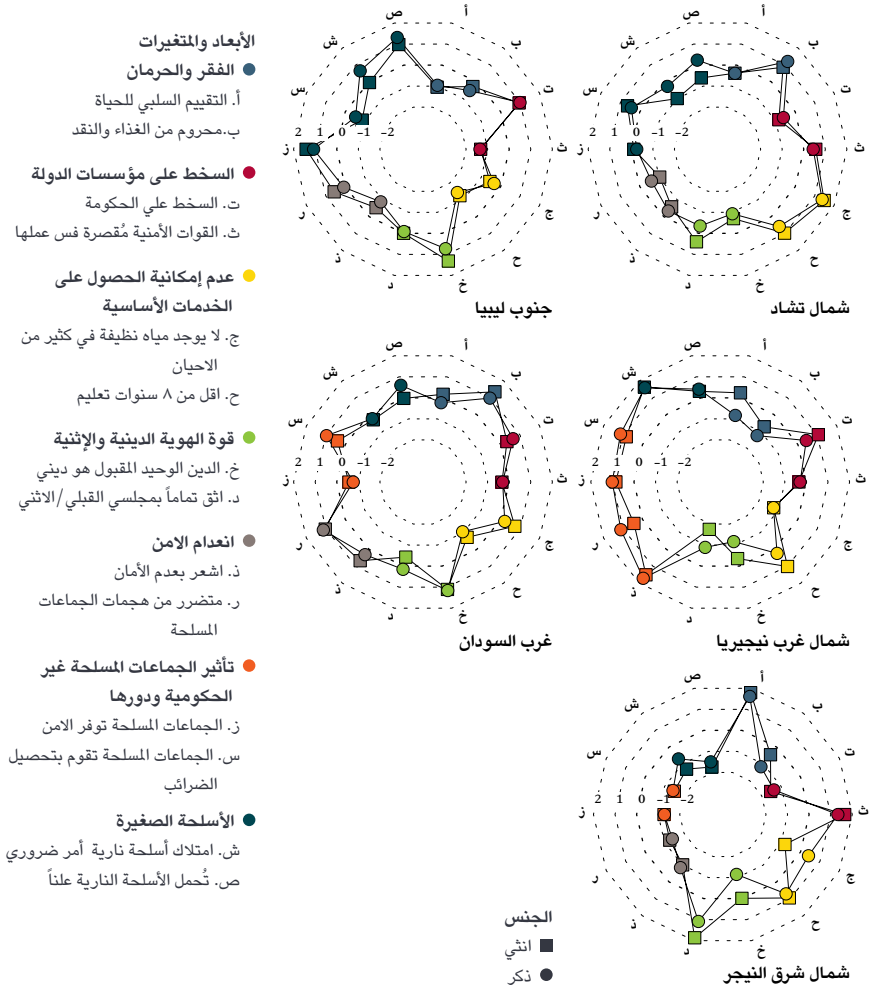

القاعدة: جميع المستجيبين

ملاحظات:

يتم التعبير عن جميع القيم بدرجات Z الموحدة. وتشير نتيجة Z الموحدة إلى مدى بُعد نقطة البيانات عن المتوسط، أو إلى كم عدد الانحرافات المعيارية التي تكون أعلى أو أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان الخمس، والتي يمثلها الخط المتوسط المتقطع (0 درجة). تتيح هذه الدرجات الفرصة لإجراء مقارنة مرئية لكيفية مقارنة الإجابات على الأسئلة المختلفة وفي البلدان المختلفة على نطاق واحد.

انظر إلى قسم ٣ لمعلومات إضافية عن طرق أخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.37 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب الفئة العمرية *

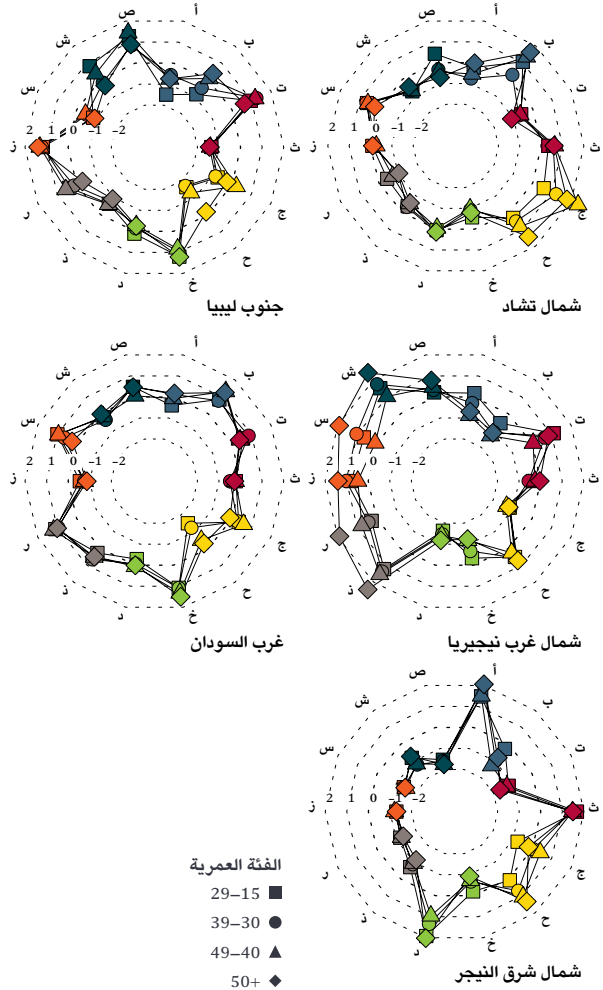

القاعدة: جميع المستجيبين

ملاحظات:

يتم التعبير عن جميع القيم بدرجات Z الموحدة. وتشير نتيجة Z الموحدة إلى مدى بُعد نقطة البيانات عن المتوسط، أو إلى كم عدد الانحرافات المعيارية التي تكون أعلى أو أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان الخمس، والتي يمثلها الخط المتوسط المتقطع (0 درجة). تتيح هذه الدرجات الفرصة لإجراء مقارنة مرئية لكيفية مقارنة الإجابات على الأسئلة المختلفة وفي البلدان المختلفة على نطاق واحد.

انظر إلى قسم ٣ لمعلومات إضافية عن طرق أخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 4.38 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب نوع المجتمع *

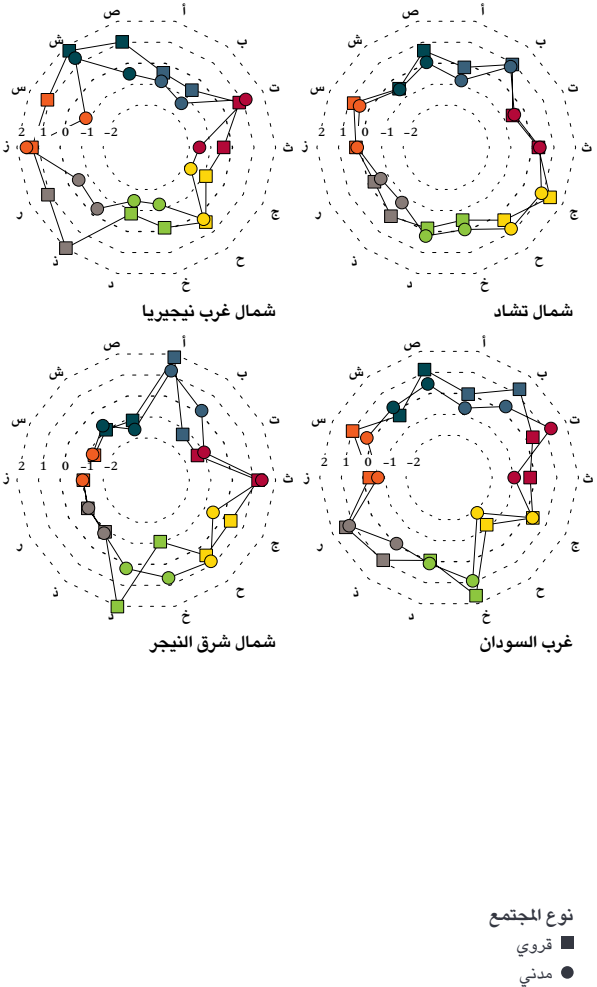

الأبعاد والمتغيرات

- **الفقر والحرمان**
  - أ. التقييم السلبي للحياة
  - ب.محروم من الغذاء والنقد
- **السخط على مؤسسات الدولة**
  - ت. السخط علي الحكومة
  - ث. القوات الأمنية مُقصرة فس عملها
- **عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية**
  - ج. لا يوجد مياه نظيفة في كثير من الاحيان
  - ح. اقل من ٨ سنوات تعليم
- **قوة الهوية الدينية والإثنية**
  - خ. الدين الوحيد المقبول هو ديني
  - د. اثق تماماً بمجلسي القبلي/الاثني
- **انعدام الامن**
  - ذ. اشعر بعدم الأمان
  - ر. متضرر من هجمات الجماعات المسلحة
- **تأثير الجماعات المسلحة غير الحكومية ودورها**
  - ز. الجماعات المسلحة توفر الامن
  - س. الجماعات المسلحة تقوم بتحصيل الضرائب
- **الأسلحة الصغيرة**
  - ش. امتلاك أسلحة نارية أمر ضروري
  - ص. تُحمل الأسلحة النارية علناً

نوع المجتمع

- ■ قروي
- ● مدني

القاعدة: جميع المستجيبين

ملاحظات:

يتم التعبير عن جميع القيم بدرجات Z الموحدة. وتشير نتيجة Z الموحدة إلى مدى بُعد نقطة البيانات عن المتوسط، أو إلى كم عدد الانحرافات المعيارية التي تكون أعلى أو أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان الخمس، والتي يمثلها الخط المتوسط المتقطع (0 درجة). تتيح هذه الدرجات الفرصة لإجراء مقارنة مرئية لكيفية مقارنة الإجابات على الأسئلة المختلفة وفي البلدان المختلفة على نطاق واحد.

انظر إلى قسم ٣ لمعلومات إضافية عن طرق أخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

"ارتبط التجنيد، المُبلغ عنه، من قِبل الجماعات المسلحة في المجتمعات المشمولة بالدراسة ارتباطًا جليًا بمدى كون التجارة عبر الحدود مصدرًا محليًا لكسب الرزق."

5. التجنيد في الجماعات المسلحة

يُحلِّل هذا القسم النتائج المتعلقة بحالات التجنيد في الجماعات المسلحة في مجتمعات المستجيبين وأسرهم. سأل الاستبيان الخاص بتشاد والنيجر ونيجيريا والسودان المستجيبين عمّا إذا كانوا على دراية بالجماعات المسلحة – المحلية والأجنبية والمتطرفة العنيفة – التي تعكف على تجنيد أشخاص من مجتمعهم وأسرهم. وهكذا، فإن البيانات المعروضة في هذا التقرير توفر معلومات عن السمات العامة للأشخاص المجندين، واستراتيجيات التجنيد التي تستخدمها هذه الجماعات المسلحة، كما يراها المستجيبون الذين أبلغوا عن معرفتهم بهذه الأنشطة. لم يسأل الاستبيان عمّا إذا كان هؤلاء المستجيبون أعضاء في جماعات مسلحة أو مرتبطين بها، لذا ينبغي تفسير التحليل بتحفظ على أنه معرفة غير مباشرة بأنشطة الجماعات المسلحة في المناطق المشمولة بالدراسة.

5.1 التجنيد في الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية

في المجموع، أفاد 1052 مستجيبًا – يمثلون 19 بالمائة من عينة البلدان الأربعة – بأنهم على دراية بقيام الجماعات المسلحة المحلية أو الأجنبية بالتجنيد في مجتمعاتهم. ومن الذين أبلغوا عن حدوث التجنيد، أفاد 42 في المائة بأن الجماعات المسلحة حاولت تجنيدهم شخصيًا. وأفاد المستجيبون في نيجيريا والسودان بمستويات أعلى من التجنيد في مجتمعاتهم (35 و23 في المائة من المستجيبين على التوالي) مقارنةً بالمستجيبين في تشاد والنيجر (10 و2 في المائة على التوالي) (انظر الشكل 5.2). مع ذلك، أفادت نسبةٌ أكبر من المستجيبين في نيجيريا وتشاد بأن هذا التجنيد استهدفهم شخصيًا أو استهدف فردًا من أفراد أسرهم، يليهم المستجيبون في السودان والنيجر (انظر الشكل 5.3). وكانت استراتيجيات التجنيد الأكثر ذكراً من قِبلْ المستجيبون تتمثل في تقديم مزايا اقتصادية، كالرواتب العالية – وهي استراتيجية ذُكرت كثيرًا أيضًا في السودان والنيجر ونيجيريا. كان التجنيد من خلال الروابط القبلية الاستراتيجية الأكثر تكراراً في

الإطار 5.1 البيانات الخاصة بمدى التعرض لدوافع التطرف العنيف بناءً على ما إذا كانت الجماعات المسلحة تقوم بتجنيد أبناء المجتمع

يوضح الشكل 1.5 التصورات إزاء دوافع مختارة للتطرف العنيف اعتمادًا على ما إذا كانت الجماعات المسلحة قد جندت أفرادًا في مجتمعات المستجيبين. عُدَّ التجنيد حاضرًا إذا أجاب المستجيبون بـ "نعم" على السؤال "هل تعرف أي جماعة مسلحة محلية أو أجنبية تحاول تجنيد أفراد من هذا المجتمع المحلي؟" وغائبًا إذا أجابوا بـ "لا". يوضِّح الشكل 1.5 اختلافات محدودة فقط بين تصورات المستجيبين في تشاد والنيجر إزاء مدى تعرضهم لدوافع التطرف العنيف المختارة، بناءً على ما إذا أُفيد بقيام الجماعات المسلحة بالتجنيد في مجتمعاتهم. أمّا في نيجيريا، فقد أفاد عمومًا المستجيبون القاطنون في مجتمعات وقع فيها التجنيد بتعرضهم أكثر لأحد عشر مؤشرًا من المؤشرات الأربعة عشر المختارة لدوافع التطرف العنيف.

الشكل 5.1 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف مصنفة حسب ما إذا كان تجنيد الجماعات المسلحة المحلية أو الأجنبية قائم او غائب في المجتماعات المحلية

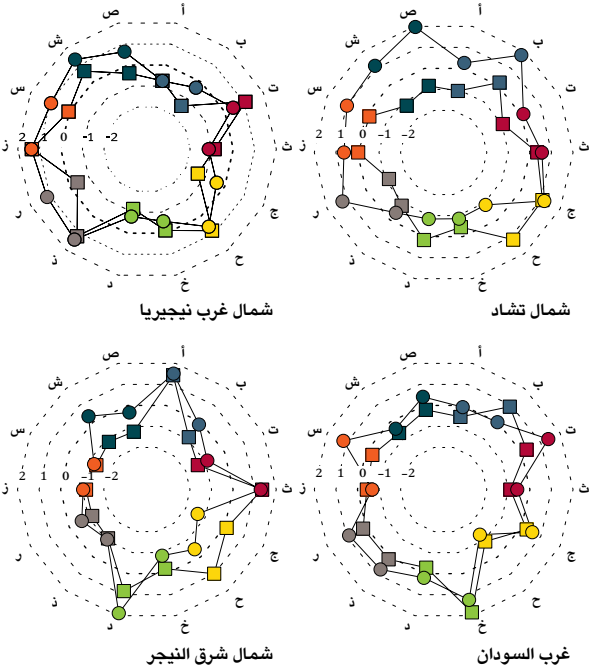

الأبعاد والمتغيرات

- **الفقر والحرمان**
  - أ. التقييم السلبي للحياة
  - ب.محروم من الغذاء والنقد
- **السخط على مؤسسات الدولة**
  - ت. السخط علي الحكومة
  - ث. القوات الأمنية مُقصرة فس عملها
- **عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية**
  - ج. لا يوجد مياه نظيفة في كثير من الاحيان
  - ح. اقل من ٨ سنوات تعليم
- **قوة الهوية الدينية والإثنية**
  - خ. الدين الوحيد المقبول هو ديني
  - د. اثق تماماً بمجلسي القبلي/الاثني
- **انعدام الامن**
  - ذ. اشعر بعدم الأمان
  - ر. متضرر من هجمات الجماعات المسلحة
- **تأثير الجماعات المسلحة غير الحكومية ودورها**
  - ز. الجماعات المسلحة توفر الامن
  - س. الجماعات المسلحة تقوم بتحصيل الضرائب
- **الأسلحة الصغيرة**
  - ش. امتلاك أسلحة نارية أمر ضروري
  - ص. تُحمل الأسلحة النارية علناً

التجنيد

- ■ غائب
- ● قائم

القاعدة: جميع المستجيبون (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

"ملاحظات: يتم التعبير عن جميع القيم بدرجات Z الموحدة. وتشير نتيجة Z الموحدة إلى مدى بُعد نقطة البيانات عن المتوسط، أو إلى كم عدد الانحرافات المعيارية التي تكون أعلى أو أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان الخمس، ويمثلها الخط المتوسط (0 درجة). تتيح هذهالدرجات الفرصة لإجراء مقارنة مرئية لكيفية مقارنة الإجابات على الأسئلة المختلفة وفي البلدان المختلفة على نطاق واحد.

*انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. "

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 5.2 هل تعرف أي جماعة مسلحة محلية أو أجنبية تحاول تجنيد أفراد من هذا المجتمع المحلي؟

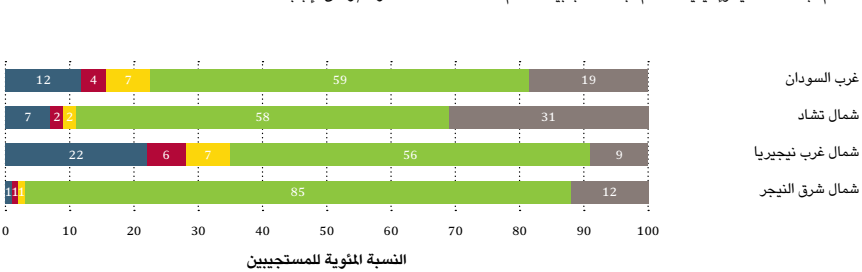

القاعدة: جميع المستجيبون (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

تشاد وفي البلدان الثلاثة الأخرى. ويبدو أن أساليب التجنيد القِسري، مثل الاختطاف أو الإكراه أو التهديد، تُستخدم بشكل رئيسي في نيجيريا (انظر الشكل 5.4).

عُدَّت هذه الأسئلة أكثر حساسية من أن تطرحها الدراسة الاستقصائية الكمية في جنوب ليبيا؛ وحتى في العينة الصغيرة من المستجيبين المختارين من بين الوسطاء المحليين، رفضَ ثلثهم الإجابة عليها. ومن بين الذين أجابوا، أشار سكان المناطق الجنوبية فقط إلى أن الجماعات المسلحة حاولت تجنيد أفراد من مجتمعاتهم المحلية. ومن بين هؤلاء المستجيبين ال 14، من أصل 56 مُستجيباً في أربع مناطق بجنوب ليبيا، ذكر 12 مستجيبًا مجموعات محلية وإقليمية، بينما ذكرَ 2 مجموعات أجنبية. أجاب 15 مستجيبًا فقط (من أصل 56) على سؤال حول استراتيجيات التجنيد المُتبعة لدى الجماعات المسلحة الأجنبية. تمثلت الاستراتيجيات الأكثر ذكرًا في تقديم الحوافز الاقتصادية (11)، يليها الأصدقاء المقربون والشبكات الشخصية (9) ومن خلال الإنترنت (7). ومن الاستراتيجيات الأخرى الأقل ذكرًا الروابط القبلية (5)، والزعيم المؤثر (3)، وعرض الزواج (3) أو خوض المغامرة (3)، والإكراه (1)، والاختطاف (1).

ومن بين المستجيبين الذين كانوا على دراية بعمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة، ذكرَ 40 في المائة ممن هم في نيجيريا استخدامَ الإنترنت كوسيلة للتجنيد، يليهم 23 في المائة في تشاد، و10 في المائة في السودان، وصفر في المائة في النيجر (انظر الشكل 5.4). تُسهِّل وسائل التواصل الاجتماعي التواصل عبر الإنترنت، حيث أشار المستجيبون في جميع البلدان المشمولة بالدراسة إلى استخدام منصات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع نسبيًا، وتراوحت نسبتهم بين 36 في المائة في النيجر و89 في المائة في ليبيا – رغم أن ارتفاع نسبتهم في ليبيا يُرجَّحَ أن يكون مرتبطًا بارتفاع نسبة المستجيبين الشباب المتعلمين في تلك العينة (انظر الشكل 5.5).

تباينت التصورات إزاء استراتيجيات الجماعات المسلحة في التجنيد تباينًا طفيفًا اعتمادًا على ما إذا كان المستجيب رجلاً أم امرأة. فقد كان المستجيبون الذكور أكثر ميلًا للإبلاغ عن معرفتهم بإناث مجندات مقارنةً بالمستجيبات.

الشكل 5.3 هل حاولت أي جماعة من هذه الجماعات تجنيدك أو تجنيد شخص من أسرتك؟

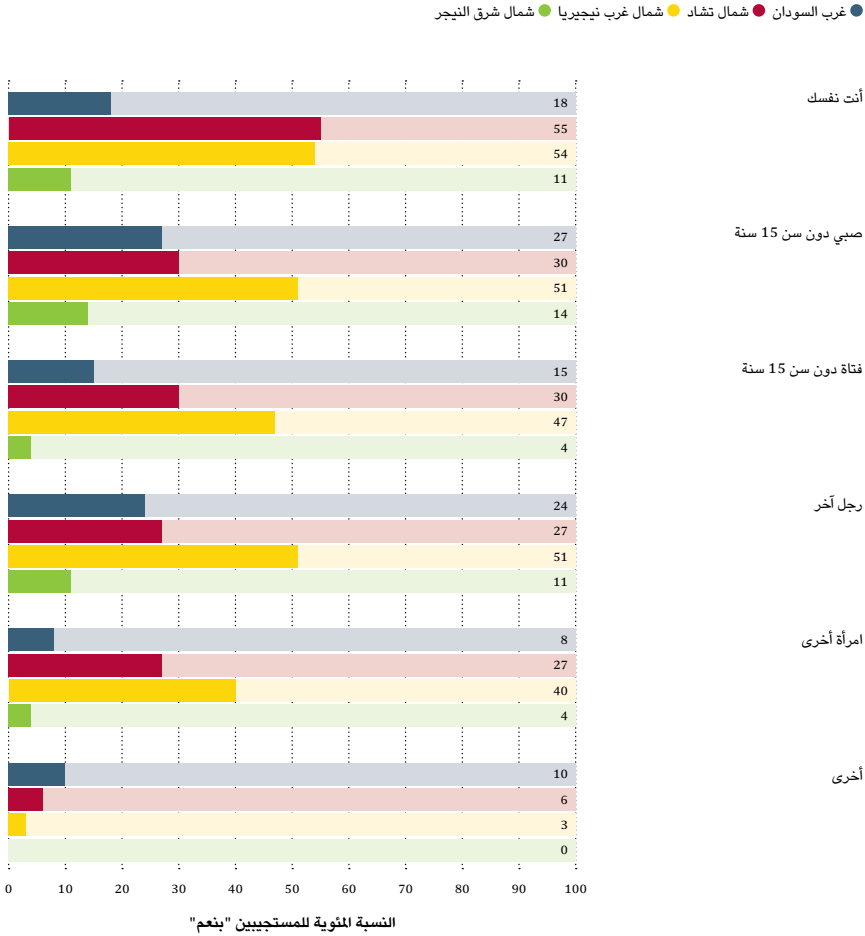

القاعدة: المستجيبون علي دراية بوجود جماعات مسلحة محلية او اجنبية تحاول تجنيد افراد من مجتمعهم المحلي. (انظر شكل 5.2). السؤال لم يُسأل في يبيا.

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

وكانت النساء أيضًا أقل ميلًا من الرجال للإبلاغ عن محاولة الجماعات المسلحة تجنيدهن شخصيًا (انظر الشكل 5.6). وعند سؤال المستجيبين عن معرفتهم بالتجنيد الفعلي الذي تمارسه الجماعات المسلحة، أفادوا أن عدد الرجال المجنَّدين في المتوسط يفوق ضعف عدد المجندات.

الشكل 5.4 كيف تحاول الجماعات المسلحة المحلية أو الأجنبية تجنيد أفراد من هذا المجتمع المحلي؟

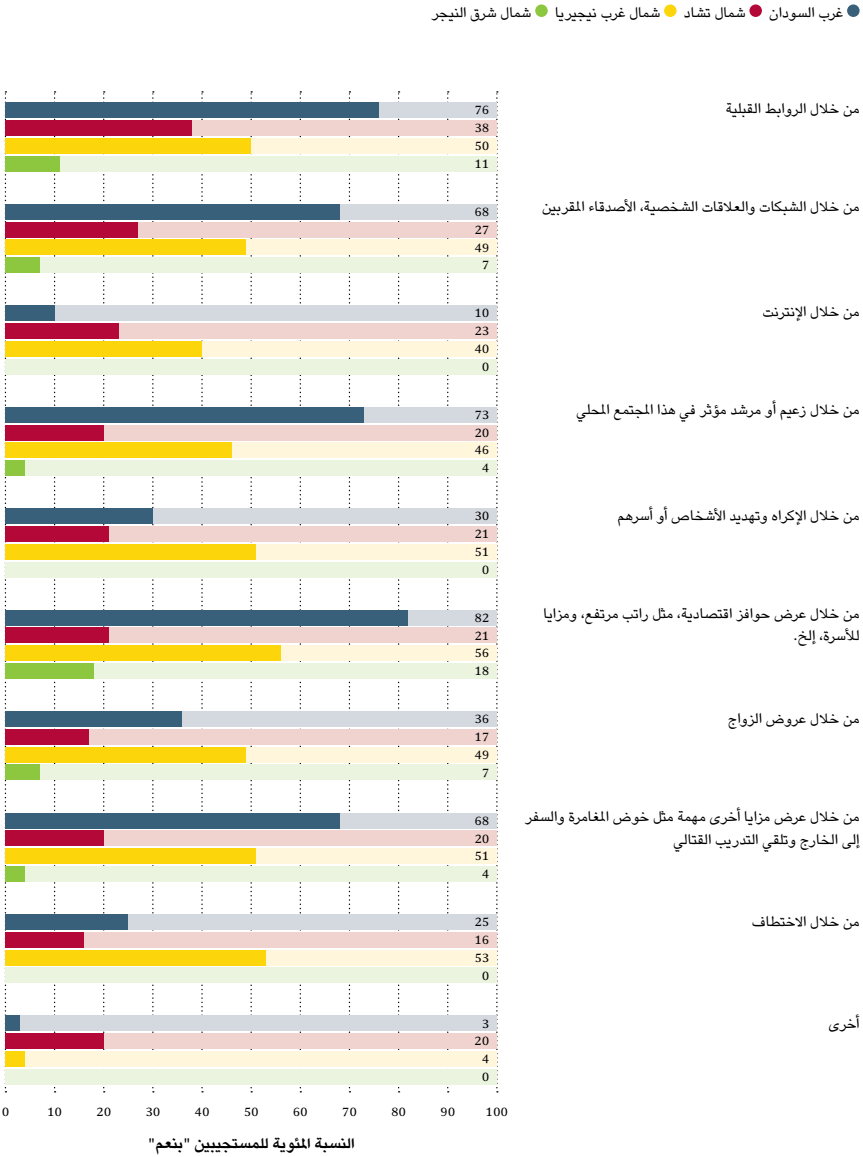

القاعدة: المستجيبون علي دراية بوجود جماعات مسلحة محلية او اجنبية تحاول تجنيد افراد من مجتمعهم المحلي. (انظر شكل 5.2). السؤال لم يُسأل في يبيا.

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 5.5 هل تستخدم أي منصة من منصات التواصل الاجتماعي أو منصات الدردشة؟

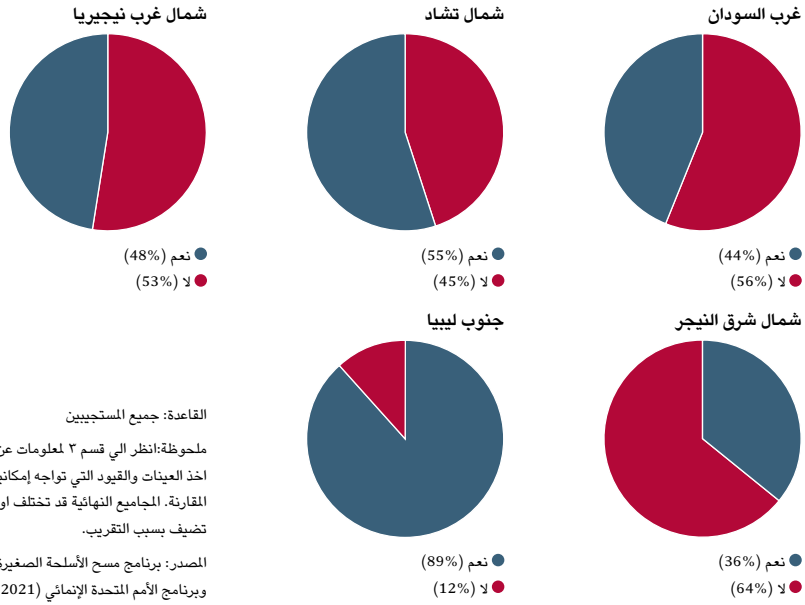

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة:انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 5.6 هل حاولت أي جماعة من هذه الجماعات تجنيدك أو تجنيد شخص من أسرتك؟

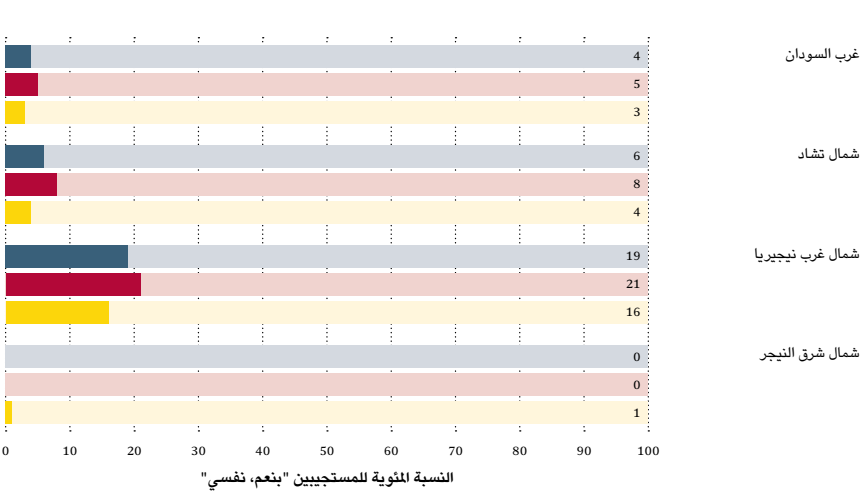

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

شاحنة متجهة إلى النيجر تنقل البضائع والمهاجرين بالقرب من مرزق بليبيا. 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.
المصدر: توم ويستكوت/ The New Humanitarian

ارتبط التجنيد، المُبلغ عنه، من قِبل الجماعات المسلحة في المجتمعات المشمولة بالدراسة ارتباطًا جليًا بمدى كون التجارة عبر الحدود مصدرًا محليًا لكسب الرزق (انظر الشكل 5.7). وارتبط انخراط العائلة في التجارة عبر الحدود ارتباطًا وثيقًا بالتجنيد، المُبلغ عنه، من قِبل الجماعات المسلحة في المجتمع المحلي وبالسفر المتكرر عبر الحدود في المجتمع المحلي، مما يشير إلى حدوث هذه الأنشطة بالتوازي.

الشكل 5.7 العلاقة بين مشاركة المجتمعات المحلية في التجارة عبر الحدود وتجنيد الجماعات المسلحة

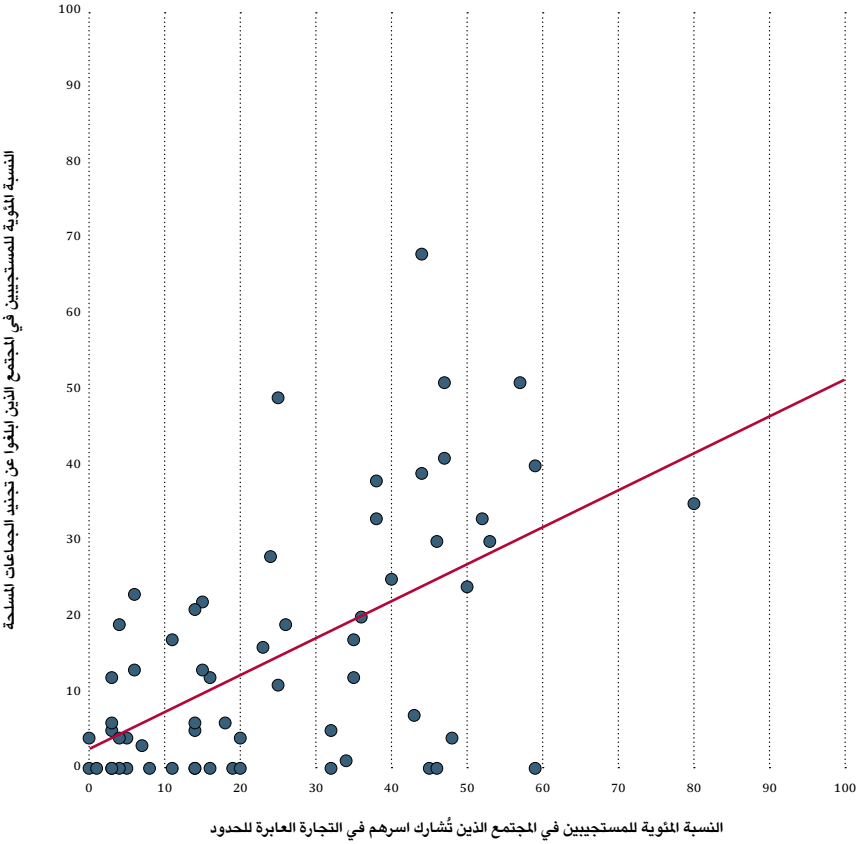

القاعدة: جميع المستجيبين مصنفون حسب المستوي المجتمعي (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملاحظة: القيمة R2 للجماعات المسلحة التي تجند في المجتمع = 0.60. R2 يقيس قدرة المتغير المستقل (على سبيل المثال، نسبة المستجيبين مع أفراد أسرهم الذين يشاركون في التجارة عبر الحدود في مجتمعهم المحلي) علي تفسير المتغير التابع (على سبيل المثال نسبة المستجيبين على علم بالجماعات المسلحة التي تجند في مجتمعهم). وإذا كان R2 النموذج 0.60، فإن 60 في المائة من "سلوك" المتغير التابع يفسره المتغير المستقل، مما يدل على وجود ارتباط واضح بين الظاهرتين.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

5.2 التجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة

كان المستجيبون في دراسات الحالات الإفرادية الإقليمية الأربع – تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان – أقل معرفةً بالأشخاص المنضمين إلى الجماعات المتطرفة العنيفة مقارنةً بمعرفتهم بعمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية. ومن بين جميع المستجيبين ضمن العينة، أفاد 578 (أو 11 في المائة) بأنهم على دراية بالتجنيد الذي تقوم به الجماعات المتطرفة العنيفة في منطقتهم، وقدموا معلومات عن السمات العامة للمجندين. وكانت تلك هي الحال بالنسبة إلى 18 في المائة من المستجيبين في السودان، و12 في المائة في تشاد، و10 في المائة في نيجيريا، وصفر في المائة في النيجر (انظر الشكل 5.8). أفاد معظم هؤلاء المستجيبين في تشاد ونيجيريا والسودان بحدوث التجنيد داخل بلدانهم (74 و86 و78 في المائة على التوالي). وشملت البلدان الرئيسية التي أُرسل إليها المجندون، بالترتيب التنازلي لأهميتها، السودان وليبيا وتشاد بالنسبة إلى المستجيبين السودانيين؛ وتشاد وليبيا ومالي بالنسبة إلى المستجيبين التشاديين؛ ونيجيريا وليبيا وتشاد والعراق بالنسبة إلى المستجيبين النيجريين (انظر الشكل 5.9).[16]

تكاد نسبة المجندين التي أفاد بها المستجيبون تتساوى ما بين الذكور والإناث، حيث كان عدد الرجال والفتيان المجندين أكثر بقليل من عدد النساء والفتيات المجندات. اعتقدت نسبةٌ عالية نسبيًا من المستجيبين في نيجيريا بأن النساء في مجتمعهم قادرات على أداء أدوار في الجماعات المسلحة المتطرفة – بما فيها توفير التدريب (31 في المائة) والدعم اللوجستي والمنزلي (46 في المائة)، وجمع الموارد المالية (44 في المائة)، وجمع المعلومات الاستخبارية (43 في المائة)، والقتال (40 في المائة) (انظر الشكل 5.10). وفي السودان، تمثَّلت الأدوار الرئيسية التي ذكرها المستجيبون في تقديم الدعم اللوجستي والخدمات المنزلية (55 في المائة)، والدعم المالي وجمع المعلومات الاستخبارية (48 في المائة لكل دور). وفي تشاد، كان دور المقاتلة هو أكثر أدوار النساء ذِكرًا عند المستجيبين (16 في المائة)، في حين أن نسبةً ضئيلة فقط من المستجيبين النيجريين أسندت أيًا من هذه الأدوار إلى النساء.

الشكل 5.8 هل تعرف شخصيًا رجالًا أو نساءً من هذه المنطقة انضموا إلى جماعة مسلحة متطرفة في السنوات الخمس الماضية؟

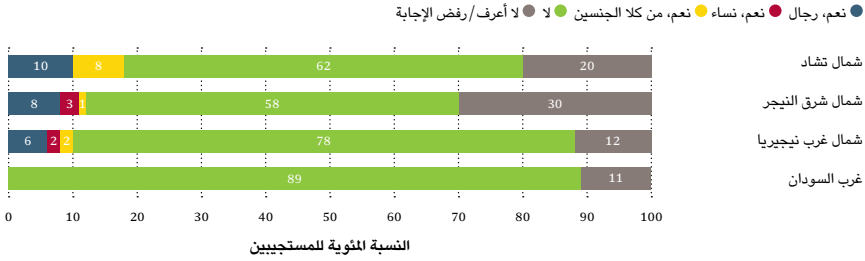

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 5.9 في أي دولة/دول؟ [انضموا هؤلاء الي الجماعات المسلحة]؟

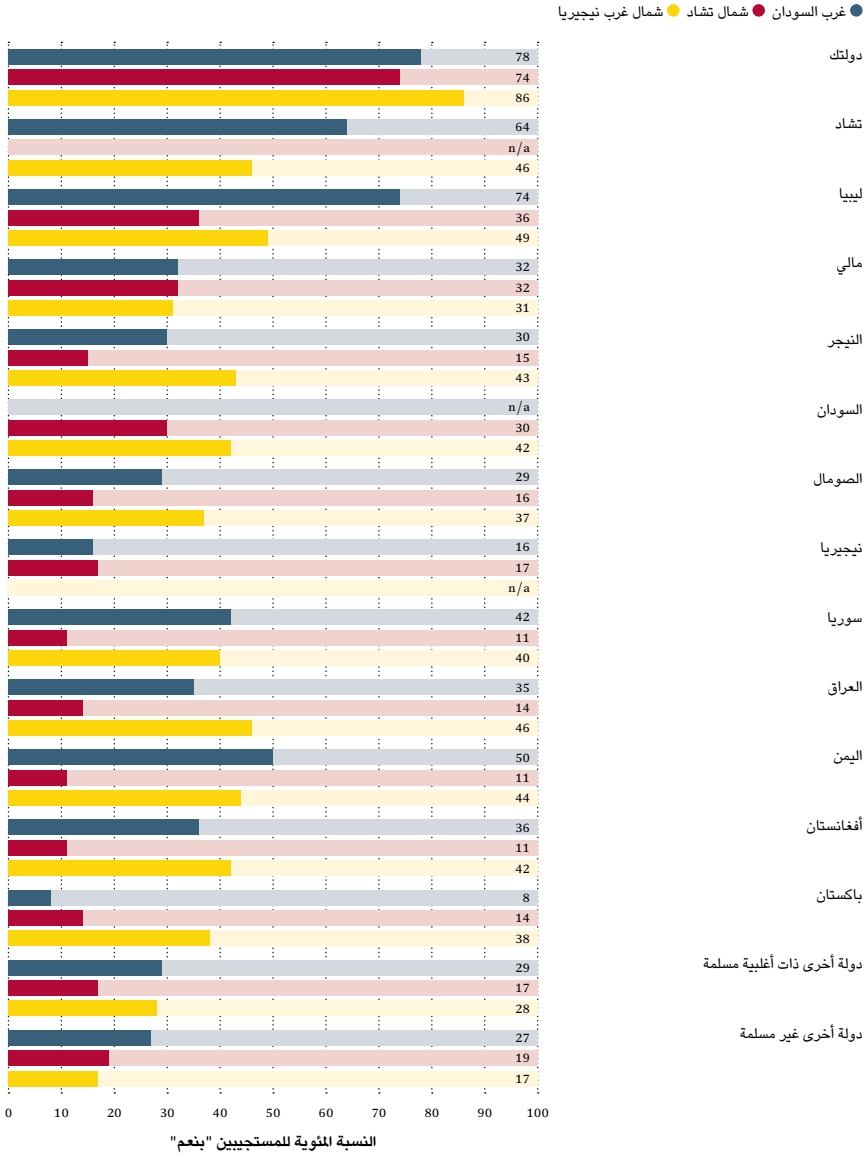

القاعدة: المستجيبين بنعم لهذا السؤال " هل تعرف شخصيًا رجالًا أو نساءً من هذه المنطقة انضموا إلى جماعة مسلحة متطرفة في السنوات الخمس الماضية؟ " (انظر شكل 5.8). هذا السؤال لم يسأل في ليبيا وكان عدد الملاحظات في النيجر قليل جداً للقيام بتحليل.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 5.10 على حد علمك، هل يمكن للإناث في هذا المجتمع المحلي أن يتولين أيًا من الأدوار التالية في الجماعات المسلحة المتطرفة؟

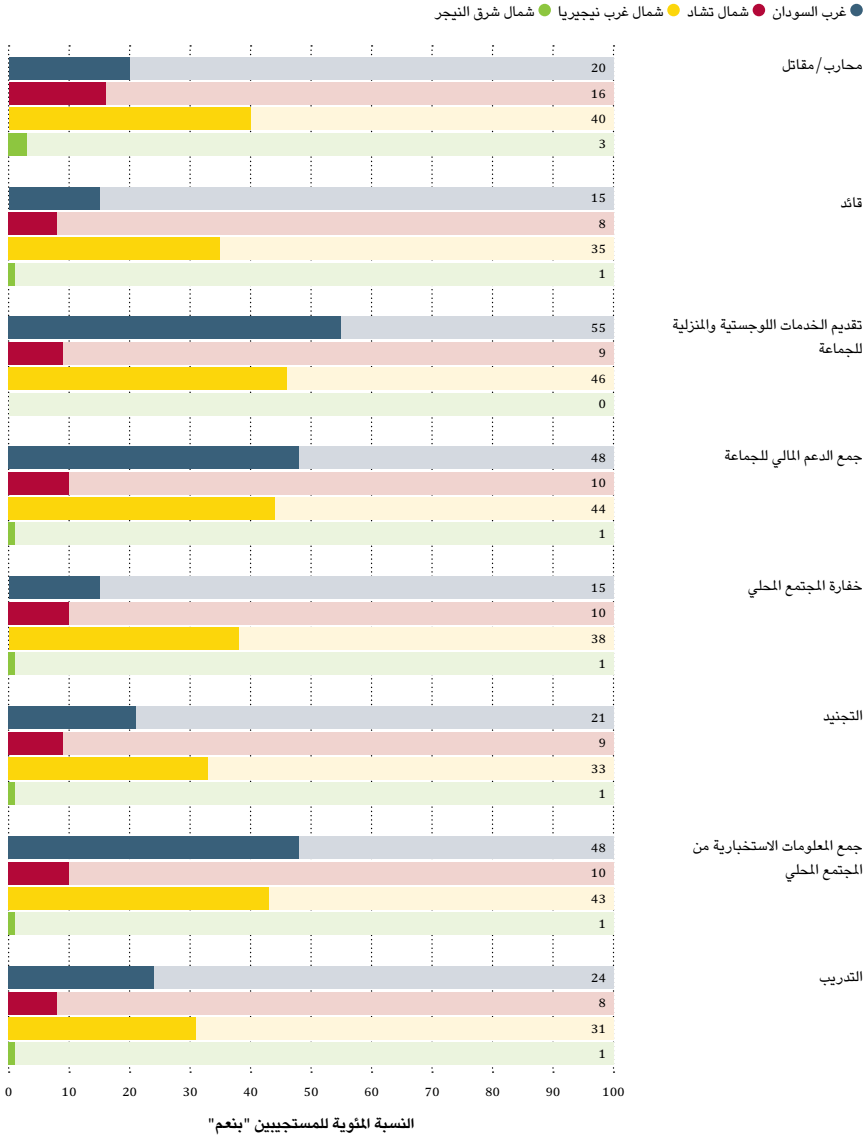

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

من بين 56 مستجيباً تم اختيارهم من المناطق بجنوب ليبيا، كانت سبها والكفرة المنطقتان الوحيدتان اللتان ذكرَ فيهما بعض المستجيبين بأن النساء قادرات على أداء دور قيادي ودور قتالي (7 من أصل 14 لكلا الدورين) في سبها و(2 و4 على التوالي، من أصل 14) في الكفرة. وقال 30 في المائة من جميع المستجيبين المختارين، ومعظمهم في سبها والكفرة (15 من أصل 21)، إن النساء قادرات على جمع الدعم المالي للجماعات المسلحة.

بشكل عام، كان المستجيبون في ليبيا ونيجيريا والسودان أكثر سخطًا على مجموعة من المؤسسات والمجتمعات والمنظمات - بما فيها الكيانات الدولية والتابعة للدول وغير التابعة للدول - مقارنةً بالمقابلين في تشاد والنيجر."

6. الانجذاب إلى الجماعات والقيم المتطرفة العنيفة

نظراً لان هذا البحث استندَ إلى دراسة استقصائية لعامة السكان، فإنه لم يتضمن مقابلات مع أعضاء معروفين من الجماعات المتطرفة العنيفة، وبالتالي لم يكن قادرًا على تفحُّص الصلة المباشرة بين العضوية النشطة في الجماعة المتطرفة والتصورات إزاء الدوافع الرئيسية للتطرف العنيف. ومع ذلك، شملت الدراسة الاستقصائية أسئلةً لقياس مستوى استياء المستجيبين من عددٍ من المؤسسات والجهات الفاعلة، ومعرفة وجهات نظرهم – الإيجابية أو السلبية – إزاء الجماعات المعروفة المصنفة كمنظمات إرهابية. توفر الإجابات على هذه الأسئلة مقياسًا لمستوى تعاطف المستجيبين ودعمهم لعدد من الجهات الفاعلة والأفكار المرتبطة عادةً بالتطرف العنيف.

6.1 التصورات إزاء الجماعات المتطرفة العنيفة

تباينت التصورات إزاء الجماعات المتطرفة العنيفة المعروفة، مثل داعش والقاعدة والشباب، بين دراسات الحالات الإفرادية الأربع الرئيسية. لم يُنشئ المستجيبون في تشاد، على وجه الخصوص، رابطًا وثيقًا بين هذه المجموعات وأي من الأوصاف الإيجابية والسلبية المقترحة الموضحة في الشكل 6.2.[17] وفي البلدان الثلاثة الأخرى، اتفق معظم المستجيبين على أن هذه الجماعات "عنيفة" و"خطرة" و"شريرة". ومع ذلك، شعرت نسبة لا يمكن إغفالها من المستجيبين في جميع البلدان الأربعة بأن تلك الجماعات كانت "صالحة" (31 في المائة في نيجيريا أعطوها درجة 4 أو 5، و22 في المائة في النيجر، و17 في المائة في السودان، و16 في المائة في تشاد) و"عادلة" (30 في المائة في نيجيريا، و15 في المائة في السودان، و14 في المائة في تشاد، و7 في المائة في النيجر). ولمَّا سُئل

الإطار 6.1 تسليط الضوء على البيانات الخاصة بالتعرض لدوافع التطرف العنيف بناءً على انجذاب المستجيبين إلى التطرف العنيف

يوضح الشكل 6.1 التصورات إزاء دوافع مختارة من دوافع التطرف العنيف بناءً على مدى تأييد المستجيبين للقيم (ولا سيما التي تعارض "النظام" والأعداء المُتصوّرين لقضايا التطرف العنيف) والجهات الفاعلة (مثل داعش أو القاعدة أو الشباب) المرتبطة بالتطرف العنيف.

أظهر بعض المستجيبين في دراسات الحالات الإفرادية الإقليمية الرئيسية الأربع – تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان – تأييدًا قويًا لهذه الآراء والجهات الفاعلة؛ ويُعدُّ هؤلاء المنجذبون بقوة إلى التطرف العنيف كمجموعة فرعية ضمن العينة (انظر أيضًا الشكل 6.2). كشفت بعض دراسات الحالات الإفرادية، وليس كلها، عن أنماط مثيرة للاهتمام تشير إلى عدم وجود علاقة منهجية بشكل عام بين الانجذاب إلى التطرف العنيف وبين دوافعه. ومع ذلك، مالَ المستجيبون في النيجر ممن كانت لديهم تصورات إيجابية إزاء التطرف العنيف إلى الإبلاغ بشكل أكبر عن تعرضهم لمعظم دوافع التطرف العنيف قيد الدراسة، باستثناء تأثير الجماعات المسلحة في مجتمعاتهم المحلية. وفي البلدان الأخرى، كانت العلاقة أكثر تباينًا: ففي حين أن التصورات إزاء الدوافع الرئيسية تميل إلى التفاوت اعتمادًا على انجذاب المستجيب إلى التطرف العنيف، إلا أنها لم تتبع النمط نفسه دائمًا.

الشكل 6.1 التصورات العامة لمجموعة مختارة من دوافع التطرف العنيف حسب صلة المستجيبون بالتطرف العنيف

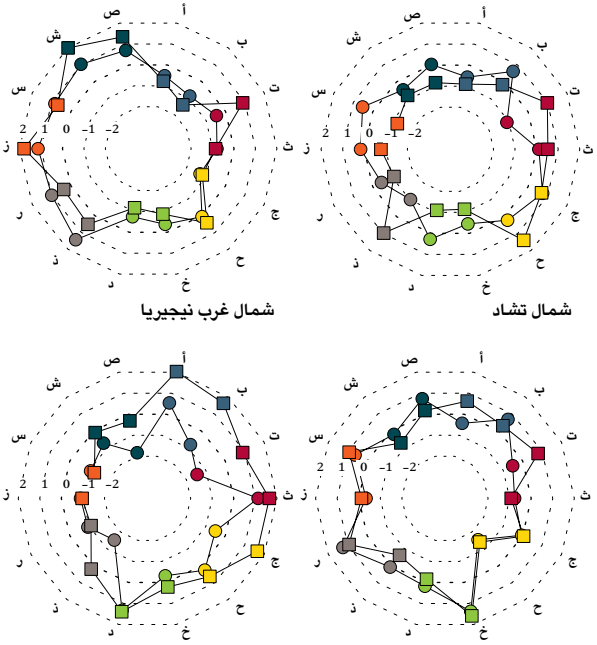

الأبعاد والمتغيرات

- **الفقر والحرمان**
  - أ. التقييم السلبي للحياة
  - ب.محروم من الغذاء والنقد
- **السخط على مؤسسات الدولة**
  - ت. السخط علي الحكومة
  - ث. القوات الأمنية مُقصرة فس عملها
- **عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية**
  - ج. لا يوجد مياه نظيفة في كثير من الاحيان
  - ح. اقل من ٨ سنوات تعليم
- **قوة الهوية الدينية والإثنية**
  - خ. الدين الوحيد المقبول هو ديني
  - د. اثق تماماً بمجلسي القبلي/الاثني
- **انعدام الامن**
  - ذ. اشعر بعدم الأمان
  - ر. متضرر من هجمات الجماعات المسلحة
- **تأثير الجماعات المسلحة غير الحكومية ودورها**
  - ز. الجماعات المسلحة توفر الامن
  - س. الجماعات المسلحة تقوم بتحصيل الضرائب
- **الأسلحة الصغيرة**
  - ش. امتلاك أسلحة نارية أمر ضروري
  - ص. تُحمل الأسلحة النارية علناً

الصلة بالتطرف العنيف

- إيجابية
- سلبية

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

"ملاحظات: يتم التعبير عن جميع القيم بدرجات Z الموحدة. وتشير نتيجة Z الموحدة إلى مدى بُعد نقطة البيانات عن المتوسط، أو إلى كم عدد الانحرافات المعيارية التي تكون أعلى أو أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان الخمس، ويمثلها الخط المتوسط (0 درجة). تتيح هذهالدرجات الفرصة لإجراء مقارنة مرئية لكيفية مقارنة الإجابات على الأسئلة المختلفة وفي البلدان المختلفة على نطاق واحد.

*انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. "

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 6.2 عند التفكير، مثلًا، في القاعدة أو بوكو حرام أو داعش أو حركة الشباب، إلى أي مدى تعتقد أنها تُجسِّد الأوصاف التالية؟

1(لا ينطبق بالمرة) 2 3 4 5 (ينطبق تمامًا) لا أعرف / رفض الإجابة

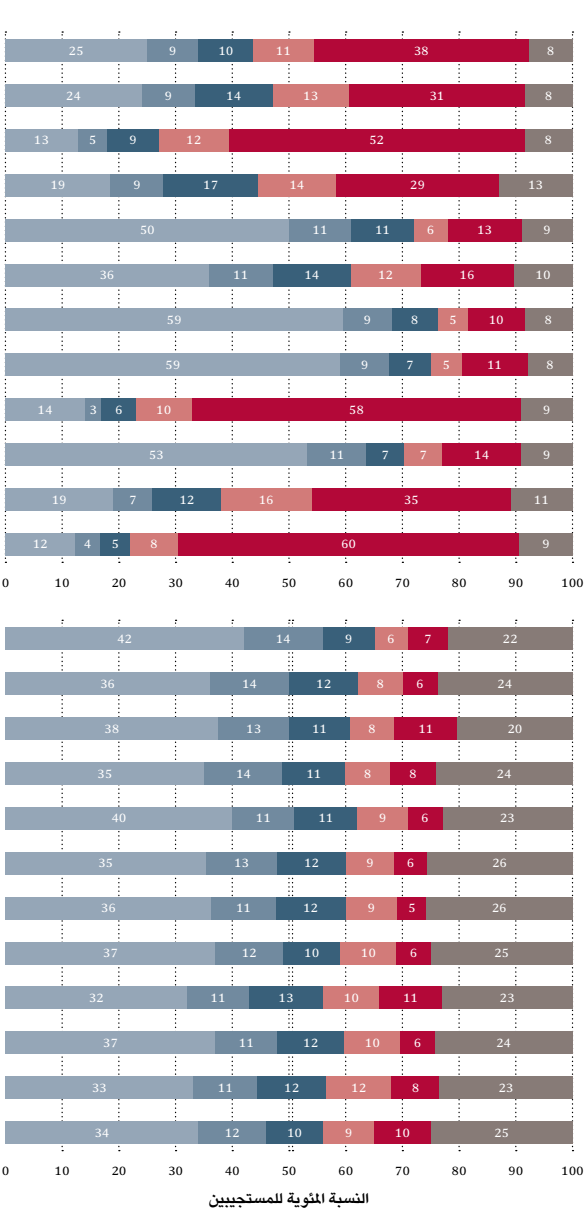

الشكل 6.2 يتبع

1(لا ينطبق بالمرة) 2 3 4 5 (ينطبق تمامًا) لا أعرف / رفض الإجابة

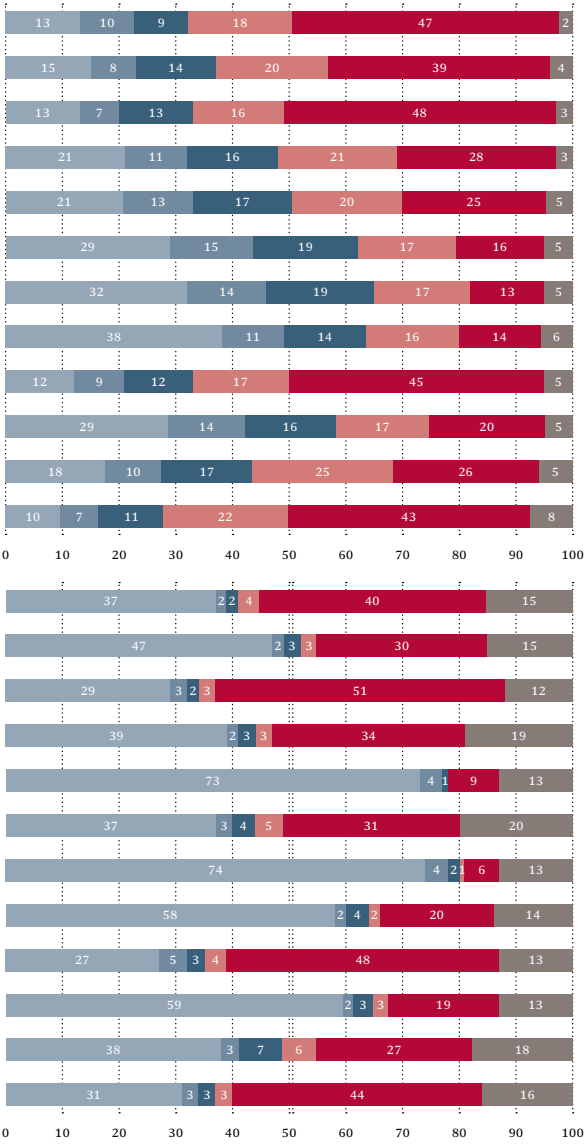

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا) ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

المستجيبون عمّا إذا كان من الأفضل وجود هذه الجماعات، كان المستجيبون النيجيريون الأكثر ميلًا لإعطاء إجابة إيجابية (16 في المائة)، يليهم التشاديون (8 في المائة) والنيجريون (5 في المائة) والسودانيون (4 في المائة).

في ليبيا، بناءً على إجابات 56 من المستجيبين المختارين من المناطق الجنوبية الأربع، يبدو أن لدى الليبيين آراءً سلبية إزاء الجماعات المتطرفة العنيفة مثل بوكو حرام والقاعدة وداعش، ويصفونها في المقام الأول بأنها عنيفة وخطرة؛ ومع ذلك، يبدو أن لدى المستجيبين من غات وبوجه خاص من الكفرة موقفًا أقل سلبيةً تجاه هذه الجماعات المصنفة على أنها إرهابية. ولكن نظرًا لصغر حجم العينة والطريقة المستهدفة المتبعة في اختيار المستجيبين، ينبغي أخذ هذه الإجابات كمؤشرات عامة فقط.

الشكل 6.3 من فضلك قل لي، هل أنت غاضب / ساخط / ناقم من/على أي مما يلي؟

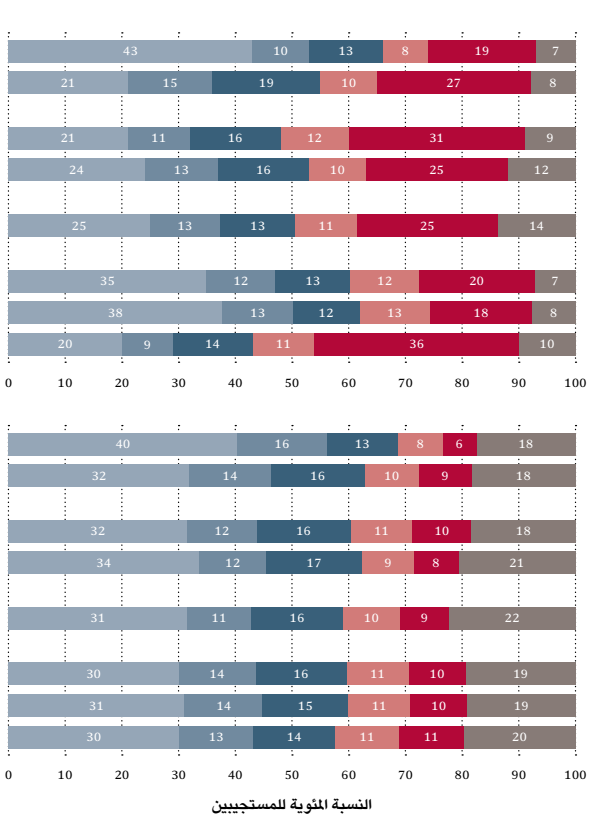

الشكل 6.3 يتبع

1 (غير ساخط\ناقم) 2 3 4 5 (ناقم\ساخط جدا) لا أعرف / رفض الإجابة

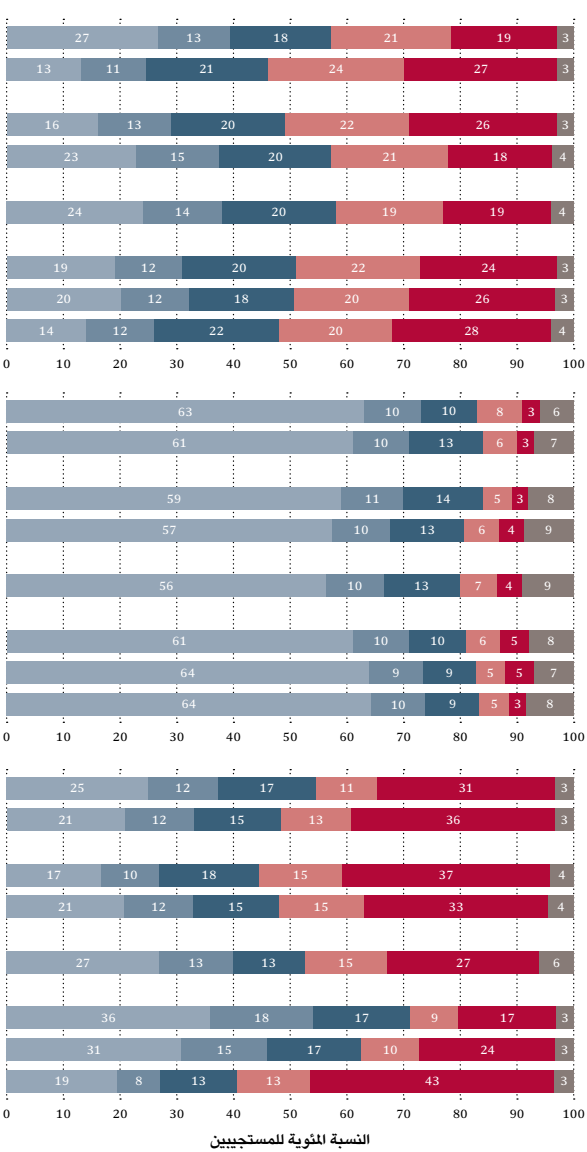

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة:انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

6.2 التصورات إزاء القيم المرتبطة بالتطرف العنيف

تناول الاستبيان التصورات إزاء مجموعة من القيم التي يمكن أن ترتبط بالتطرف العنيف، بما في ذلك آراء المستجيبين حول المؤسسات التي تصورها الجماعات المتطرفة العنيفة في كثير من الأحيان على أنها عدوة، وآرائهم حول قتل المدنيين، ومدى استعدادهم للموت لأجل مجموعة متنوعة من الأسباب.

في العموم، كان المستجيبون في ليبيا ونيجيريا والسودان أكثر سخطًا على مجموعة من المؤسسات والمجتمعات والمنظمات – بما فيها الكيانات الدولية والتابعة للدول وغير التابعة للدول – مقارنةً بالذين تمت مقابلتهم في تشاد والنيجر (انظر الشكل 6.3). بدا المستجيبون في ليبيا والسودان ونيجيريا ناقمين بوجه خاص على "النظام بأكمله" (43 و36 و28 في المائة على التوالي، كانوا "ناقمين/ساخطين جدًا").

الشكل 6.4 يعتقد البعض أن استهداف القوات الأمنية للمدنيين وقتلهم له ما يبرره أحيانًا، بينما يعتقد البعض الآخر أن هذا النوع من العنف غير مبرر أبدًا. ما هو رأيكم؟

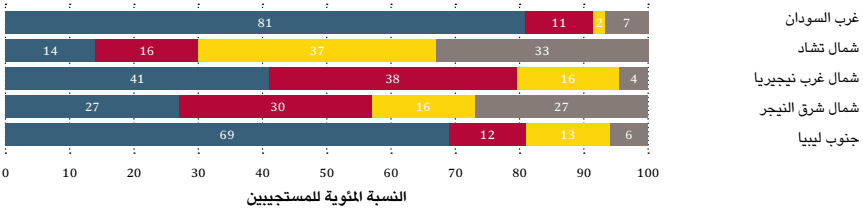

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة:انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 6.5 يعتقد بعض الناس أنه في بعض الأحيان يكون هناك ما يبرر قيام فرد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص باستهداف المدنيين وقتلهم، بينما يعتقد آخرون أن هذا النوع من العنف غير مبرر أبدًا. ما هو رأيكم؟

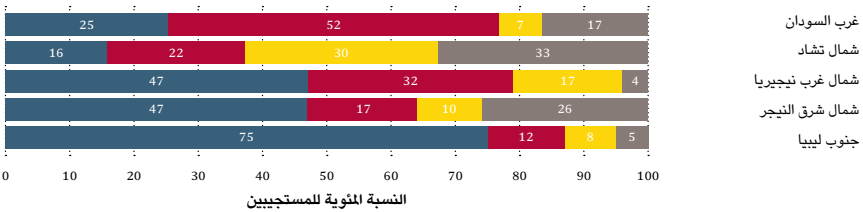

القاعدة: جميع المستجيبين

ملحوظة:انظر الي قسم ٣ لمعلومات عن طرق اخذ العينات والقيود التي تواجه إمكانية المقارنة. المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

تباينت الآراء بشأن قتل المدنيين بين دراسات الحالات الإفرادية، حيث كان عدد المستجيبين في نيجيريا (38 في المائة) والنيجر (30 في المائة) الذين يعتقدون أن إقدام الجيش على قتل المدنيين مبررٌ أحيانًا أكبر من عدد المستجيبين في تشاد (16 في المائة) وليبيا (12 في المائة) والسودان (11 في المائة) (انظر الشكل 6.4). غير أن مواقفهم تجاه قتل المدنيين على يد الأفراد أو الجماعات أظهرت صورةً مختلفة. ففي السودان وتشاد، كانت النظرة إلى عمليات القتل هذه أكثر إيجابية من النظرة إلى عمليات القتل التي يرتكبها الجيش. وكان المستجيبون في السودان الأشد تأييدًا لمثل هذه الممارسات (52 في المائة شعروا أنها مبررة في بعض الأحيان)، يليهم المستجيبون في نيجيريا (32 في المائة) وتشاد (22 في المائة) والنيجر (17 في المائة) وليبيا (12 في المائة) (انظر الشكل 6.5).

الشكل 6.6 أيٌّ هؤلاء تموت لأجله؟

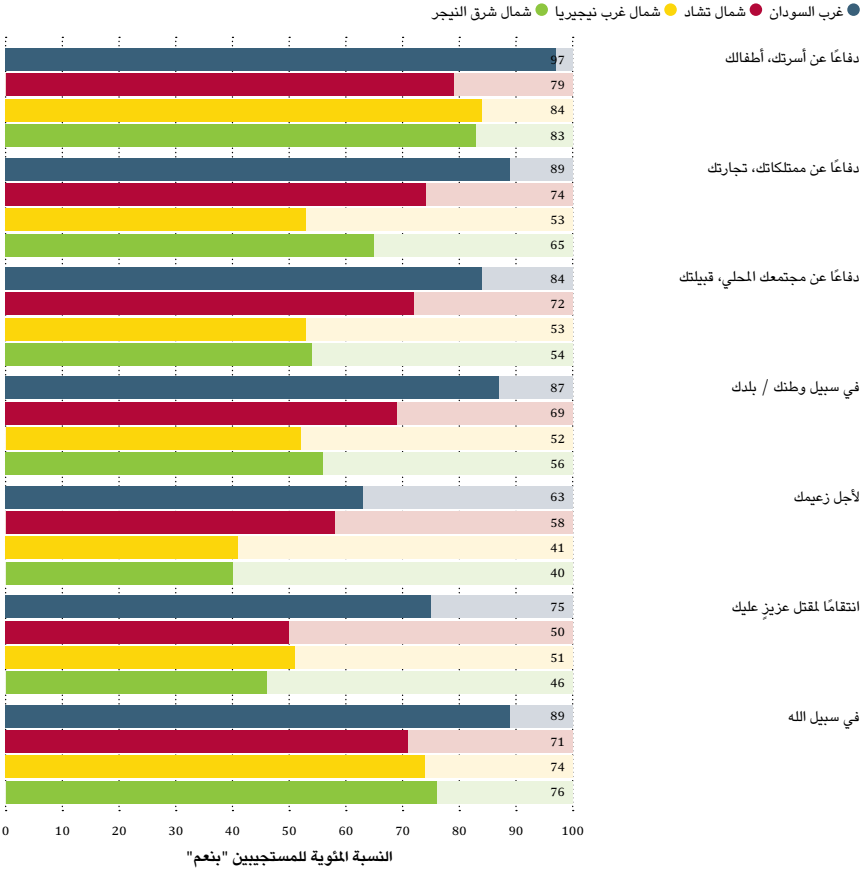

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: مسموح بالإجابات المتعددة

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

الشكل 6.7 هل تُقدِّر الحياة الدنيا والحياة الآخرة بالطريقة نفسها وهل تعمل لكلتا الحياتين بالتساوي؟

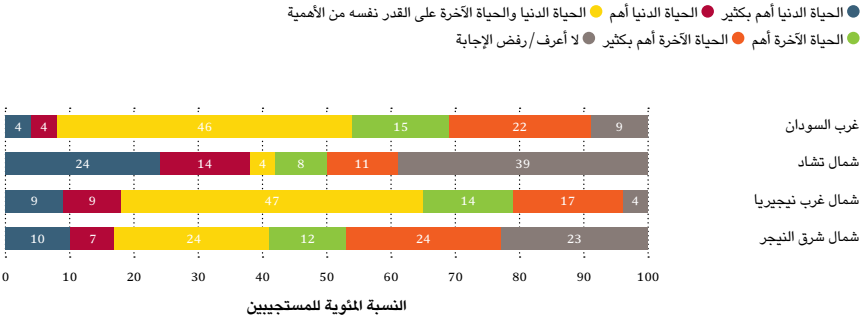

القاعدة: جميع المستجيبين (السؤال لم يُسأل في ليبيا)

ملحوظة: المجاميع النهائية قد تختلف او لا تضيف بسبب التقريب.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

أعرب معظم المستجيبين عن استعدادهم للموت لأجل مجموعة من الأسباب. كانت الأسباب الأكثر شيوعًا هي الدفاع عن الأسرة والأطفال (تتراوح بين 83 في المائة في النيجر و97 في المائة في السودان) أو "في سبيل الله" (تتراوح بين 71 في المائة في تشاد و89 في المائة في السودان). وذكر غالبية المستجيبين في السودان (63 في المائة) وتشاد (58 في المائة) أنهم مستعدون للموت لأجل زعيمهم (انظر الشكل 6.6). قد تكون آراء المستجيبين حول أهمية حياتهم الدنيا على الأرض مقارنةً بـ "حياتهم" الآخرة بعد الموت عاملاً ذا صلة أيضًا. فقد فاق عدد المستجيبين الذين فضَّلوا حياتهم الآخرة على حياتهم الدنيا في النيجر ونيجيريا والسودان عدد المستجيبين الذين لم يفعلوا ذلك (انظر الشكل 6.7). ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من الذين تمت مُقابلتهم في تشاد (39 في المائة) لم يُجيبوا على هذا السؤال أو أشاروا إلى أنهم يفضِّلون حياتهم الدنيا على حياتهم الآخرة (38 في المائة).

6.3 الانجذاب إلى التطرف العنيف

إن التعبير عن تأييد الجماعات المتطرفة العنيفة أو قيم معينة مرتبطة بالتطرف العنيف، بمعزل عن العوامل الأخرى، لا يعني بالضرورة أن يكون المرء متطرفًا عنيفًا. ومع ذلك، يمكن اعتبار الأفراد الذين يعبرِّون عن تأييد قوي جدًا لهذه القيم متطرفين بوجه خاص في وجهات نظرهم ويستحقون تدقيقاً خاصًا.

مع ذلك، لا يمكن إغفال النسبة الصغيرة من المستجيبين في دراسات الحالات الإفرادية الرئيسية الأربع الذين عبرَّوا عن آراء قوية بوجه خاص فيما يتعلق بالاستياء من النظام والمؤسسات الأخرى،[18] وأعربوا عن تأييدهم لمنظمات معروفة مصنفة ضمن قائمة الإرهاب.[19] وعلى سبيل المثال، عبرَّ 179 مستجيبًا من البلدان الأربعة المشمولة بالدراسة الإقليمية عن آراء إيجابية للغاية إزاء الجماعات المتطرفة العنيفة الرئيسية، وعبرَّوا في الوقت نفسه عن كرههم الشديد للنظام. ومن اللافت للنظر أن هذه المجموعة الفرعية تُظهر

الشكل 6.8 هل هذا التطرف حقا "عنيف" ؟

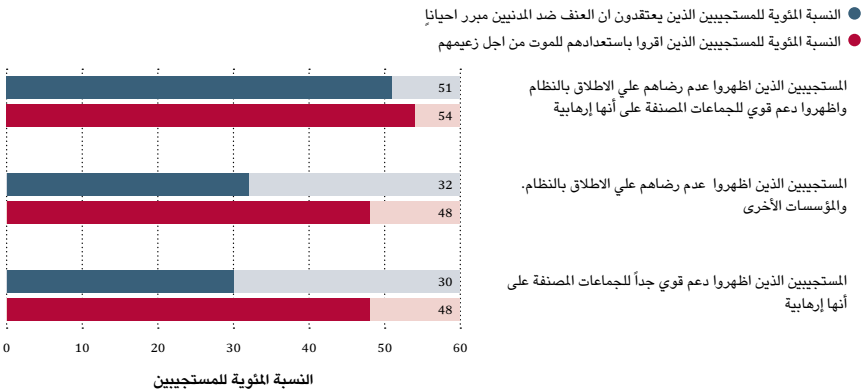

القاعدة: اظر الملاحظات الختامية 19 و20.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

أيضًا مستوى أعلى من تأييد العنف ضد المدنيين (51 في المائة) والاستعداد للموت فداءً للزعيم (54 في المائة) (انظر الشكل 6.8).

على المستوى الدولة، كانت نسبة المستجيبين الذين أعربوا عن تأييد قوي للمنظمات المتطرفة العنيفة ومستوى عالٍ من الاستياء اتجاه المؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية والدولية – وبالتالي لديهم عقلية يمكن اعتبارها قريبة من التطرف العنيف – الأعلى في نيجيريا (تقريبًا 6 في المائة)، ثم السودان (3 في المائة)، وتشاد (2 في المائة)، والنيجر (أقل من 2 في المائة) (انظر الجدول 6.1). وفي النيجر والسودان، كان المستجيبون الأصغر سنًا، ولا سيما الشباب، أكثر ميلًا للتعبير عن آراء تشير إلى انجذابهم إلى التطرف العنيف. أمّا في تشاد ونيجيريا، فقد أظهرت مجموعة المستجيبين البالغة من العمر 40-49 عامًا أعلى درجات الانجذاب. ونيجيريا هي الحالة الإفرادية الوحيدة التي كانت النساء فيها أكثر انجذابًا من الرجال إلى التطرف العنيف.

وعلى مستوى المجتمع المحلي، تركّز المستجيبون الأكثر انجذابًا إلى التطرف العنيف في ثماني مناطق تشادية بلغت أو تجاوزت حد الثلاثة بالمائة من المستجيبين الذين حملوا هذه الآراء. وتم بلوغ هذا الحد أيضًا في ست مجتمعات نيجيرية وستة مجتمعات سودانية مقارنة بمجتمع واحد في النيجر. وكما هو مُوضح في الإطار 6.1، نزع المستجيبون الأكثر تشددًا في النيجر إلى الإبلاغ عن تعرضهم بشكل أكبر للعديد من دوافع التطرف العنيف مقارنةً بالمستجيبين غير المتشددين. مع ذلك، لم تنطبق هذه العلاقة على دراسات الحالات الإفرادية الأخرى.

الجدول 6.1 الانجذاب إلى التطرف العنيف بحسب دراسة الحالة الإفرادية والفئة العمرية وجنس المستجيبين

الموقع	الفئة العمرية	جنس المستجيبين		
		ذكور	إناث	الجميع
شمال تشاد	15–24	2.7%	0.0%	1.6%
	25–39	2.8%	1.9%	2.3%
	40–49	5.8%	1.0%	3.7%
	50+	0.0%	2.6%	1.3%
	جميع المستجيبين	2.8%	1.5%	2.1%
شمال النيجر	15–24	5.6%	3.0%	3.9%
	25–39	1.2%	0.3%	0.7%
	40–49	2.2%	3.0%	2.5%
	50+	0.6%	1.1%	0.8%
	جميع المستجيبين	1.6%	1.3%	1.5%
شمال غرب نيجيريا	15–24	6.8%	6.9%	6.9%
	25–39	5.1%	5.0%	5.0%
	40–49	8.1%	12.5%	9.4%
	50+	3.0%	8.3%	4.6%
	جميع المستجيبين	5.3%	6.3%	5.8%
غرب السودان	15–24	6.3%	5.4%	5.8%
	25–39	3.8%	1.8%	2.9%
	40–49	2.2%	0.0%	1.5%
	50+	1.8%	3.3%	2.2%
	جميع المستجيبين	3.2%	2.2%	2.8%
المجموع	15–24	5.0%	4.4%	4.6%
	25–39	3.5%	2.6%	3.0%
	40–49	4.1%	2.8%	3.7%
	50+	1.6%	3.9%	2.4%
	جميع المستجيبين	3.4%	3.1%	3.3%

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)

"على الرغم من أن الجماعات المتطرفة العنيفة لم تسيطر بالضرورة على الأراضي في المناطق المشمولة بالدراسة، إلا أن الدراسة تُشير إلى احتمالية تدهور الوضع بسرعة في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا ما لم يتم اتخاذ إجراء في هذا الصدد."

الخاتمة

تحرَّى هذا التقرير التصورات العامة إزاء عوامل الدفع والجذب – أو الدوافع – للتطرف العنيف في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا، وارتباطاتها بمعرفة المستجيبين بالتجنيد الذي تمارسه الجماعات المسلحة ودرجات الانجذاب إلى التطرف العنيف. وبشكل عام، شملت الدراسة مقابلة 6852 شخصًا تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر في المناطق الحدودية في شمال تشاد، وجنوب ليبيا، وشمال غرب نيجيريا، وشمال شرق النيجر، وغرب السودان، مما وفر عينة إقليمية فريدة لغايات التحليل. ومن العوامل الرئيسية للضعف أمام التطرف العنيف التي استفاضت الدراسة في مناقشتها عامل الفقر، والمشقة والحرمان، والاستياء من مؤسسات الدولة، وتدني إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والهويات العرقية والدينية، وانعدام الأمن، وحظر المشاركة السياسية، وتوافر الأسلحة الصغيرة.

ومن شأن الاستنتاجات محددة السياق التي يشير اليها هذا التقرير أن تساعد الممارسين في مجالات التنمية ومنع التطرف العنيف في ترتيب أولويات تدخلاتهم على نحو فعال للتصدي لمكامن الضعف الأكثر إلحاحًا في كل منطقة من المناطق الحدودية المشمولة بالدراسة. تظهر الدراسة أيضًا عوامل أكثر شمولاً تؤثر في السياسات والبرامج، وتؤكد العديد من الاستنتاجات التي خرج بها التقرير السابق بعنوان "رحلة إلى التطرف في إفريقيا" (UNDP, 2017a, pp. 7–9). تفرض المشقة والحرمان تحديات كبيرة في المناطق الحدودية بجنوب ليبيا، ولا سيما لفرص حياة الأفراد الذين وُلدوا ونشأوا في هذه المناطق. ويُعدُّ هذا التهميش أكثرَ إشكالية من منظور منع التطرّف العنيف عندما يتفاقم على أسس عرقية أو قبلية أو دينية، كما يتجلى في بعض دراسات الحالات الإفرادية الواردة في هذا التقرير. لذلك، ينبغي أن تولي برامج دعم الأُسَر والتعليم في هذه المناطق اهتمامًا خاصًا لمنع اتساع الفجوات القائمة بين المجموعات مختلفة الهوية، وإلا فإنها فقد تُفضي إلى نتائج عكسية من منظور منع التطرّف العنيف.

عبرّ سكان المجتمعات الحدودية عن تصورات معقدة ودقيقة إزاء قدرة الدولة على توفير الأمن والعدالة. لذا ينبغي للتدخلات الهادفة إلى رفع مستوى الجودة والمساءلة في مؤسسات الدولة وأن تحرص على مراعاة هذه الآراء وأداء المؤسسات والوكالات المختلفة، والذي غالبًا ما يكون غير متسق ويتطلب أشكالاً مكيَّفة للتعامل معها. تباينت أيضًا التصورات إزاء انعدام الأمن، ووجود الجماعات المسلحة، وتوافر الأسلحة الصغيرة بين دراسات الحالات الإفرادية تباينًا كبيراً. يمكن لانعدام الاستقرار أن يعززَّ التطرف العنيف من خلال تمكين الجماعات المسلحة من التغلغل في المستوى المحلي وسد الثغرات الموجودة. ومع ذلك، قد تؤدي التدخلات المركِّزة على الأمن والتي تستهدف الجماعات المسلحة إلى تفاقم المظالم المحلية إذا لم تُراعِ حقوق الإنسان للسكان المحليين، وإذا هدَّدت سُبل عيشهم. لذا يحتاج الممارسون إلى التعامل بمهارة مع الحاجة إلى تحسين مستوى الأمن في مناطق الساحل الحدودية دون تعريض سُبل العيش المحلية للخطر، والتي تعتمد في الغالب على التجارة غير الرسمية والأنشطة الأخرى التي يمكن أن تتأثر بشدة بتدابير مكافحة الاتجار.

على الرغم من أن الجماعات المتطرفة العنيفة لم تسيطر بالضرورة على الأراضي في المناطق المشمولة بالدراسة، إلا أن الدراسة تُشير إلى احتمالية تدهور الوضع بسرعة في الأراضي الحدودية بجنوب ليبيا ما لم يتم اتخاذ إجراء في هذا الصدد. أفاد 19 بالمائة من المستجيبين في تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان بأنهم على دراية بوجود جماعات مسلحة محلية أو أجنبية تعكف على التجنيد في مجتمعاتهم، في حين أفاد 11 في المائة بأنهم على دراية بعمليات تجنيد تقوم بها جماعات متطرفة عنيفة. ويبدو أن التجنيد في الجماعات المسلحة أكثر شيوعًا في المناطق الأكثر اعتمادًا على التجارة عبر الحدود. أعربَ حوالي 3 في المائة من المستجيبين في المناطق الحدودية في هذه البلدان الأربعة عن وجهات نظر إيجابية جدًا تجاه الجماعات المتطرفة العنيفة الرئيسية، وعن كرههم الشديد لمجموعة من المؤسسات والمجتمعات والمنظمات. وغالبًا ما يقترن هذان التصوران عند اجتماعهما بمستويات غير عادية من تأييد قتل المدنيين. وعلى الرغم من أن هذه الآراء تحملها أقليةٌ صغيرة فقط من المجتمعات المشمولة بالدراسة، إلا أنها تُوضح أهمية معالجة دوافع التطرف العنيف في المنطقة بطريقة شاملة بهدف منع أعداد أكبر من الناس من بلوغ "نقطة التحول" المحتملة نحو التطرف العنيف.

الملاحظات الختامية

1. الدول الأعضاء المشمولة بهذا التقييم هي تشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان.
2. للاطلاع على نقاش حول تعريف التطرف العنيف، انظر، على سبيل المثال، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (2020، 12–11 .pp).
3. انظر أيضًا Nowak and Gsell (2018).
4. يمكن لعوامل الدفع أن توجد أيضًا على مستوى الفئة أو المجتمع وعلى مستوى الفرد. وعلى سبيل المثال، قد تتولد لدى ضحايا تعذيب القوى الأمنية مظالم تدفعهم إلى الانضمام إلى مجموعة متطرفة عنيفة.
5. انظر، على سبيل المثال، Collier and Hoeffler (2004) وحججهما بشأن قدرة المتغيرات الاقتصادية مثل عدم المساواة على تفسير حدوث التمرد والحرب الأهلية.
6. أظهرَ تقريرٌ صدرَ في عام 2019 بناءً على دراسة استقصائية شملت أقاليم ليبيا الثلاثة (بما فيها مدينة سبها الجنوبية)، على سبيل المثال، أن "المواقف التي تؤيد العنف ضد المرأة أو تتغاضى عنه هي العامل الوحيد ذي الدلالة الإحصائية المرتبط إيجابًا بتأييد التطرف العنيف" (UN Women, 2019, p. 19).
7. انظر، على سبيل المثال، Tubiana and Gramizzi (2017; 2018).
8. كوبو كوليكت (KoBo Collect) هو برنامج حاسوبي يوفر أدوات تسهل عملية جمع البيانات في الميدان وتحليلها.
9. لم يستخدم الفريق في السودان الأجهزة اللوحية لجمع البيانات، وإنما سجَّل الإجابات ورقيًا قبل نقلها إلى أجهزة الحاسوب المحمولة والأجهزة اللوحية.
10. ترد العناوين الرئيسية للاستبيان في الملحق (1) من هذا التقرير.
11. أشارَ الباحثون الميدانيون الليبيون في مناطق الجنوب الليبي إلى أن محاولة إجراء مقابلات استقصائية في الأسر المعيشية كانت ستكون خطرة وغير موثوقة في آنٍ واحد بسبب ارتفاع معدل الرفض وانعدام الخصوصية في الأسر المعيشية، بناءً على ما لاحظوه في دراسات استقصائية سابقة أجريت في المنطقة.
12. أخذَ فريق البحث الليبي عينات من الأحياء في كل مدينة باستخدام مجموعات البيانات السكانية الحالية المجمَّعة من مصادر متعددة مع صور من الأقمار الصناعية وتقنيات نظام المعلومات الجغرافية للاستشعار عن بعد (GIS). وتحديدًا، استخدم فريق البحث مصادر البيانات التالية: (1) مجموعة البيانات التشغيلية المشتركة الخاصة بليبيا لعام 2020 التي قدمتها مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (عبارة عن إسقاطات سكانية بناءً على آخر تعداد سكاني أجري في ليبيا في عام 2006)؛ (2) خرائط الأحياء لكل بلدية، والتقسيمات السكانية حسب الحي، قدمتها اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية في ليبيا؛ و(3) التقديرات السكانية التي استنتجها الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من صور الأقمار الصناعية الحديثة عالية الدقة.

13. تمَيل الجماعات المتطرفة العنيفة عند تجنيد الأفراد إلى استغلال المظالم والتهميش والظلم الذي تعانيه المجتمعات، مما يجعلها وأفرادها ضعيفة أمام التطرف العنيف (UNICRI, 2020, p. xii). ومع ذلك، فإن العلاقة بين المشقة والتطرف العنيف ليست منتظمة، حيث أبرزت بعض الدراسات غياب الترابط الواضح بينهما، بالإضافة إلى دور الأفراد الميسورين كمرتكبين للتطرف العنيف في بعض السياقات (Allan et al., 2015, p. 43; Thiessen, 2019).
14. انظر أيضًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)
15. مراسلات مكتوبة مع جان لويس رومانيه بيرو، 18 كانون الثاني/يناير 2022، بناءً على عمل ميداني ومقابلات مع مستجيبين ليبيين أجريت في 2018 و2020 و2021. انظر أيضًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021).
16. تعني الدرجة (Z) أن المتوسط يساوي صفرًا، وتشير القيم الإيجابية والسلبية إلى عدد الانحرافات المعيارية. واستُخدمت هذه القياسات النسبية لمقارنة البلدان والأسئلة المختلفة حيثما لم يكن بالإمكان مقارنة النتائج الأولية استنادًا إلى مقياس واحد.
17. عُدَّ هذا السؤال أيضًا حساسًا للغاية بحيث لا يمكن طرحه في الدراسة الاستقصائية الأساسية الأشمل في ليبيا. ومن بين الأشخاص ال 56 المشمولين بالدراسة الاستقصائية ذات العينة المقصودة التي نُفِّذت في مناطق جنوب ليبيا، قال مستجيبٌ واحد فقط (من الكفرة) إنه يعرف شخصًا من منطقته انضم إلى جماعة مسلحة متطرفة في السنوات الخمس الماضية. وأجاب مستجيبون أكثر على السؤال المتعلق بالبلد الذي انضمَّ فيه أفرادٌ ليبيون إلى جماعة مسلحة متطرفة: 11 مستجيبًا ذكروا ليبيا؛ و5 ذكروا سوريا؛ ومستجيبان ذكرا العراق أو السودان أو اليمن؛ ومستجيب واحدٌ فقط ذكرَ مالي أو النيجر أو الصومال.
18. يشير المعدل المرتفع نسبيًا لعدم الإجابة في تشاد، وكذلك تشابه أنماط إجابة المستجيبين التشاديين في مختلف الفئات، إلى وجود مشكلات محتملة في فهمهم لهذا السؤال. لذلك ينبغي تفسير هذه النتائج بتحفظ.
19. المستجيبون الذين قالوا إنهم "ساخطون تمامًا" على 6 أو أكثر من المؤسسات والجهات الفاعلة الـ 11 المذكورة في الاستبيان تم إدراجهم ضمن هذه النسبة.
20. المستجيبون الذين يتشاطرون اثنين على الأقل من الآراء الخمسة التالية فيما يتعلق بالجماعات المتطرفة العنيفة الدولية مثل بوكو حرام أو داعش أو القاعدة أو الشباب: "ينطبق تمامًا" على هذه الجماعات أنها (1) عادلة، (2) صالحة، أو (3) تُدافع عن الإسلام و"لا ينطبق على الإطلاق" على هذه الجماعات أنها (4) شريرة و(5) خطرة.

المراجع

ACAPS. 2021. 'Nigeria: Overview.' Accessed September 2021.

Akhbar Sudan. 2020. 'هجوم مسلح جديد في طريق الطينة الفاشر بولاية شمال دارفور.' 15 March.

Allan, Harriet, et al. 2015. Drivers of Violent Extremism: Hypotheses and Literature Review. London: Royal United Services Institute. 16 October.

Alusala, Nelson. 2007. 'Disarmament in Chad: Instability of Incapability.' Monograph No. 129. Pretoria: Institute for Security Studies. March.

ArcGIS Hub. 2018. 'Nigeria Ethnicity Areas.' 14 August.

Bertelsmann Stiftung. 2020a. 'Country Report Niger.' BTI Transformation Index.

—. 2020b. 'Country Report Sudan.' BTI Transformation Index.

Borum, Randy. 2011. 'Radicalization into Violent Extremism II: A Review of Conceptual Models and Empirical Research.' Journal of Strategic Security, Vol. 4, No. 4. December.

—. 2014. 'Psychological Vulnerabilities and Propensities for Involvement in Violent Extremism.' Behavioral Sciences & the Law, Vol. 32, No. 3. 20 March, pp. 286–305.

Burton, John W., ed. 1990. Conflict: Human Needs Theory. New York: St. Martin's Press.

CAR (Conflict Armament Research). 2016. Investigating Cross-border Weapon Transfers in the Sahel. London: CAR. November.

—. 2020. Nigeria's Herder-Farmer Conflict: Domestic, Regional, and Transcontinental Weapon Sources. Dispatch from the Field. London: CAR. January.

CEP (Counter Extremism Project). n.d. 'Chad: Extremism & Terrorism.'

CIA (Central Intelligence Agency). 2021. 'The CIA World Factbook 2021.'

Collier, Paul and Anke Hoeffler. 2004. 'Greed and Grievance in Civil War.' Oxford Economic Papers. Vol. 56, No. 4. Oxford: Oxford University Press, pp. 563–95.

Dabanga. 2014. '"Sudan's Military Industry Expanding": Small Arms Survey.' 6 July.

—. 2016. '"Security, Services Lacking in North Darfur's El Tina": Commissioner'. 9 October.

—. 2018. 'Sudan Militia Prevents Smuggling of 154 Men to Libya.' 9 September.

—. 2019. 'North Darfur: Gang Caught Smuggling Sudanese Migrants to Libya.' 4 March.

—. 2021. 'Lawlessness Continues in North Darfur's Kutum.' 3 May.

Darden, Jessica Trisko. 2019. Tackling Terrorists' Exploitation of Youth. American Enterprise Institute. May.

Elworthy, Scilla and Gabrielle Rifkind. 2005. Hearts and Minds: Human Security Approaches to Political Violence. London: Demos.

Fink, Naureen Chowdhury and Rafia Bhulai. 2016. 'Development and Countering Violent Extremism.' In UNA (United Nations Association), Meeting the Demand: Implementing the Sustainable Development Goals. New York: UNA. 1 March.
Fitzgerald, Mary and Mattia Toaldo. 2016. 'A Quick Guide to Libya's Main Players.' London: European Council on Foreign Relations. 19 May.
Florquin, Nicolas. 2019. 'Linking P/CVE & Illicit Arms Flows in Africa.' RESOLVE Network Policy Note. Washington, DC: United States Institute of Peace. November.
— and Eric Berman. 2005. Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region. Geneva: Small Arms Survey. May.
Freedom House. n.d. 'Freedom in the World Report: Countries and Territories.'
Gelfand, M. J., et al. 2013. 'Culture and Extremism.' Journal of Social Issues, Vol. 69, Iss. 3, pp. 495–517.
HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2014. 'The Military Industry Corporation (MIC).' Geneva: Small Arms Survey. 2 July.
ICCT (International Centre for Counter-Terrorism). 2021. Cashing in on Guns: Identifying the Nexus between Small Arms, Light Weapons, and Terrorist Financing. The Hague: ICCT. 24 March.
ICG (International Crisis Group). 2017. Herders against Farmers: Nigeria's Expanding Deadly Conflict. Africa Report No. 252. Brussels: ICG. 19 September.
—. 2019. Avoiding the Resurgence of Intercommunal Violence in Eastern Chad. Africa Report No. 284. Brussels: ICG. 30 December.
—. 2020a. Managing Trafficking in Northern Niger. Africa Report No. 285. Brussels: ICG. 6 January.
—. 2020b. Violence in Nigeria's North West: Rolling Back the Mayhem. Africa Report No. 288. Brussels: ICG. 18 May.
—. 2021a. A Course Correction for the Sahel Stabilisation Strategy. Africa Report No. 299. Brussels: ICG. 1 February.
—. 2021b. 'Crisis Watch: Niger.' May.
IEP (Institute for Economics & Peace). 2020. Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism. Sydney: IEP. November.
IFAD (International Fund for Agricultural Development). 2015. 'Chad: Project to Improve the Resilience of Agricultural Systems in Chad (PARSAT).' May.
Inglehart, R., et al. (eds.). 2014. 'World Values Survey: Round Six – Country-Pooled Datafile Version.' Madrid: JD Systems Institute.
IOM (International Organization for Migration) 2021. Libya: Circular Migrations to Libya. 25 May.
IPSS (Institute for Peace and Security Studies). 2021. Peace & Security Report: Niger Conflict Insights. April.
Jaffer, Nabeelah. 2015. 'The secret world of Isis brides: "U dnt hav 2 pay 4 ANYTHING if u r wife of a martyr".' Guardian. 24 June.
Khalil, James. 2017. 'The Three Pathways (3P) Model of Violent Extremism.' The RUSI Journal, Vol. 162, No. 4, pp. 40–48.
—, John Horgan, and Martine Zeuthen. 2019. 'The Attitudes-Behaviors Corrective (ABC) Model of Violent Extremism.' Terrorism and Political Violence. 18 December.
Kruglanski, Arie, et al. 2009. 'Fully Committed: Suicide Bombers' Motivation and the Quest for Personal Significance.' Political Psychology, Vol. 30, No. 3.
Lacher, Wolfram and Alaa al-Idrissi. 2018. Capital of Militias: Tripoli's Armed Groups Capture the Libyan State. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. June.

Leff, Jonah and Emile LeBrun. 2014. Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey. May.
Lewis, Mike. 2009. Supply and Demand: Arms Flow and Holdings in Sudan. HSBA Issue Brief No. 15. Geneva: Small Arms Survey. December.
Mahmoud, Youssef. 2016. 'In the Fight against Violent Extremism, Why is Prevention Elusive?' IPI Global Observatory Blog. 11 January.
Mangan, Fiona. 2020. Illicit Drug Trafficking and Use in Libya: Highs and Lows. Peaceworks No. 161. Washington, DC: United States Institute of Peace. May.
Marcuzzi, Stefano and Jason Pack. 2020. Terrorist and Armed Groups in the Fezzan-Sahel Region: Recruitment and Communication Tactics. Riga: NATO Strategic Communications Centre of Excellence. December.
Marshall, Monty G. and Benjamin R. Cole. 2014. Global Report 2014: Conflict, Governance, and State Fragility. Vienna: Center for Systemic Peace. 23 July.
Max-Neef, Manfred. 1991. 'Development and Human Needs'. In Manfred Max-Neef, Human Scale Development: Conception, Application and Further Reflection. New York and London: The Apex Press, pp. 13–54.
McCauley, Clark and Sophia Moskalenko. 2008. 'Mechanisms of Political Radicalization: Pathways Toward Terrorism.' Terrorism and Political Violence, Vol. 20, No. 3. July, pp. 415–33.
Moghaddam, Fathali M. 2005. 'The Staircase to Terrorism: A Psychological Exploration.' American Psychologist Association. Vol. 60, No. 2. March, pp. 161–69.
Mohamedou, Mohammad-Mahmoud Ould. 2017. A Theory of ISIS: Political Violence and the Transformation of the Global Order. London: Pluto Press.
Montgomery, Katarina. 2015. 'ISIS Recruits Brides to Solve Middle East "Marriage Crisis".' Syria Deeply. 8 May.
Mundy, Jacob. 2018. Libya. Cambridge: Polity Press.
Murray, Rebecca. 2017. Southern Libya Destabilized: The Case of Ubari. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. April.
Nowak, Matthias and Andre Gsell. 2018. Handmade and Deadly: Craft Production of Small Arms in Nigeria. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. June.
NPC (National Population Commission of the Federal Republic of Nigeria). 2014. Nigeria: Demographic and Health Survey 2013.
Ogbonnaya, Maurice. 2020. 'How Illegal Mining is Driving Local Conflicts in Nigeria.' Institute for Security Studies. 16 June.
Policzer, Pablo. 2004. 'Neither Terrorists nor Freedom Fighters.' Paper presented at the American Political Science Association Conference, Chicago, 2–5 September.
Romanet Perroux, Jean-Louis. 2020. 'Human Trafficking, Smuggling and Governance in Libya: Implications for Stability and Programming.' United States Agency for International Development (USAID) and the National Opinion Research Center at the University of Chicago (NORC). March.
Sayigh, Yezid. 2021. 'The Military Has Taken Power in Sudan and Dissolved Its Transitional Government.' Reaction Shot. Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center. 26 October.
Small Arms Survey. 2018. Global Firearms Holdings Database. Geneva: Small Arms Survey.
— and AU (African Union Commission). 2019. Weapons Compass: Mapping Illicit Small Arms Flows in Africa. Report. Addis Ababa and Geneva: African Union Commission and Small Arms Survey. January.

— and UNDP (United Nations Development Programme). 2021. 'Survey of Violent Extremism Threats and Perceptions in the Southern Libya Borderlands.' Undertaken in Chad, Libya, Niger, Nigeria, and Sudan from December 2020 to July 2021.

Sudanzoom. 2020. 'تردي الوضع الصحي لمستشفى الطينة الريفي بشمال دارفور.' 30 March.

de Tessières, Savannah. 2018. At the Crossroads of Sahelian Conflicts: Insecurity, Terrorism, and Arms Trafficking in Niger. Report. Geneva: Small Arms Survey. February.

Thiessen, Chuck. 2019. Preventing Violent Extremism While Promoting Human Rights: Toward a Clarified UN Approach. New York: International Peace Institute. 18 July.

Tilly, Charles. 2003. The Politics of Collective Violence. Cambridge: Cambridge University Press.

Tubiana, Jérôme and Marielle Debos. 2017. Political Manipulation at Home, Military Intervention Abroad, Challenging times Ahead. Peaceworks No. 136. Washington, DC: United State Institute of Peace (USIP).

— and Claudio Gramizzi. 2017. Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad–Sudan–Libya Triangle. Joint publication of the Human Security Baseline Assessment project, Security Assessment in North Africa project, and Conflict Armament Research. Working Paper 43. Geneva: Small Arms Survey. June.

— and Claudio Gramizzi. 2018. Lost in Trans-Nation: Tubu and Other Armed Groups and Smugglers along Libya's Southern Border. Joint publication of the Security Assessment in North Africa project, Human Security Baseline Assessment project, and Conflict Armament Research. Report. Geneva: Small Arms Survey. December.

UNAMID (United Nations Mission in Darfur). 2013. 'Darfur's Many Colours: An Interview with Buhery Mohamed Youssef.' Voices of Darfur, Vol. 4, No. 1. January.

UNDP (United Nations Development Programme). 2017a. Journey to Extremism in Africa: Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment. New York: UNDP.

—. 2017b. Violent Extremism in Sudan: An Evidence-Based Study.

—. 2020. 'Global Human Development Indicators.'

—. 2021. Prevention of Violent Extremism in Libya: Preliminary Assessment. Unpublished Report. Tripoli: UNDP.

UNEP (United Nations Environment Programme). n.d. 'Pastoralism in Sudan.'

UNGA (United Nations General Assembly). 1995. General Assembly Resolution 49/60. Measures to Eliminate International Terrorism. A/RES/49/60 of 17 February.

—. 2015. Plan of Action to Prevent Violent Extremism. A/70/674 of 24 December.

UNICRI (United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute). 2020. Many Hands on an Elephant: What Enhances Community Resilience to Radicalization into Violent Extremism? Turin: UNICRI. October.

UNSC (United Nations Security Council). n.d. 'ISIL (Da'esh) & Al-Qaida Sanctions List.'

—. 2021. Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to Security Council resolution 1973 (2011). S/2021/229 of 8 March.

UN Women. 2019. Gender Equality and Violent Extremism: A Research Agenda for Libya. Academic Paper by Monash University's Gender Peace and Security Centre and UN Women. Melbourne: UN Women. November.

Varvelli, Arturo and Karim Mezran. 2017. Foreign Actors in Libya's Crisis. Milan: Italian Institute for International Political Studies (ISPI). July.

Warner, Jason, et al. 2021. The Islamic State in Africa: The Emergence, Evolution, and Future of the Next Jihadist Battlefront. London: Hurst Publishers. December.
Watkinson, William. 2016. 'Hundreds of Isis Jihadi Brides Sent for Combat Training in Libya after Promotion from "Wifely" Duties.' International Business Times. 19 April.
Wehrey, Frederic. 2017. Insecurity and Governance Challenges in Southern Libya. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. 30 March.
World Bank. 2021a. 'The World Bank in Nigeria: Overview.'
—. 2021b. 'The World Bank in Sudan: Overview.'
— and United Nations. 2018. Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, DC: World Bank.
Zelin, Aaron Y. 2013. 'Up to 11,000 Foreign Fighters in Syria; Steep Rise among Western Europeans.' Washington Institute for Near East Policy. 17 December.
—. 2018. 'The Others: Foreign Fighters in Libya.' The Washington Institute for Near East Policy. 16 January.

الملحق 1: موجز استبيان الدراسة الاستقصائية

نموذج الموافقة

خلفية المستجيب

الخلفية الديموغرافية والاجتماعية

تقييم الحياة
حالة المستجيب الاقتصادية
الخدمات الأساسية
جواز السفر، بطاقة الهوية، التصويت، السفر
الهوية

خصائص المجتمع المحلي وصفاته

التماسك الاجتماعي
تهميش المجتمع المحلي
الأمن
الحوكمة
الاقتصاد والتجارة
النساء والشباب في المجتمع المحلي

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

الأسلحة في المجتمع المحلي
تجارة الأسلحة في المنطقة
ملكية الأسلحة النارية

تجربة المجتمع المحلي مع الجماعات المسلحة

الجماعات المسلحة في المنطقة
التجنيد

التصورات، والطِباع، والقيم الشخصية الممكن أن تؤثر في منع/مكافحة التطرف العنيف

الأذى الشخصي على يد الجماعات المسلحة
السخط
صورة الجماعات العنيفة المتطرفة وأعضائها
القيم

تقييم المقابلة

نبذة عن
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة التي تكافح من أجل إنهاء الظلم المتمثل في الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. ومن خلال شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 بلدًا، نساعد الدول على بناء حلول متكاملة ودائمة للشعوب والكوكب. يَسهم المشروع الإقليمي لمنع التطرف العنيف في إفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مبادرة مشتركة لمكاتب البرنامج الإقليمية في إفريقيا والدول العربية، في التنمية من خلال التصدي للتحديات التي تواجه القارة، وزيادة الفرص المتعلقة بالأولويات والتطلعات التي حددها الاتحاد الإفريقي والكيانات الإقليمية الأخرى. لمعرفة المزيد، يرجى زيارة africa.undp.org وarabstates.undp.org

نبذة عن
برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

يُمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً متميزاً مهمته توليد معرفة محايدة مستندة إلى الأدلة والمعرفة السياسية ذات الصلة بكل ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويُعد البرنامج المصدرَ الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، ويشكل مصدرًا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. يقع مقر البرنامج في جنيف بسويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

يضُم البرنامج طاقمَ عملٍ دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلدًا. استفادَ البحث الخاص بهذا التقرير من مدخلات وشبكة خبراء مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا، وهو مشروع يمتد على مدار عدة سنوات وتابع لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، ويهدف إلى دعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمنًا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org وwww.smallarmssurvey.org/sana

Small Arms Survey
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland
الهاتف: 5777 908 22 41 + **الفاكس:** 2738 732 22 41 + **البريد الالكتروني:** info@smallarmssurvey.org

إصدار مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من حكومتي هولندا والسويد